كلية الدراسات العليا

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وانعكاساتها على مفهوم الديمقراطية منذ 11 سبتمبر وحتى عام 2006م

عبد الحكيم عامر عوض

إستكمال متطلبات درجة الماجستير

في

الدراسات الأمريكية

القدس – فلسطين

2009 م–1430 هـ

مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وانعكاساتها على مفهوم الديمقراطية منذ 11 سبتمبر وحتى عام 2006م

مقدمة من

عبد الحكيم عامر عوض

بكالوريوس الآداب من جامعة الأزهر–غزة

قسم الاجتماع والعلوم السياسية

المشرف الرئيس: الدكتور: جهاد جميل حمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في (الدراسات الأمريكية) من برنامج الدراسات الإقليمية
عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس

1430هـ/2009م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وانعكاساتها على مفهوم الديمقراطية منذ 11 سبتمبر وحتى عام 2006

اسم الطالب : عبد الحكيم عامر عوض

الرقم الجامعي : 20511887

المشرف : د. جهاد جميل حمد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : ---/---/2008

رئيس لجنة المناقشة: د. جهاد جميل حمد التوقيع :

2. ممتحناً داخلياً : أ. د. رياض العيلة التوقيع :

3. ممتحناً خارجياً : أ. د. فتحي الوحيدي التوقيع :

القدس– فلسطين

1430هـ/2009م

الإهداء

إلى والدي ووالدتي الغاليين أطال الله في عمريهما "رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي الاحبة أدام الله عليهم الصحة والعافية ...

إلى إخواني وأخواتي حفظهم الله من كل مكروه ...

إلى كل الشرفاء في وطننا الحبيب فلسطين، أقدم لكم بتواضع ثمرة هذا الجهد الشاق والهام، علّه يكون منارة للأجيال القادمة.

عبد الحكيم عامر عوض

إقـرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

عبد الحكيم عامر عوض

التاريخ:

شكر وعرفان

الحمد لله على منه وكرمه وعطاياه، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

بسم الله الرحمن الرحيم "وقل رب زدني علما" صدق الله العظيم

أحمد الله عرفانا بفضله سبحانه وتعالى علي إذ وفقني لإنجاز هذا البحث وإبرازه إلى حيز الوجود، فله الفضل والمنة، فما كان لهذا العمل أن يتم إلا بتوفيقه ثم بفضل مساعدة الآخرين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين الطيبين الطاهرين وعلى من إتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد..

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالإحترام والشكر العظيم إلى جامعة القدس برئيسها الأستاذ الدكتور / سري نسيبة ومجلس الجامعة وعمادة كلية الدراسات العليا وعميدها الأستاذ الدكتور / حنا عبد النور، كذلك أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى فرع جامعة القدس بغزة ممثلا بمديرها الأستاذ الدكتور / عبد العزيز ثابت والطاقم الإداري والأكاديمي وأساتذتي الكرام، لدورهم الكبير جميعًا في متابعة شئوننا وأوضاعنا، فلهم مني جميعا كل التقدير والإحترام.

وإنه لمن دواعي السرور في هذا المقام أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لكل من تلقيت العلم على يديه ، وهنا لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى الأستاذ الدكتور/ جهاد جميل حمد أستاذ ورئيس قسم علم الإجتماع السياسي في جامعة الأزهر بغزة، الذي لم يبخل علي بالنصح والإ رشاد والتوجيه الدائم، فأشرف على هذا العمل وكان لتوجيهاته الأثر الكبير في تطوير أدائي وقدرتي على الكتابة، حتى خروج هذه الرسالة العلمية إلى النور ، ومهما طالت الكلمات فلن أوفيه حقه، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة، فأقدم عظيم شكري وامتناني إلى أستاذ الأجيال الاستاذ الدكتور/ رياض العيلة عميد كلية التجارة

والعلوم السياسية وعميد شئون الطلبة في جامعة الأزهر بغزة، الذي شرفني بقبوله مناقشة هذا العمل والمثول بين يديه لتقييمه وتقويمه، وأشكر له جهدا موفورا بذله في قراءة هذه الرسالة، فجزاه الله خيرًا وزاده علما ورفعة في الدنيا والآخرة. ويسرني أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور/ فتحي الوحيدي أستاذ القانون الدستوري في جامعة الأزهر بغزة، الذي منحني شرف مناقشة هذه الرسالة انتفاعًا بعلمه رغم كثرة مشاغله، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من وقف إلى جانبي لإنجاز هذا الجهد، وأخص بالذكر والدي الكريمين اللذين كانا وراء ما وصلت إليه، فأدام الله عليهم الصحة والعافية، وأشكر زوجتي الصابرة وزهور حياتي أبنائي جميعا، الذين تحملوا معي المشاق الناتجة عن إنجاز هذا العمل، وكذلك إخواني وأخواتي، وأخص بالذكر أخي ناصر ومحمد فلهما الشكر الوافر وحفظهم الله من كل مكروه، والشكر والتقدير للأستاذ الدكتور صادق أبو سليمان لما قدمه لي من مساعدة، والشكر الجزيل لجميع زملائي في الدراسة، وأصدقائي لما قدموه لي من دعم ومساندة وتشجيع ، فلأخي الدكتور فوزي عوض، وكذلك أ. جهاد الحرازين الشكر الجزيل، كما أتقدم بالشكر والتقدير للأخ رجب نبهان وأ. أيمن الرقب وأ. منير طالب والأخ يوسف الأستاذ وأ. موفق الكفارنة وأ. محي الدين حرارة فلهم مني كل الإحترام والتقدير.

وفي النهاية: الكمال لله وحده، وحسبي أنني حاولت باذلا كل جهد مستطاع لإنجاز هذا العمل بهذه الصورة، فإن وفقت فهو فضل الله علي ونعمته، وإن كانت الأخرى فمن نفسي وحسبي أنني حاولت ولله الحمد.

أساتذتي الكرام: هذا ثمرة ماغرستموه فينا، آملا أن تشكل هذه الرسالة عملا هاما في البحث العلمي وتطوير المجتمع والقضية الفلسطينية، والله المستعان وعليه قصد السبيل.

عبد الحكيم عامر عوض

التعريفات

- **مبادرة الشرق الأوسط الكبير**

لقد تم إعداد خطة الشرق الأوسط الكبير لإصلاح وتنمية كل جوانب الحياة فيه – من السياسة إلي الثقافة، ومن التعليم إلي الاقتصاد، ومن أنظمة الحكم إلي القضاء إلي المجتمع المدني، بهذا المعني الشامل فان خطة الشرق الأوسط الكبير، تتساوي في طموحها مع مشروع مارشال، بل وتتجاوزه.

حيث إن اصطلاح الشرق الأوسط الكبير أو الجديد من نتائج **أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001م**، فهو كان موجودا قبل ذلك في أطروحات سياسيين وكتاب أميركيين وإسرائيليين، لكن واشنطن أعادت إنتاج المصطلح خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان فيما باتت تعتبره الوقت المناسب للانتقال باتجاه الخطوة التالية التنفيذية من مشروعها لإرساء معالم قرن أميركي بدءا من هذه المنطقة (النابلسى، م. 2005).

خطة لتطوير أقطار المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقا، إلى المغرب وموريتانيا غربا ، وتشمل المنطقة التي تستهدفها الخطة بلدانا غير عربية وغير إسلامية ففيها إيران وأفغانستان وتركيا، وهي إسلامية من حيث ديانة معظم سكانها، ولكنها غير عربية من حيث اللغة والثقافة، كما أنها تشمل إسرائيل التي لا هي عربية ولا هي إسلامية.

ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته ، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية، وسيمثل

ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني، البديل

هو الطريق إلى الإصلاح، ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير، وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة، وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأيدت بلدان مجموعة الثماني بدورها هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، وتبيّن – "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الأعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق – التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة، إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية، وينبغي للمجموعة في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

* تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

* بناء مجتمع معرفي.

* توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينات التنمية (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002).

- **العالم العربي:**

العالم العربي جغرافيًا يمتد من المحيط الأطلسي غربا حيث يقع المغرب العربي إلى بحر العرب شرقا، وهو يشمل الدول التي تتحدث اللغة العربية وتعتبرها لغة رسمية فيها وأيضا يشمل الدول العربية التي لها عضوية جامعة الدول العربية.

يبلغ عدد يبلغ عدد سكان العالم العربي 338.621.469 نسمة في تقديرات عام 2007 من صفحة كتاب حقائق العالم في موقع المخابرات الأمريكية، وفيما يلي كلّ الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مع تعداد سكانها (i/wikhttp://ar.wikipedia.org/wik).

- **تعريف الديمقراطية:**

الديمقراطية هي "النظام السياسي الاجتماعي الذي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة". أما اشتقاق الكلمة أو المصطلح فللديمقراطية لفظاً مشتقاً من اليونانية ويتكون من مقطعين أو كلمتين (Demos) وتعني "الشعب" و(Kratos) وتعني "حكم أو سلطة" أي أن الكلمة تعني حرفياً "حكم الشعب" تعبيراً عن المشاركة الشعبية في الحكم واتخاذ القرار، وتمييزاً للحكم القائم على قاعدة حكم الأكثرية عن أنظمة الحكم الأخرى، الحكم الفردي وأنظمة حكم الأقلية.

وتضمن من حيث القرار أن يحظى القرار المتعلق بالجماعة بقبول وموافقة أعضاء الجماعة ، فالديمقراطية طريقة لاتخاذ القرارات بمشاركة جماعية، ومن أشكال تلك الجماعات، النقابات العمالية، الاتحادات الطلابية، الأحزاب السياسية ، فاتخاذ القرار بشكل ديمقراطي أي وفقاً لرغبة الأغلبية، يعني أن تكون الجماعة التي يتخذ فيها القرار محدودة ومعروفة، فالقرار الديمقراطي تختلف طريقته عن الغير ديمقراطي، فهو لا يفرض على الفرد بشكل إجباري ولا يحتكر اتخاذه

أي فرد من الأفراد وإنما يشترك الجميع وصولاً إلى قرار مشترك (e.g. Linz and Stepan. 1996. p. 25.).

العلاقات الدولية: International relations

تعرف العلاقات الدولية بأنها عملية التبادل أو التفاعل Change interaction بين الفاعلين الدوليين "National actors" والتي تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل "interdependence"، كما أن العلاقات الدولية تشمل أي عملية تبادل: اقتصادية وسياسية، واجتماعية، وثقافية ... الخ بين عدد من الفاعلين الدوليين: دولة ، منظمة دولية، حركة تحرير، شركة متعددة الجنسية .... الخ ، هذا التفاعل يتسم بظاهرة التأثير والتوافق بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه فإذا أصبح التأثير في اتجاه واحد وبكثافة عالية فإننا نصل إلي درجة يطلق عليها (ظاهرة التبعية) وهي حالة موضوعية، أما هيكل هذا التفاعل ومن يسيطر عليه تحديداً فإن هذا هو النظام الدولي ، وفي إطار العلاقات الدولية نستطيع أن نفهم السياسات الخارجية باعتبارها تصرفات وسلوكيات وتفاعل (فاعل دولي محدد معين) تجاه الآخرين من الفاعلين الدوليين ، وعلى ذلك فإن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية (منتدى الفكر و السياسة، http://www.rufaaforall.com).

الإدارة الأمريكية:

هي السلطة التنفيذية الفيدرالية و يمكن تقسيمها إلى قسمين: أولهما الرئيس أو الزعيم المنتخب و مرؤوسوه السياسيون أو مكتبه التنفيذي وهم حوالي ألفين من المعينين وهم تحت ال مسؤولية المباشرة للرئيس ويشكلون معه القمة السياسية للفرع التنفيذي، وثانيهما البيروقراطيات التي تخضع حاليا للاستئجار بموجب لوائح الخدمة المدنية على أساس الجدارة غالبا لا على أساس الولاء (المحسوبية) (سكيد مور مكس ووانك مارشال كارتر، 1981).

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة "مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وانعكاساتها على مفهوم الديمقراطية وأهدافها وارتباطاتها بالعديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية ذات الصلة بأوضاع العالم العربي، وكذلك أيضا من خلال معرفة قدرة هذه المبادرة على مواكبة النظريات الكلاسيكية للديمقراطية منذ 11 سبتمبر وحتى عام 2006".

ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة كل ما يتعلق بهذا المشروع من مراجع ومواضيع ودراسات سابقة وكتب ولقاءات صحفية ذات صلة بالدراسة من اجل الوصول إلى أفضل النتائج العلمية في هذا الموضوع، لذلك فان هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الهامة والنوعية والجديدة التي نحن والباحثين عموما بحاجة لها لخدمة البحث العلمي والتطلعات المنهجية الجديدة فيه.

هدفت الدراسة إلى معرفة ما يحدث في العالم العربي من توجهات فكرية معاصرة نابعة من مفاهيم الديمقراطية، هذه المفاهيم التي دعت لها مبادرة الشرق الأوسط الكبير – منها بناء مجتمع معرفي مدني – توسيع الفرص الاقتصادية – الدفاع عن قضايا حقوق للإنسان – تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح ... وغيره.

لقد أظهرت نتائج الدراسة على أن المبادرة تبين لنا أن التداعيات المترتبة على علاقة الإدارة الأمريكية بالأنظمة والشعوب في البلدان العربية تراوحت بين مواقف شديدة (عسكرية) ومواقف إصلاحية، ومن هذا المنطلق فقد برز على الساحة فيما بعد ذلك موضوع الإصلاح وموضوع الإصلاحات الديمقراطية وحتى تغيير المناهج في المدارس ، لقد دفعت ردود الفعل الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالإدارة الأمريكية نحو التدخل عميقاً في الشئون العربية وقد أثيرت العديد من قضايا الإصلاح الداخلي واشكالياته في الوطن العربي أو إعادة طرحها مثل: الإصلاح السياسي، وتجديد الخطاب الديني، وإعادة تقويم خبرة الحركات الإسلامية المتشددة، وتطوير السياسات الثقافية والإعلامية"، وبناءاً عليه فقد تجاوبت بعض الدول العربية بدرجات مع هذا الأمر.

توصل الباحث على انه هناك قضايا غير واضحة ومرتبطة بها جملة من المتغيرات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على دور ورؤية وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للعالم العربي وتحديدا مع موضوع الديمقراطية، و فروض الباحث بضرورة الاهتمام بم وضوع مشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للعالم العربي وتحديدا مع موضوع الديمقراطية من حيث أنها غير واضحة وتحيط بها إشكاليات عديدة.

Abstract

This study aimed at knowing "the greater Middle East and its affect on the concept of democracy in the Arab World since September 11 till the year of 2006". To achieve that the research will study all materials things related to this relationship and this research study, such as (books, academic articles, academic journals, research study, papers, magazines, press media interviews, newspapers and etc.) The researcher will try to examine all of these materials to reach the best finding results that will serve the scientific research and research methodology, which many researchers are in need to it, especially with the light of the current situation in the middle east and relationship between the Arab World and USA administration. This study considers as new research study for understanding an important and new subject for this field of study and researchers in generals.

The research study aimed in knowing what is happening in the Arab World in relationship to the new thoughts, which got nearer from the concept of democracy; these concepts that the greater Middle East initiative called for it – such as: to construct a new educated society, enlarge the economic opportunities, to protect human rights issues, to promote democracy and the good ruler..etc.

Furthermore, the researcher concluded that there were different other issue that is not clear and connected directly and indirectly with many other changeable variables in which the USA role and strategic vision toward the Arab World vary, especially with the issue of democracy. Thus, the researcher hypotheses suggest that is necessary for the greater Middle East initiative should pay greater attention to cases that have different features and situations from the classic cases in relationship with democracy in the Arab World, which is not obvious and still surrounded with different problems.

فهرس المحتويات

الفصل الأول: المقدمة: ويتناول خلفية البحث وأهدافه ومشكلته.

الفصل الثاني: استعراض الأدبيات: ويتناول الدراسات السابقة ذات العلاقة.

الفصل الثالث: الإطار النظري ألمفاهيمي ويتناول الآتي: الإدارة الأمريكية وصناعة السياسة الأمريكية.

الفصل الرابع: مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

الفصل الخامس: مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي.

الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات والمقترحات ويتناول طرق تحليل المعلومات وعرض النتائج وتضمينات البحث وتوصياته ومقترحاته.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإقرار	أ
الشكر والعرفان	ب
التعريفات	ج
ملخص الدراسة بالعربية	د
ملخص الدراسة بالإنجليزية	هـ
فهرس المحتويات	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	2
1.2 مشكلة البحث	3
1.3 مبررات البحث	4
1.4 تساؤلات البحث وفرضياته	4
1.5 أهداف البحث	5
1.6 أهمية البحث	6
1.7 منهجية البحث	6
1.8 الإطار النظري للبحث	7
1.9 حدود البحث	7
1.10 إجراءات البحث	7
1.11 استعراض عام لفصول البحث	8
الفصل الثاني: استعراض الأدبيات "الدراسات السابقة"	
2.1 المقدمة	10
2.2 مراجعة الأبحاث المتعلقة بالبحث	10
2.3 التعليق على الدراسات السابقة	29
2.4 رؤية الباحث في الدراسات السابقة	34
2.5 الخلاصة	36
الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي: الإدارة الأمريكية و صناعة السياسة الأمريكية	

3.1 المقدمة	39
3.2 الإدارة الأمريكية	40
3.3 المكتب التنفيذي للرئيس – مكتب البيت الأبيض	41
3.4 مجلس الأمن القومي	41
3.5 وزارة الخارجية	41
3.6 القرار السياسي الأمريكي	43
3.7 السياسة الخارجية الأمريكية وعملية صنع القرار	44
3.8 دور مؤسسة الرئاسة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية	45
3.9 سلطة الكونجرس والسياسة الخارجية الأمريكية	48
3.10 جماعات المصالح في السياسة الأمريكية	50
3.11 علاقة مؤسسات الإدارة الأمريكية في صناعة القرار السياسي الأمريكي	52
3.12 صلاحيات الرئيس مع الكونجرس الأمريكي	52
3.13 آلية سن القوانين الأمريكية	56
3.14 جدلية العلاقة بين الكونجرس وقوى الضغط في صناعة القرار الأمريكي	56
3.15 الكونجرس وأجهزة الاستخبارات الأمريكية	60
3.16 وسائل الإعلام والمؤسسة الحاكمة	63
3.17 وسائل الإعلام والسياسة الخارجية	66
3.18 الخلاصة	67
الفصل الرابع: مبادرة الشرق الأوسط الكبير	
4.1 المقدمة	69
4.2 تعريف مبادرة الشرق الأوسط الكبير	69
4.3 الجذور التاريخية لمبادرة الشرق الاوسط الكبير	71
4.4 تطور مفهوم الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة	73
4.5 الأبعاد والدلالات الخاصة بمشروع الشرق الأوسط الكبير	75
4.6 مضمون مبادرة الشرق الأوسط الكبير	78
4.7 مؤشرات مبادرة الشرق الاوسط الكبير	80
4.8 دوافع مبادرة الشرق الأوسط الكبير	82
4.9 رد الفعل العربي على مبادرة الشرق الأوسط الكبير – نظرة تحليلية	84

4.10 نظرة تحليلية للمواقف العربية	86
4.11 تقييم موضوعي لمبادرة الشرق الأوسط الكبير	88
4.12 أهمية ودور مبادرة الشرق الأوسط الكبير	91
4.13 نظرة تحليلية على مبادرة الشرق الأوسط الكبير	95
4.14 مشروع الشرق الأوسط – من المشروع الجديد إلى الكبير	96
4.15 مبادرة الشرق الأوسط وخريطة الفوضى الأمريكية	100
4.16 نقاط الخلاف والاتفاق مع مبادرة الشرق الأوسط الكبير	101
4.17 مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي – رؤية وانتقادات	102
الفصل الخامس: مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي	
5.1 المقدمة	105
5.2 الديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي	105
5.3 التعريف الاصطلاحي للديمقراطية	105
5.4 الديمقراطية والتجربة الاستعمارية	107
5.5 أهمية ودور الديمقراطية	109
5.6 الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة	112
5.7 حقوق الإنسان	113
5.8 احترام حقوق الأقليات الإثنية والدينية وحقوق الفئات غير المحمية	114
5.9 مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية في العالم العربي	116
5.10 موقف العالم العربي من الديمقراطية – قراءة تحليلية	126
الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات والمقترحات	
6.1 المقدمة	128
6.2 مناقشة النتائج العامة للدراسة	128
6.3 مشروع الشرق الأوسط الكبير والحرب على الإرهاب	131
6.4 علاقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالديمقراطية في العالم العربي	136
6.5 حالة الإصلاح العربي والخارج	136
6.6 الديمقراطية والتطور التشريعي العربي	137
6.7 الديمقراطية والمجتمع المدني العربي ... عامل تهديد أم قوة	138
6.8 الديمقراطية – الحل الوحيد بين الداخل والخارج	140

6.9 توصيات للإدارة الأمريكية	141
6.10 الاستخلاصات العامة	141
6.11 لماذا الشرق الأوسط الكبير؟	148
المراجع العربية والأجنبية	
أولا: المراجع العربية	155
ثانيا: المراجع الأجنبية	161

الفصـل الأول
خلفيـــة الدراسة وأهميتها

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

ليس بمقدور أي إنسان أن يشكك في جدية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الحديث عن مشروعاتها ومبادراتها **بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** للتغير الديمقراطي التي تعددت صورها طوال عامي 2002 و 2003 لتصل إلى ما هو عليه الآن فى مبادرة الشرق الأوسط الكبير، ولا يمكن لأي إنسان عاقل أن يرفض الإصلاح الديمقراطي أو إصلاح نظم التعليم أو غيرها من الإصلاحات الضرورية ولكن الأمر البديهي في هذا كله، هو أن من المستحيل أن يتم أي إصلاح حقيقي بالإملاء والضغط من الخارج، حيث من الممكن أن يكون هناك تشجيع ودعم من أجل تحقيق ذلك، ومن الممكن أن تكون هناك وسائل وطرق متنوعة في تنفيذه، غير أن القيام بعملية التغيير وإنفاذ مبادرة الديمقراطية وإصلاح النظم والإدارات في العالم العربي يجب أن تكون أولا وأخيرا مهمة القوى والإدارات الداخلية التي هي أكثر دراية من غيرها بشؤون العالم العربي والأكثر علما ووعيا لطبيعة التناقضات القائمة فى هذا العالم المتنوع في ثقافته وظروفه وأولوياته، وفي النهاية تبقى كل هذه الرؤى والتصورات دون جدوى إلا من خلال الرجوع إلى البحث والتحليل وفحص الحقائق والوقائع والإمكانيات من اجل تحقيق ذلك.

إذا ما هي مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي؟ ما هي علاقتها بالديمقراطية؟ ولماذا نحن مضطرون لربط مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية للعالم العربي مع الديمقراطية وتحليل نظامها الفكري وأسسها وآلياتها العملية؟ ولماذا يجب أن نعلن موقفنا النظري الاجتماعي والديني والثقافي والسياسي من ذلك؟ وما الإشكالات النظرية والعملية المحيطة بمبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي؟ أيضا ما الإشكالات النظرية والعملية المحيطة بقضية الديمقراطية عموما وفي عالمنا العربي خصوصا؟.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة بدءاً من مبادرة الشرق الأوسط الكبير ومرورا بالديمقراطية وإنتهاء بطرح الإشكاليات التي نبحثها ونناقشها على الصعيد الفكري والتطبيقي، هي ليست واحدة فهناك العديد من الإجابات على أي من هذه الأسئلة وإن اتفق الجميع في اتخاذ موقف منها أو النقد لها أو حتى الاختلاف معها ورفضها.

1.2 مشكلة البحث:

في ضوء ما تقدم فان هذا البحث يكمن في المحاولة لمعرفة علاقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي مع الديمقراطية، وارتباط ذلك المباشر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية خصوصاً، وتأكيداً على ما سبق، ومرة أخرى فان الباحث في هذه الدراسة رأى في وجود إشكالية بحثية علمية تعتمد على عدة تساؤلات تتعلق بموضوع مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وعلاقتها بالديمقراطية: **هل مبادرة الشرق الأوسط الكبير لها انعكاسات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م على الديمقراطية في الدول العربية؟** هل المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير للعالم العربي المشروع الأهم الذي تحتاجة الشعوب والأنظمة العربية؟ ولماذا مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي؟ هل الديمقراطية – أحد مكونات مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"– هي المشروع الجديد الذي يبحث عنه العالم العربي، وبالتالي يجب تبنيه أو تطبيقه؟ هل هذه المبادرة هي الحل الوحيد لمشاكله الداخلية، المحلية والعربية والدولية؟ كيف يمكن مواجهة التحدي الخارجي الذي نجح في تذييل المجتمع العربي عموما ويسعى جهده للإبقاء على هذا الوضع دون تغيير؟ كيف يمكن إحداث التغيرات البنيوية الضرورية في المجتمع العربي عموما حتى نتمكن من الخروج من حالة التخلف والتردي والتبعية وعدم تحقيق الاستقلال؟ كيف يمكن محو الجهل والفقر وإحلال نسيج اجتماعي جديد مكان التفسخ الاجتماعي السياسي الاقتصادي للعالم العربي؟ وما النظام الاجتماعي السياسي الاقتصادي الأمثل لتحقيق مثل هذه الغايات في العالم العربي؟ هل الإصلاح والتغيير الذي تدعو إليه المبادرة الأمريكية هو ما يحتاجه لإحداث التغيير؟ هل الإصلاح والمشاريع يجب إن تكون من الخارج أم من الداخل لإحداث عملية التغيير؟ هل العالم العربي بحاجة إلى الإصلاح والتغيير وأي نوع من الإصلاح والتغيير؟ هل الديمقراطية هى كل ما يسعى و يبحث عنه المواطن العربي؟ ما هي قدرات الديمقراطية، وماذا يمكن أن تحقق للعالم العربي؟ هل المبادرة وعلاقتها بالديمقراطية مفاهيم غريبة ودخيلة على العالم العربي، أم هي موجودة عنده، وكيف يجب عليه التعامل معها؟ وإن أردنا أن نتحدث عن هذه القضية فانه يستوجب علينا البحث فيها بتعمق ومنهجية علمية من اجل التوصل إلى معرفة ماهية هذه المبادرة وتأثيراتها وانعكاساتها وعلاقاتها مع عدة متغيرات، ما أهم الأسباب الايجابية أو السلبية الحقيقية ورائها، ولعل هذه الدراسة قد تكون كافية للإسهام في معرفة هذه المشكلة وأسبابها ومن ثم وضع الحلول لها.

إن الأسئلة الرئيسية التي واجهت العالم العربي خلال القرنين الماضيين ومنذ حملة نابليون على مصر في عام 1798م، ما زالت ماثلة أمامنا الآن، وقد أصبحنا الآن في القرن الحادي والعشرين، ومازالت هذه الأسئلة تواجه العالم العربي و تقف فى وجهه وعليه كيف يمكن لهذا

العالم العربي المتنوع في مواجهة التحدي الخارجي الذي يسعى بكل الإمكانيات والطرق للإبقاء على هذا الوضع دون تغيير؟ (Kedourie. 1992, and Sadowski. 1993. pp. 14-21)

1.3 مبررات البحث:

يعتبر هذا البحث من الأبحاث التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من المبررات العلمية على مستويات عدة منها: في المستوى الأمريكي والعربي، حيث يفيد هذا البحث العلمي – في المجال السياسي والنظري – السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية الأمريكية العربية، و بالتالي مصالحهما المشتركة ومشاريعهما، أيضا يسهم البحث في توضيح دور نظريات الديمقراطية والتحول للنظم الديمقراطية التي نحن عموما بحاجة إليها لمثل هذه الأبحاث والدراسات، وعلى صعيد المستوى الآخر، يعتبر هذا البحث من الأبحاث المساهمة في خدمة البحث العلمي وتطوير الأداء والأدوات والمنهجية العلمية في البحث والتمحيص عن قضايا مثل هذه القضية التي أمامنا **(مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وانعكاساتها على مفهوم الديمقراطية)** ، أخيراً هذا البحث ذو طابع خاص جداً في موضوعه نظراً لأن الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع ربما تكون قليلة جداً وإن وجدت من الممكن أنها لا تغطي الموضوع بشمولية.

1.4 تساؤلات البحث وفرضياته:

إن الباحث أمام جملة من التساؤلات التي تعتمد بالأساس على أنه هناك فرضية مفادها بان مشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وانعكاساته على الديمقراطية فيه إشكالية نظراً للحالة التي تعيشها النظم السياسية العربية ونظرا لتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001. وهذا ما دعا الباحث لمعرفة ما الأسباب الحقيقية وراء ذلك كله، ولعل هذه الدراسة تكون عبارة عن محاولة جادة من أجل الإجابة الصحيحة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الإدارة الأمريكية و كيف تقوم بصناعة سياستها الخارجية؟
2. ما مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وما اسبابها، ودلالاتها، وما مخاطرها، وهل هي حاجة ضرورية العالم العربي؟
3. ماهي الأسباب الحقيقية التي جعلت الادارة الأمريكية تطرح مبادرة الشرق
4. ما علاقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي بالديمقراطية وماذا حققت له، وهل تعتبر مشاريع الحكم الصالح والديمقراطية السبل الوحيدة للعالم العربي؟
5. ما قدرات مبادرة الشرق الأوسط الكبير في تحقيق الديمقراطية للعالم العربي؟

وإذا أردنا أن نتحدث عن هذه القضية فانه يستوجب علينا البحث فى هذه المبادرة وانعكاساتها من أجل التوصل إلى معرفة ماهيتها وما هي أهم الأسباب الحقيقية وراءها وانعكاساتها الايجابية أو السلبية، ولعل هذه الدراسة قد تكون قادرة على معرفة هذه المشكلة وأسبابها ومن ثم وضع الحلول لها.

1.5 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على أهم القضايا المتعلقة بعلاقة الإدارة الأمريكية ومبادراتها وتحديدا **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** تجاه العالم العربي، هذا المشروع الذي يعتبر من القضايا الهامة وهو ذو أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية على المستويين العربي والأمريكي، فالعلاقات الخارجية الأمريكية لا تقل أهمية عن غيرها من وضع السياسات الاقتصادية والسياسية ورسم خارطة العالم العربي وعلاقاته الخارجية، ولكن بشكل خاص فإن الإدارة الأمريكية تستفيد من هذه العلاقات المرادة وتعمل دوما وفق سياستها الخارجية على استثمارها استثماراً سياسيا واقتصاديا من أجل الاستمرار في الحفاظ على مصالحها ومشاريعها في العالم العربي، وبالتالي فهذا البحث يبحث فى أهمية دور الإدارة الأمريكية بموضوع مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وعلاقتها بالديمقراطية، حيث الشعوب والأنظمة العربية تضعها أمام تساؤلات عديدة؟ لماذا مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي؟ وهل للمبادرة إنعكاسات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م على الديمقراطية في الدول العربية؟ هل الديمقراطية أحد مكونات مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" المشروع الجديد الذي يبحث عنه العالم العربي وبالتالي يجب تبنيه أو تطبيقه وعن دورها وكيفية التعامل معها، وما أهم الأسباب الحقيقية والرئيسية التي جعلت الإدارة الأمريكية تطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي؟

إن هذا البحث يهدف من خلال مضمونه وضع الأسئلة التي تؤدى إلي تحقيق الأغراض والأهداف التالية:

1. محاولة التعرف على الإدارة الأمريكية وصناعة سياستها وقراراتها.
2. محاولة التعرف على مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي و دلالاتها، وهل هي حاجة ضرورية للعالم العربي.
3. المساهمة في معرفة علاقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالديمقراطية في العالم العربي و ماذا حققت له، وهل تعتبر مشاريع الحكم الصالح والديمقراطية السبل الوحيدة للعالم العربي.
4. العمل على التعرف على قدرات الديمقراطية، وماذا يمكن أن تحقق للعالم العربي.

1.6 أهمية البحث:

هذا البحث يعتبر من الدراسات التي تتضح فيه جملة من القضايا الهادفة الآتية:

1- البحث يلقي الضوء على مبادرة الشرق الأوسط للعالم العربي وانعكاساتها على مفهوم الديمقراطية وترابطاتها الاجتماعية والسياسية فيه.

2- البحث له طابع خاص في موضوعه وذلك لأن الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع قليلة جدا وان وجدت فهي لا تغطي الموضوع بشمولية.

3- البحث بمثابة بداية لسلسلة من الدراسات المختلفة ذات الصلة بالموضوع.

وعلى ما تقدم فان الباحث يرى بان مبررات وأهداف وتساؤلات هذه الدراسة واضحة وذات أهمية وبحاجة إلى الأخذ بكل الاعتبارات البحثية من اجل تنفيذها والوصول إلى نتائج ووضع التوصيات العلمية ذات المدلولات المؤثرة على البحث والبحث العلمي، وأيضاً الإنسان وقضاياه الهامة الملحة في العالم العربي، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الدراسة ذات موضوع قيم يساهم من حيث المنهجية والعلمية المتبعة في خدمة البحث العلمي والباحثين عموماً.

1.7 منهجية البحث:

في ضوء أهداف الدراسة، فقد تم استخدام منهج بشكل تكاملي وذلك لتعدد المواضيع التي تتناولها الدراسة حيث يتطلب كل موضوع أسلوب خاص بصورته الكيفية التي يتم بها جمع وتحليل المعلومات، وتم استخدام المنهج التاريخي لإثراء الموضوع المتعلق بدراسة مسار الادراة الأمريكية وصناعة السياسة الأمريكية ومبادراتها للمنطقة وتحديدا مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وأبعادها التاريخية، كذلك منهج تحليل المضمون لتحليل العلاقات الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية نحو العالم العربي، هذا المنهج الذي يقوم على تحليل الظاهرة المراد بحثها من الزاوية التاريخية والعلمية والبحث من جميع جوانبها، وتحليل بنيتها ومعرفة مجمل العلاقات والروابط بين مكونات الظاهرة دون تدخل من الباحث في نتائجها.

1.8 الإطار النظري للبحث:

تندرج هذه الدراسة – ضمن إطار ما يعرف بالدراسات التحليلية الوصفية، التي تعتمد على آلية وتقنية وصف وتحليل، وبالتالي اعتمدت الدراسة على مدخل الدراسات الوصفية التحليلية وذلك عبر الآليات التالية:

من أجل ذلك بدأت الدراسة بتتبع التطور التاريخي للإدارة الأمريكية ومكوناتها ومشاريعها وصناعة السياسة الأمريكية لمحاولة فهم الجذور والخلفيات التاريخية لمبادرات ومشاريع الولايات المتحدة وبالطبع طبيعة سياستها وعلاقاتها الخارجية، ثم انتهت الدراسة بتحليل مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وعلاقتها بالديمقراطية.

1.9 حدود البحث:

فهو الفترة الواقعة **منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول عام 2001م**، وانعكاساتها على مجمل أوضاع العالم العربي اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، وينتهي البعد الزمني **أواخر عام 2006م**، حيث تم اختيار هذه الفترة كنهاية للبعد الزمني، في حين تم اختيار البلدان العربية كحد مكاني للدراسة لأنها تأثرت بمتغيرات سياسية مهمة جداً ومؤثرة عقب طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

1.10 إجراءات البحث:

لتحقيق أهداف البحث اتبع الباحث الخطوات التالية:

- مراجعة ما أتيح للباحث من الأدب السياسي والاجتماعي والتاريخي والإعلامي ذي العلاقة بموضوع الدراسة والتوصل إلى التعريفات الإجرائية الخاصة بذلك.
- مراجعة بعض الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث ومتغيراته، والتعرف إلى أدواته البحثية وطبيعة النتائج التي تم التوصل إليها، والتي في ضوئها تم إعداد البحث.
- قام الباحث بتتبع كل ما يتعلق بموضوع البحث ومواقع الانترنت ذات الصفة العلمية و مواقع المراكز البحثية العلمية المعتمد عليها في الدراسات والأبحاث، كما قام الباحث بتتبع الصحف العربية والمحلية والمقالات التي تفيد البحث مع استخدام منهج تحليل المضمون لفهم حيثيات مبادرة الشرق الأوسط الكبير.
- تم تحليل المادة التي جمعها الباحث من أكثر من مصدر وبعد ذلك قام الباحث بعرضها من اجل الرد على فرضيات وتساؤلات البحث.
- وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تمّ صياغة التوصيات ذات العلاقة، كما تم اقتراح بحوث أخرى لإثراء الموضوع واستكمال جوانبه الأخرى.

1.11 استعراض عام لفصول البحث:

الفصل الأول: المقدمة: ويتناول خلفية البحث وأهدافه ومشكلته .

الفصل الثاني: استعراض الأدبيات: ويتناول الدراسات السابقة ذات العلاقة.

الفصل الثالث: الإطار النظري ألمفاهيمي ويتناول الآتي: الإدارة الأمريكية وصناعة السياسة الأمريكية.

الفصل الرابع: مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

الفصل الخامس: مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي.

الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات والمقترحات ويتناول طرق تحليل المعلومات وعرض النتائج وتضمينات البحث وتوصياته ومقترحاته.

الفصل الخامس: مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي.

الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات والمقترحات ويتناول طرق تحليل المعلومات وعرض النتائج وتضمينات البحث وتوصياته ومقترحاته.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

2.1 المقدمة

2.2 مراجعة الأبحاث المتعلقة بالبحث

2.3 التعليق على الدراسات السابقة

2.4 رؤية الباحث في الدراسات السابقة

2.5 الخلاصة

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

2.1 المقدمة:

وكما هو معلوم فإن البحث العلمي بناء تراكمي إنساني عالمي، وهذا مما استوجب الباحث بالرجوع إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بشكل عام، حيث استطاع الباحث أن يجمع بعض من هذه الدراسات والعمل على تصنيفها إلى صنفين: الصنف الأول وهي الدراسات العربية والصنف الآخر وهي الدراسات الأجنبية التي تناولت مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وانعكاساتها على مفهوم الديمقراطية *منذ 11 سبتمبر وحتى عام 2006*. حيث يسعى الباحث إلى تقييم التغيرات التي طرأت على هذه المبادرة، ومن ثم الإطلاع على هذه الدراسات، وتحديدا الهامة منها ومن ثم الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها، كما انه من الضروري في هذا السياق تحاشي التكرار، لأن هناك من عالج المشكلة من قبل ولكن ليس بهذه التخصصية والتعمق في هذه الرسالة، وبالتالي لن تكون أية منافع تذكر عند إجراء البحث من جديد.

وعليه، وفي هذه الحالة فإن الإطلاع على مختلف المصادر المتاحة ذات الصلة بموضوع البحث والاستفادة مما قدمه الآخرون في هذا المجال ساعدنا في اختيار أكثر المراجع قربا من موضوع البحث مما أسهم في تحديد أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

2.2 مراجعة الأبحاث المتعلقة بالبحث:

الدراسات العربية والأجنبية:

1. تطرق عدد من الكتاب والمؤلفين إلى موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومن هؤلاء كتاب: الإمبراطورية الأمريكية الجزء الأول لمجموعة من المؤلفين الذي ألقى فيه السفير طاهر شاش الضوء على المصالح الأمريكية في العالم العربي وعلى العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأيضا استعرض علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية سواء أكانت الصديقة أم الدول المناوئة للسياسة الأمريكية. وقد تطرق المؤلف إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتهاء الحرب الباردة وبعدها، وأفاد بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب الباردة، دخلت مرحلة جديدة وأصبحت الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيس في هذا العالم وأصبح المجال فسيحا أمامها لرسم وتنفيذ إستراتيجية جديدة تخدم مصالحها في المنطقة حيث تمثلت أهم محاور السياسة الخارجية الأمريكية الحالية فيما يلي:

- الدفاع عن أمن الخليج.
- الاحتواء المزدوج للعراق وإيران.

– محاربة الإرهاب، وهنا أعدت أمريكا أسماء الدول التي تعتبرها إرهابية أو متعاونة مع الإرهاب ومنها العراق، السودان، سوريا، ليبيا، إيران وفرض عقوبات على هذه الدول.

– الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتضمن تقرير مقدم إلى الكونجرس معلومات عن انتشار هذه الأسلحة في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، ويرى الكاتب بأن كافة الدول العربية تتطلع إلى بناء علاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة.

2. لقد أظهر **كتاب الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير** للكاتب محمد الجوهري حمد الجوهري (2005)، التحديات التي تواجه العالم العربي والإسلامي في المجالات المختلفة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية والدينية، وكيفية توحيد العالم العربي في مواجهة هذه التحديات وهذا الغزو الأمريكي الجديد، حيث يرى الكاتب أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم العربي يعتمد على نقائض ومشاكل مروعة يعانيها المواطنون في أغلب بلدان العالم العربي – والتي أعدها أكثر من تقرير منها تقرير الأمم المتحدة – مثل الحرمان من الحريات وحقوق الإنسان، وتدني دخل الفرد وانتشار الفقر والفساد والأمية، وهنا يرى الكاتب أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يقترح حلولا تدفع باتجاه إحلال الثقافة والحضارة العلمانية الأمريكية والأوروبية على منطقة الشرق الأوسط الكبير محل الثقافة العربية والإسلامية.

ويُظهر الكتاب اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وبالمنطقة بأولويات منها الإصلاح وتشجيع الديمقراطية من خلال مبادرة الانتخابات الحرة التي أعلن عنها في بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط الكبير بين الفترة 2004 و 2006، والزيارات التبادلية والتدريب على الصعيد البرلماني ومعاهد التدريب على القيادة خصوصا للمرأة العربية، والمساعدة القانونية للناس العاديين، ومبادرة وسائل الإعلام المستقلة ومبادرات متعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، والمجتمع المدني، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية **(الجوهري، م. 2005)**.

3. وفي سياق آخر فقد كتب ناعوم تشومسكي في كتاب **أوهام الشرق الأوسط** تعريب شيرين فهمي (2006)، عما يبدو ما لدى الشعب الأمريكي من ظنون وأوهام عما يحدث في العراق،.. أو أن هناك "عملية سلام" تتم على خطوات الشرق الأوسط الكبير.. ويطالب الكاتب الشعب الأمريكي أن يأخذ موقفا إيجابيا وشريفا من السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. ويبين تشوموسكي في كتابه "إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة"، من أقوال المسئولين، وأحداث التاريخ – من حروب وانقلابات ومفاوضات وإعلام – بما يخص المنطقة العربية وخصوصا كلاً من العراق و فلسطين و إيران و السعودية و مصر و سوريا – ولبنان، وهنا يظهر هذا الكاتب حقائق ووثائق على أن الشعوب والحكام في العالم العربي ليسوا بالنسبة للأمريكيين أهم من الشعب الأمريكي، ويوضح في هذا الصدد تصورات ومعلومات عما يجري

بالمنطقة العربية ومن خلال الأنظمة العربية، وينبه على أن العالم العربي يجب عليه أن ينتبه ويتدارك ما يحصل له وأن يعدل عن سياساته الخاطئة قبل فوات الأوان، وان لا ينخدع بالوعود المبهمة وعبارات المديح الخادعة (تشومسكي، ن. 2006).

4. وفي دراسة للكاتب والباحث أحمد إبراهيم (2005)، بعنوان "الوجود العسكري الأمريكي في الخليج" في **المؤتمر** السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية "**مشروع الشرق الأوسط الكبير.. جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية** " التي أشار فيها إلى الآثار السلبية المترتبة على الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ولعل من أبرزها تعطيل ترتيبات الأمن الخليجي، والتأثير سلبا في علاقات التعاون العسكري فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، والذي ربما يعتبر التأثير الأكثر خطورة على الإطلاق، فالكثير من دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما الكويت، وجدت أن الحماية العسكرية الأمريكية والدولية تمثل الضمان الأكثر فاعلية لأمنها الوطني، وأدى ذلك إلى تعقيد عملية التعاون الدفاعي والأمني من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ناحية أخرى تحرص الولايات المتحدة من خلال وجودها العسكري في المنطقة على تعميق الارتباط الاستراتيجي بينها وبين هذه الدول في المنطقة، سواء على صعيد الدفاع والحماية، أم على صعيد مبيعات السلاح أم على صعيد عمليات الدعم والصيانة الفنية للأسلحة والمعدات التي تشتريها هذه الدول من الولايات المتحدة الأمريكية بما يبقيها في حاجة دائمة إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإن الوجود العسكري الأمريكي والدولي في منطقة الخليج يتسبب في المزيد من الهشاشة الأمنية للعديد من دول المنطقة، وتعميق الشكوك المتبادلة فيما بينها, فضلا عن مواصلة استنزافها اقتصادياً . وفي نفس السياق يقول الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قي معرض حديث له في البيت الأبيض 2006/2/20: "ولجعل أمريكا قادرة على المنافسة يتطلب ذلك وجود إمدادات طاقة نظيفة ورخيصة ومعقولة، خلال السنوات الخمس الماضية اتخذت إدارتي الإجراءات لزيادة الإمداد المحلي من الطاقة، يتضمن ذلك المصادر البديلة والقابلة للتجديد، وعملنا أيضا على تحسين كفاءة الطاقة وجعل بنيتنا التحتية للطاقة أكثر أمنا وموثوقية، وطبقنا سياسة الطاقة الوطنية الجديدة، ووقعت قانون سياسة الطاقة طبق عام 2005، أول فاتورة طاقة شاملة منذ أكثر من عقد، تحديات الطاقة الأمريكية تتطلب عملا مستمرا، لمصلحة اقتصادنا وأمننا القومي يجب أن نخفض الاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية، يتضمن ذلك الغاز الطبيعي الذي هو مصدر الكهرباء للعديد من المنازل الأمريكية، والنفط الخام الذي يزود الغازولين لسياراتنا للوصول لهذا الهدف سنستغل التكنولوجيا، مبادرتي للطاقة المتقدمة تجهز 22% زيادة في تمويل الطاقة النظيفة، ولكيفية تشغيل بيوتنا ومكاتبنا بالطاقة نحن سنستثمر أكثر في الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الريح والطاقة النووية الآمنة والنظيفة، لتغيير كيفية إدارة سياراتنا سنزيد أبحاثنا حول البطاريات الأفضل للسيارات الهجينة

والكهربائية وفي السيارات الخالية من التلوث التي تسير على الهيدروجين لنحمي بيئتنا واقتصادنا ويصبح الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة شيئاً من الماضي" (إبراهيم، أ.2005).

5. إستعرض **كتاب الشرق الأوسط و الولايات المتحدة، إعادة تقييم تاريخي وسياسي تحرير ديفيد ليش** منعطفات تاريخية مهمة يظهر فيها مشاركة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ويظهر الكتاب اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط في أوائل القرن التاسع عشر الذي اقتصر على إرسال البعثات التبشيرية والتجار إلى المنطقة، وازداد الاهتمام بالشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبدأ هذا الاهتمام بإرسال لجنة كينج كرين إلى سوريا ولكن هذا كان بمثابة اهتمام عابر، وازدادت قيمة الاهتمام الاستراتيجية بالمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومما عزز هذا الاهتمام الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة والذي بدوره اعتمد أكثر على نفط الشرق الأوسط، وهذه الأهمية أصبحت مهمة لواضعي السياسة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعزز قيام إسرائيل في 1948م هذه القيمة بالنسبة للولايات المتحدة، وكان لهذا الحدث آثار سلبية في العلاقات العربية الأمريكية، ولكنه بعد انتهاء الحرب الباردة بدأ هذا التوتر والإخفاق في العلاقات يزول، وبدأت تظهر بيئة إقليمية جديدة توجت في قيام حرب الخليج الأولى في سنة 1990–1991م، وبعدها كانت عملية مدريد وأوسلو والمشكلات الاقتصادية التي ظهرت في العالم الإسلامي نتيجة العولمة الأمريكية وظهرت نزعات إسلامية معادية لأمريكا مثل تنظيم القاعدة وغيرها من التنظيمات، وأدى هذا العداء إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

عالج هذا الكتاب المشكلات القديمة والجديدة، حيث امتزج التاريخ بالسياسة وحيث يوجد صراع وسلام جنبا إلى جنب ويعمل هذا الكتاب على تغطية هذه القضايا (ليش، د. 2005).

6. أما بالنسبة للدراسات ذات العلاقة بالقرار الأمريكي فدراسة محمد عبد العزيز الربيع (1990) بعنوان **طبيعة صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية** التي ذكر فيها أن صناعة القرار السياسي الأمريكي قد تختلف عن غيرها في الدول الأخرى لحداثة الدولة الأمريكية نسبيا مع غيرها من الدول، والتي أيضا تقول "عند الفحص عن طبيعة مكونات الإدارة الأمريكية فن ذلك سيجعل ذاكرة من يعيش بها تجاه مفهوم الدولة يرتبط بتاريخ تواجده في تلك البلاد، كما يكون لحجم التضحيات أو المغامرة التي قدمها فرد أو مجموعة، هو وراء شكل نظرته لتقييم السياسات الحكومية، وهذا يختلف بشكل مؤكد عن شعوب الدول التي لها آلاف السنين في نفس المكان و تعددت روافد ذاكرة الفرد بها وما سيترتب على تلك الذاكرة من تقييم لسياسات حكومته (الربيع، م. 1990).

7. عرضت **هالة سعودي** في رسالة دكتوراه نشرت في مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967 – 1973**، عملية صنع السياسة

الخارجية التي تناولت بالتحليل كلاً من مؤسسة الرئاسة – وزارة الخارجية – وزارة الدفاع والكونجرس على حده، ثم عرضت بتفاعل هذا كله من خلال تحليلها لعملية صنع السياسة في ذاتها، وتناولت الباحثة محددات السياسة الأمريكية تجاه الصراع وقسمت هذه المحددات إلى محددات خارجية وأخرى داخلية كما قامت الباحثة بتحليل مضمون السياسة الأمريكية تجاه الصراع في صورة قضايا موضوعية وليس عن طريق تقسيمها إلى مراحل زمنية، وكان تركيز الباحثة في هذا المجال على الأداة الدبلوماسية والعسكرية فقط، وكان تطبيق هذه الدراسة على سياسة الرئيس جونسون والرئيس نيكسون (سعودي، هـ. 1982).

8. وفى كتاب **زبيغنيو بريجينسكي**، مساعد الرئيس جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي يقول: "كان لحظر نفط الشرق الأوسط من قبل دول الأوبك تأثير خطير في الحياة اليومية لكل مواطن أمريكي، عملياً لم يسبق لنا أن شعرنا بمثل هذا التأثير في زمن السلم، ولأول مرة صار لزاماً على حكومة الولايات المتحدة أن تواجه عودة جديدة لقوة الإسلام السياسي إلى مسرح الأحداث" (بريحينسكي، زبيغنيو، 1997).

9. وفي كتاب ودراسة **عدنان بن أحمد الأنصاري** (2005)، بعنوان: "**السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة من 1991م إلى 2005م**" التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة وبداية ظهور النظام الدولي الجديد، وعرض الباحث أيضا مدخلات ومخرجات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتناول هذا البحث السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتجاه العراق وسوريا وليبيا والسودان ومنطقة الخليج العربي وتركيا وباكستان وإيران وأفغانستان، وأوضح الباحث أنه في فترة الدراسة وهي 1991 حتى 2005 شهدت السياسة الأمريكية تغيرا ملحوظا تجاه منطقة الشرق الأوسط وان السياسة الخارجية الأمريكية قد تغيرت من سياسة المحافظة على الوضع القائم إلى تغيير بالحرب الوقائية التي تضمنها مبدأ الرئيس جورج بوش الابن، حيث إن المنطقة دخلت في بؤرة الاهتمام، وتعين على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة تصورها وتشكيل خريطتها مع سياستها الكونية الجديدة، وأصبح واضحا بأن منطقة الشرق الأوسط لها دور أساسي في التخطيط الإستراتيجي للولايات المتحدة في ضمان تدفق النفط منها إلى الولايات المتحدة وحلفائها، وأيضا ضمان تدوير أموال الدول النفطية في اقتصاد أمريكيا، والحفاظ على بقاء إسرائيل كمحمية أمريكية، ويرى الباحث بأنه يجب على دول منطقة الشرق الأوسط ودول المنطقة العربية بشكل خاص أن تتعامل بمرونة مع السياسة الخارجية الأمريكية وبما يحقق المصالح الوطنية حتى تواجه تحديات القرن الحادي و العشرين وشدة الضغوط التي تتعرض لها من جانب القطبية الأحادية، وعليها أن تعرف فن التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، وهذا يتطلب معرفة بما يدور فى عقل

الولايات المتحدة الآن، ويجب أيضا معرفة التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة من اتجاهين هما: اتجاه الصدام الحضاري – واتجاه تيار العولمة، اللذان يعتمدان على مفاهيم منها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات والتمويل والتجمعات الصناعية والشركات التعاونية والدعم المالي واللوجستي لإيجاد قوى سياسية معتدلة ذات مؤسسات ودولة ومجتمع مدني (الأنصاري، ع. 2005).

10. محمد عبد السلام (2004) في بحثه بعنوان " **الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية في العالم** " قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة كبرى ولها تأثيرها المباشر على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية في العالم وهي سيدة العالم الرأسمالي وتهيمن على مقدراته، ومن قبل عندما اشتدت معارضة فرنسا وألمانيا للغزو الأمريكي البريطاني على العراق لوحت الولايات المتحدة الأمريكية بسلاح المقاطعة، الأمر الذي دعا الشركات الكبرى في هذه البلدان إلى حث حكوماتهما بشدة بألا يقفوا في وجه السياسات الأمريكية وقراءاتها المتعلقة بالعراق، لأنه ما من شركة كبرى في العالم إلا لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بالولايات المتحدة الأمريكية سواء كان ذلك بشركاتها أو مصارفها أو تقنيتها المتقدمة، كما إن كثيراً من دول العالم قد دخلت في تجارب مماثلة من قبل عندما اشتدت الضغوط الأمريكية على شركات النفط البريطانية والكندية وغيرها في العالم العربي، فعل سبيل المثال ما حدث في السودان مع الشركة الكندية للنفط حيث آلت الأمور إلى أنها انسحبت بعد تمنع لم يستمر طويلاً وباعت حصتها للشركة الهندية، ثم إن أي تعامل بالدولار سيدخله في مأزق في حالة تطبيق عقوبات اقتصادية أمريكية سواء على أفراد أو شركات أو حكومات، فإذا كنا في الماضي قد استهنا بمثل هذه العقوبات فإننا في هذه المرة نجد أنفسنا في مأزق حقيقي بعد أن تعدى الأمر الاتهام بمساندة الإرهاب كما كان ذلك في الماضي، فلنأخذ على سبيل المثال الوضع في إقليم دارفور السوداني الذي تحول إلى أزمة دارفور ونحن نعي جيداً ما هي تأثيرات أزمة دارفور على العالم اجمع، والدليل علي ذلك الترحيب الفوري من قبل بريطانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا بها ومساندتهم، وربما حذوا حذو الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، ومن هنا تبدو الصورة أكثر قتامه كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرة أكثر حزما وتشددا وهذا ما ظهر من خطاب بوش والجدية التي ألقى بها الخطاب، وربما دفع بتلك العقوبات إلى مجلس الأمن ليقوم بتبنيها وهنا تكمن خطورة الأمر، لذا علينا أن نحسن التصرف هذه المرة والموضوع لا يحتاج فقط إلى معالجات اقتصادية أو تحوطات وإنما إلى حلول جذرية للمسألة برمتها، وهذا أمر مستطاع وليس مستحيلاً (عبد السلام، م. 2004).

11. وفي دراسة للكاتب معتز سلامة (2005)، بعنوان: " **الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية** "، يرى الكاتب أن الأفكار الأساسية لعملية الإصلاح في العالم

العربي وضعت وأصبحت قرارا مركزيا في السياسة الأمريكية، وهناك تصور كامل لما يجب عمله، ولكن الخلاف حول كيفية عمله وآثاره على القديم، وهذا ما يدفع الأمريكان لقبول التدرج، هناك هجمة من الأفكار الجديدة التي تخالف كل ما هو قديم مستقر، ولكن المصالح القديمة تهذب الأطروحات الجديدة، وتخضعها لاعتبارات عدم الإضرار بالقديم، ولعل ما يدفع ويثبت خطاب الإصلاح الأمريكي ما يبدو من مردوده في تغيير النخبة العربية الثقافية والمجتمعات وخلقه بذور أفكار جديدة في المنطقة، وذلك جزء مهم من معركة كسب العقول والقلوب، ومن غير المتصور أن تتخلى الولايات المتحدة عن نجاحاتها في هذا الجانب الذي يعتبر زلزالا في العقل العربي، ويجيب الكاتب عن تساؤلاته بأن البعض يقدم تصورات دراماتيكية كثيرة لمستقبل العالم العربي في ضوء الإصلاح، وهناك من قدم صورة لعالمين عربيين وليس عالما واحدا، وذلك على أثر ما يراه من تغير خريطة الإصلاحيين والتحديثيين. وفيما يتعلق بطبيعة الأنظمة هناك من يتوقع ألا ينتقل العالم العربي إلى الديمقراطية وإنما أن يتحرك في المنطقة الرمادية بين السلطوية والديمقراطية أو ما يسمى بالأوتوقراطية الليبرالية بديلا عن الأوتوقراطية الكاملة، وعلى مستوى الأفراد، تحدثت بعض الأنظمة عن عدم أهلية المواطن لممارسة الديمقراطية، وقد صدرت تصريحات مؤخراً لمسؤولين أثارت ضجة في الأوساط العربية تشير إلى أن الحكومات تقدمية ولكن الشعوب هي المحافظة(سلامة، م. 2005).

وفي ضوء التصورات الدراماتيكية والتصورات العلمية وبدايات الممارسة الواقعية، يمكن تصور أربعة نماذج لمستقبل الدولة في العالم العربي في ضوء تعاملها مع الإصلاح المدفوع من الخارج والمدفوع بفعل الحركة الوطنية في الداخل:

1- النموذج العراقي : دول تخضع لعمل عسكري يفرض عليها تبنى الديمقراطية والعلمانية بالمفهوم التحديثي، ويخضعها للانخراط في المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية الغربية، حيث تكون تبعيتها للغرب شفيعا في وضعها في الحضن الديمقراطي، وفي ظل هذا النموذج يتعايش الإصلاح مع المصالح، هذا النموذج قابل للتكرار في دول من المشرق العربي التي توجد فيها الأقليات بكثرة.

2- **النموذج الإسلامي الجديد** : وهو نموذج محتمل من خلال التعايش بين الإسلام المعتدل والغرب، وهذا النموذج يستفيد من جدلية التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديدة بشأن إمكان التعامل مع الإسلاميين المعتدلين، وهو أقرب للتحقق في دول المغرب العربي التي شهدت بزوغ حركات إسلامية تم إجهاضها في التسعينيات.

3- النموذج الوطني: بمعنى تدعيم الأسس الوطنية من خلال عقد اجتماعي وسياسي جديد، وهذا النموذج أفضل النماذج، حيث يكون لدى النظام الداخلي رؤية للإصلاح، وينطلق فيها فعليا

مع ترك حرية الحركة للتيارات ولقوى المجتمع المدني، وهذا النموذج يعني ترك الإصلاح يتطور داخليا ولكن مع قوة دافعة من الخارج.

4- النموذج الديمو- أوتوقراطي أو الأوتوقراطي الليبرالي: وهذا النموذج يعني البقاء عند مرحلة التحول من الأوتوقراطية إلى الليبرالية والتعايش بين الأوتوقراطية والديمقراطية، والموازنة بين السلطوية والتعددية، وهو لا يختلف عن النماذج السابقة، وإنما قد يكون هو الوضعية القائمة في النماذج الثلاثة مع تغيير الأهداف، وهذا النموذج هو النموذج الأقرب للتصور في العالم العربي بالقياس إلى الرغبة في التطوير والخصوصية العربية والمصالح الدولية، يخضع النموذجان الأول والثاني ويستفيدان من خطاب ومشروع الإصلاح الأمريكي الجديد، بينما النموذج الثالث يتطور على أرض الواقع الوطني، أما النموذج الرابع، فيخضع للصراع بين ضغوط الإصلاح وقوى الأوتوقراطية، إن كل ذلك يعني أن هناك دولاً عربية قد يتم فيها التدخل الأمريكي عسكريا من أجل فرض الإصلاح، بينما هناك دول سوف تترك لتفاعلات الواقع، إما لأن الواقع يسير في الاتجاه المرغوب أو لأن وضعيتها الجيوبوليتيكية والديموغرافية تجعل اتباع نموذج الإخضاع القسري للإصلاح بها ذا آثار سلبية، في حين أن هناك دولاً سوف تبقى عند أدنى الدرجات في الحراك الإصلاحي، وهي الدول التي يتعارض فيها الإصلاح مع المصالح، وقد يمكن تصور اختلاف نماذج الإصلاح في دول الخليج عنه في المشرق، عنه في المغرب، عنه في مصر، وذلك كله سيكون بالتفاعل بين الرغبة في الإصلاح، والحاجة للحفاظ على المصالح، مع التطور الطبيعي والتلقائي للأوضاع في الداخل، مما يعني أن منتج الخطاب الأمريكي للإصلاح سوف تكون له نكهات مختلفة بين مناطق العالم العربي، وفي الحالات العربية المختلفة سيتوقف حجم الضغط الأمريكي للإصلاح على المصالح الأمريكية في كل دولة، وستمارس الإدارة مزيجاً من الاحتضان والضغط بما لا يهدد مصالحها التقليدية وبما يحرك المصالح الجديدة، وأخيرًا سيتوقف خطاب الإصلاح على مدى ثبات العوامل التي حركته في العقل الأمريكي **بعد 11 سبتمبر 2001م**، ومدى التآكل الذي يمكن أن يعتري الاعتقاد بأن الأنظمة الأوتوقراطية والدكتاتورية هي المسؤولة عن الإرهاب، لأنه قد تنشأ اعتبارات ووقائع تقوض هذه الجدلية وتنال منها؛ فتواصل الإرهاب في ظل الإصلاح السياسي في الدول العربية قد يعيد التفكير الأمريكي إلى نقطة الصفر، ويقوض مقولة عمومية الديمقراطية كطموح لكل البشر، بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية والدينية، ولاشك على ان ما شهدته العاصمة البريطانية لندن من أحداث إرهابية في يوليو 2005، وما شهدته مدينة شرم الشيخ المصرية من حدث إرهابي في الشهر نفسه هو إحدى الصور التي يمكن أن تعيد ترتيب الجدليات الأمريكية في هذا السياق.

12. في دراسة لباسم خفاجي بعنوان " **القوة في العقل الأمريكي**" يقول: "إنّ مبدأ القوة والعنف واستخدام البندقية في حل كل المشكلات قد جلب لأمريكا الكثير من التقهقر والتراجع في

المواقف السياسية، والمشكلات مع دول العالم أخلاقياً وثقافياً، وما يحدث مؤخراً في العراق إنما هو خير دليل على سوء إدارة القوة في السياسات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة، ومع كل ذلك فإن أمريكا تبدو غير مكترثة لذلك، ومصرة على المضي قدماً في مسلكها القائم على منطق استعباد الشعوب، فمع سقوط القوى العالمية الأخرى ازدادت أمريكا تجبراً بعد انفرادها بصناعة القرارات العالمية، وإن كان من المستبعد أن يطول هذا الانفراد، أو أن تنجح سياسة العنف مع العالم، ولكن لابد من وقفة لمراجعة أسباب النهم في استخدام القوة، وهو ما يرجع إلى العقلية الأمريكية التي تعلي من شأن القوة في مقابل القيم والمبادئ الأخرى، وفي هذا المقال محاولة للتعرف على دور القوة واستخداماتها في العقل الأمريكي، وهي امتداد لبعض الأفكار – لنفس الكاتب – والتي ذكرت ضمن كتاب بعنوان **"الشخصية الأمريكية"** " صدر مؤخراً عن المركز العربي للدراسات الإنسانية – القاهرة" (خفاجي، ب. 2005).

13. في دراسة لخالد عبد الحميد بعنوان " **دراسة– الدور الأمريكي في عملية الإصلاح السياسي في مصر**: يقول: رتب الاحتلال الأمريكي مجموعة من التداعيات على المنطقة العربية من بينها ما يتعلق بعملية الإصلاح السياسي، فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما أسمته بـ"الحرب علي الإرهاب" بمطالبة الدول العربية بإجراء إصلاحات سياسية علي ضوء ما رأته من أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الدول تفرخ الإرهاب الذي أصبح يطول دول العالم الغربي، وبالرغم من محاولة الدول العربية إبداء قدر من الممانعة فإنها اضطرت مع تصاعد الضغوط الأمريكية إلى الاستجابة لمطالب الإصلاح بدرجة اختلفت من دولة إلى أخرى، وبغض النظر عن طبيعة هذه الاستجابة إذا ما كانت شكلية أم حقيقية فإن الثابت أن مطالب الولايات المتحدة قد أفرزت مناخاً يختلف عن ذي قبل، وينطبق هذا الأمر على الحالة المصرية حيث شهدت مصر حالة من الحراك السياسي بلغ ذروته مع إعلان الرئيس مبارك مبادرته الخاصة بتعديل المادة 76 من الدستور الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، مروراً بإقرار مجلس الشعب للتعديل وإجراء الاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات الرئاسية في شهر سبتمبر 2005، وصولاً إلى إجراء الانتخابات البرلمانية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2005 التي شهدت مفاجأة غير متوقعة وهي حصول جماعة الإخوان المسلمين المحظورة على 88 مقعداً تمثل نحو خمس عدد مقاعد مجلس الشعب.

لا شك أن إحدى تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق هو إعطاء انطباع بجدية الولايات المتحدة في مطالبها الإصلاحية خاصة وإنها أصبحت موجودة بقواتها داخل المنطقة، وقد أدى ذلك إلى محاولة الدول العربية الاستجابة لهذه المطالب، وأياً كانت طبيعة هذه الاستجابة فإن الثابت هو أن هناك حالة من الحراك السياسي قد شهدتها الدول العربية ومن بينها مصر التي اتجهت إلي

تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية بين أكثر من مرشح، وإجراء انتخابات برلمانية شهدت صعود الإخوان المسلمين، وهو ما يمكن اعتباره إحدى تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق. والواضح أن الولايات المتحدة ليست منزعجة من صعود تيار إسلامي بهذا الشكل غير أن الأمر المؤكد أن استمرار واشنطن في رؤيتها بخصوص الإسلاميين يعتمد بصورة أساسية على الكيفية التي يتعرف عليها الإخوان المسلمين بعد الانتخابات، حيث إن قدرة الإخوان على إثبات إنها قادرة على التكيف مع استحقاقات مشاركتهم في السلطة وفقد اتباع سياسة حكيمة والتخلي عن السياسات العقيمة كل ذلك سيؤدي بالطبع إلى ترسيخ الرؤية الأمريكية الخاصة بالإسلام السياسي في المنطقة (خالد، ع. 2006).

14. في دراسة لأنور ماجد عشقي بعنوان "**الشرق الأوسط الكبير هل هو خطر قادم أم خير دائم**"، قال: "وقد أخذ الاهتمام الأمريكي بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط خطوات عملية وملموسة، فقد دفعت الإستراتيجية الأمريكية التي تحمل عنوان "مكافحة التطرف والإرهاب" الولايات المتحدة إلي التركيز على الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، وبدأ التركيز بوجه خاص على الربط بين التطرف والعنف وبين نقص الحريات السياسية ومستويات التعليم وحقوق الإنسان والمرأة" (أنور، م. 2004).

15. في دراسة **لجريدة السياسة** تقول يمكن التمييز في طبيعة استجابة النظام المصري **لمطالب الإصلاح الأمريكية** بين مرحلتين، اتسمت المرحلة الأولي بالإعلان الصريح عن رفض مطالب الإصلاح وقد استمرت تلك المرحلة منذ ظهور **مبادرة الأوسط الكبير** وحتى نهاية عام 2004، بينما شهدت المرحلة الثانية ما يمكن أن نعتبره استجابة لتلك المطالب. فبالنسبة للمرحلة الأولى فقد أكد المسؤولون المصريون علي رفض المبادرة مؤكدين أن السبب في الإرهاب هو استمرار الصراع العربي الإسرائيلي دون تسوية عادلة، وفي هذا الصدد أكد الرئيس مبارك في كلمة وجهها إلي مؤتمر الصحفيين العرب (2004/2/23) أن "مشاعر الإحباط واليأس الناجمة عن عدم تسوية هذا النزاع العربي الإسرائيلي هي التي خرجت عن إطارها بفعل قوى التطرف لكي تؤذى بعض المجتمعات الأخرى **(جريدة السياسة ، 2004/2/24)**.

16. في دراسة لمحمد جمال عرفة بعنوان " **برلمان مصر المستقلون ينقذون الوطن كالعادة**"، تقول: إن عدم السماح للجماعات الإسلامية المعتدلة بالعمل والمشاركة في الحياة السياسية قد يؤدي إلي تكرار نموذج الثورة الإسلامية في إيران حيث نقل تقرير في صحيفة "الفايننشيال تايمز" عن راؤول جريتش عضو المعهد الأمريكي القريب من المحافظين الجدد قوله: إنه " من المحتم أن يلعب الإسلاميون دوراً رئيسياً في توجيه الأحداث، فمن الأفضل السماح

للإسلاميين المعتدلين من ذوى المصداقية بالصعود عبر **الديمقراطية** بدلاً من ركوب موجة الثورة الإسلامية " (عرفة، م. 2005).

17. دراسة لمأمون فندي بعنوان " **مصر المحظورة**" تقول : لا شك أن كل هذه العوامل تنطبق على حالة الإخوان في مصر وهو ما يعني أن الإدارة الأمريكية ستعمل على تنفيذ رؤيتها التي سبقت الإشارة إليها في الحالة المصرية، لاسيما أن البعض يشير إلى أن صعود الإخوان بهذا الشكل قد يدفع النظام إلى تنمية البدائل وتوسيع دائرة المشاركة لخلق بدائل للتيار الديني، وهو ما يجدد شرعية النظام عبر انتمائه للشعب (فندي، م. 2005).

18. دراسة ليحيى عبد المبدي محمد بعنوان "**تأثير الانتخابات المصرية على العلاقات الأمريكية**" تقول اعتبرت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة فى أثناء حضورها مؤتمر دبي (نوفمبر 2005)، أن أشجع وسيلة لانحسار التطرف في الشرق الأوسط هي السماح للمعارضة الإسلامية غير العنيفة **بالمشاركة** في الحياة السياسية، والحقيقة أن هذا الأمر قد يحتاج إلى المناقشة فالواضح أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن سياساتها على الأقل في المديين القريب والمتوسط، فالمرجح هو استمرار **المطالب الأمريكية بالإصلاح** حتى لو جاء إسلاميون إلى الحكم، فقد تطور موقف الإدارة من فوز الإخوان في الانتخابات من التحفظ والتقليل من حجم المفاجأة إلى الإعلان عن التعامل مع نواب الجماعة في مجلس الشعب ولو بصفتهم مستقلين، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى محاولة واشنطن التقليل من حجم فوز الإخوان بعد المرحلة الأولى التي حصلوا فيها على 34 مقعداً، فأشار مساعد وزير الخارجية ديفيد وولشن إلى أن الإدارة ستنظر إلى الأمر على اعتبار أن مجموعة من المستقلين فازوا بعدد من المقاعد، ويمكن تفسير هذا الموقف من قبل الإدارة على أنه يعكس خيبة الأمل التي شعرت بها واشنطن من تراجع أداء التيارات الليبرالية، وأنه لم يعد أمامها من خيارات سوى النظام الحاكم والإخوان المسلمين (محمد، ي. 2005).

19. دراسة ياسمين على الفيومي **(2005)، بعنوان "الإستراتيجية الكبرى في فترة الولاية الثانية لبوش الابن" تقول:** "إن الفترة الرئاسية الثانية تفسح المجال داخل البيت الأبيض للمراجعة واستعراض بعض الأمور والقرارات السابقة وإعادة النظر فيها، حيث يقوم الرؤساء المعاد انتخابهم مرة أخرى بالإحلال والتعديل الحكومي الخاص بالمستشارين الأساسيين، كذلك بالتخفيف من حدة تأثير الاهتمامات السياسية الداخلية لا القضاء عليها، حيث لن تكون هناك أي انتخابات مقبلة للقلق بشأنها بالنسبة لهؤلاء الرؤساء، الذين قاموا أيضاً بتدعيم وتعزيز السلطة – كما يعلم الحلفاء

والأعداء – عن طريق إيضاح العناصر التي سيتم التعامل معها مستقبلاً، وانه هناك الكثير من الأمور الخاضعة للتقييم بين يدي الرئيس جورج بوش على النحو التالي: فقد قام بالإشراف على عملية إعادة التخطيط الشامل للإستراتيجية الأمريكية القائمة منذ عهد الرئيس فرانلكين د. روزفلت، والتي كان أساسها أشبه بأساس تلك الخاصة بالرئيس بوش، التي غالباً ما تنبعث من هول الهجوم المفاجئ ولن تخضع لأي تغيير، لم يستطع أحد من الرؤساء الذي خلفوا روزفلت – سواء من الحزب الديمقراطي أم الجمهوري – أن يفر بعيداً عن الدرس الذي استخلص من أحداث 7 ديسمبر (1941)، حيث إن البعد وطول المسافة لم يعد وحده الكافي لحماية الأمريكيين من الاعتداءات الخارجية من قبل الدول الأعداء، كذلك لا يستطيع بوش أو أحد من بعده – مهما كان الحزب المنتمى إليه – أن ينكر ما أحدثته أحداث 9/11 عام (2001)، حيث سياسة الردع المتخذة ضد الدول المعادية لا تمنح حماية كافية ضد الهجمات التي تشن من قبل الجماعات الإرهابية، ولكنها الآن تستطيع أن توجه إلى نوع الدمار الذي اعتادت الدول المحاربة أن تحققه، وبهذا الصدد يظل نظام الولاية الثانية للرئيس بوش سائراً كما كان في فترة الولاية الأولى ألا وهو صيانة وحفظ أمن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عالم ملىء بالخطر الفجائي.

وعلى أية حال، فإن تحديد نظام أو برنامج ما هو مجرد نقطة بداية لتشكيل الإستراتيجية وبالتأكيد كلما تعمقت الخبرة وتطورت أسهم ذلك بشكل كبير في إعادة تشكيل تلك الإستراتيجية بعضاً من الوقت، بالرغم من مقاومته تجاه الاعتراف بأخطائه في فترة الحكم الأولى وذلك أثناء الحملة الانتخابية، وفى ظل تفويض انتخابي مدعم ومجدد، سيجد أنه من السهل عمل بعض الإصلاحات في منتصف المدة، والطريقة المثلى للتنبؤ بمدى نجاح تلك الإصلاحات هي مقارنة ما تنوى الحكومة القيام به مع ما قد حققته بالفعل، وبالتالي فإن الفروق والاختلافات الناجمة عن تلك المقارنة هي التي ستحدد مواضع التغيير اللازم الوقاية والتصدي المسبق، إن الفجوة الضيقة بين تطلعات بوش وإنجازاته لابد أن تضطلع بالمهمة الوقائية لحماية الولايات المتحدة الأمريكية من هجوم كبير آخر، فقد يشن هجوم ما في أي لحظة حتى في الفترة ما بين إتمام هذا المقال ونشره، ولكن في الحقيقة نجد أن مرور أكثر من ثلاث سنوات دون شن أي هجوم كهذا أمر جدير بالاهتمام، فقليل من الأميركيين قد يعتقدون ذلك خاصة في ظل الآثار المباشرة لأحداث 9/11 عام 2001م، حيث أصبحت النظرة الغالبة والمسيطرة هي أن الاعتداءات الإرهابية آخذة في التضاؤل، وقد تتمتع الأمة بقدر من الحظ إذا اجتازت الثلاثة الأشهر القادمة دون شن أي هجوم مماثل أو أكثر خطورة من ذاك الذي سبق، دائماً ما يكون ربط الأسباب بالعواقب أمراً صعباً للغاية خاصة حينما نعلم القليل عن أهداف ومقاصد القاعدة أو أتباعه، وهناك العديد من الاحتمالات المتعلقة بهذا الشأن: فربما لا تقوم القاعدة بتنظيم أي هجوم آخر على المدى البعيد،

كما توقعت أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بثأرها عن طريق غزو أفغانستان، أوزباكستان، قيرغيستان، وأخيراً العراق، وربما تنبأت القاعدة بقيام حملة عالمية لمكافحة الإرهاب وذلك للإيقاع بأحد العناصر الهامة والقوية في التنظيم، حيث أن إدارة بوش ستشرع في دمقرطة الشرق الأوسط، وكذلك ستقلع عن كراهيتها ونفورها من بناء وتشكيل القوميات، وإن لم يكن كذلك، فإن السمة الأولى والأساسية لإستراتيجية جورج بوش قد قامت بإنجاز وتحقيق أهدافها، في ظل اتخاذ موقف عدائي تجاه الإرهابيين ومن ثم مفاجأتهم.

20. في دراسة لعبد الحي يحيى زلوم بعنوان "**حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد**" تقول: "تكمن المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة في حقيقة أن معظم العالم لا يوافقها على الافتراض القائل إن النموذج الأمريكي صالح للجميع، بل الأسوأ من ذلك، أن معظم العالم لا يعتقد بأن هذا النموذج صالح للأمريكيين أنفسهم، ويظهر استطلاع للرأي أعدته هيئة الإذاعة البريطانية في يناير/كانون الثاني، 2005 أن 58% من الأجانب الذين تم استطلاع آرائهم يرون في إعادة انتخاب بوش " تهديداً للسلام العالمي"، ولعل الملاحظة الأهم في هذا الاستطلاع هي أن الرقم أعلى بكثير بين مواطني الدول الحليفة التقليدية للولايات المتحدة، حيث وصل إلى 77% في ألمانيا، و 64% في بريطانيا، و 82% في تركيا، وفي العالم الإسلامي فإن التأييد لأمريكا والقيم الأمريكية أقل من 10% في معظم البلدان، وجاء في تقرير للصحافي اندرو مورافيسك Andrew Moravcsik نشرته لنيوزويك Newsweek بتاريخ 31 يناير 2005 "أن الإحصائيات والحقائق تفضل النماذج غير الأمريكية، مثل النموذج الأوروبي والنموذج الياباني اللذين يُعدان أكثر ديمقراطية ويوفران غطاء أفضل من الرعاية الاجتماعية والتعليم والرخاء المعيشي، فالأوروبيون يعملون لساعات أقل، ويتمتعون بإجازات أطول، ويغمرهم شعور أقوى بالقناعة، وهم أقل مدعاة للقلق من الأمريكيين الغارقين في الديون، غير أن هذه النماذج بدأت تشكل هدفاً للهجوم الأمريكي، وبخاصة بعد انهيار الشيوعية وذلك رغبة من واشنطن بفرض نموذجها الرأسمالي وقيمها على الجميع، وهنا نترك الحديث للأرقام والإحصاءات كما جاء في تقرير لنيوزويك"، حيث ورد القول" **:** بالرغم من ثرائها، فإن الولايات المتحدة تصنف من بين الدول الفقيرة فيما يتعلق بمعايير الرخاء الاجتماعي . ففي الولايات المتحدة تصل معدلات الفقر بين فئة الأطفال إلى 4.22% مقارنة ب 1.5% في الدنمرك و 4.4% في بلجيكا و 3.4 % في فنلندا و 9.3% في النرويج و 6.2% في السويد، وفيما يتعلق بالعدل في توزيع الدخل، تحتل الولايات المتحدة المركز الحادي والسبعين، في حين احتلت الدنمرك واليابان وجمهورية التشيك وفنلندا المراكز الأربعة الأولى على التوالي.

ويلاحظ أن النموذج الاقتصادي الأمريكي يتركز حول التجمع الصناعي العسكري الذي قسم غنائم غزو العراق حتى قبل حدوثه، وطبقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي 2004 فإن أفضل خمس

اقتصادات أداءً وقدرة على التنافس كانت من نصيب أوروبا، بل إن فنلندا بنظامها الاشتراكي الديمقراطي حلت في المركز الأول، وفي العام الماضي استطاعت شركة إيرباص الأوروبية للصناعات الجوية التغلب على بوينج في حجم مبيعات الطائرات التجارية" (زلوم، ع. 2004).

21. في كتاب بعنوان " **الشرق الاوسط الكبير**" لعاطف الغمري يقول: "تعتبر الإستراتيجية الجديدة للخارجية الأمريكية التي تتتفاعل في حركتها الحالية هذه الأيام تعتمد على قاعدة صياغة نظام دولي جديد من المحتمل ان يكون له مردودات سلبية على صانعي هذه الاستراتيجية، بل إن الكاتب حفز مختلف القوى الدولية الرئيسية على مراجعة موقفها من النتائج القادمة لهذه الاستراتيجية، ورأى الكاتب أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم اليوم أساسًا على تغيير ضخم في سياستها و استراتيجياتها الخارجية منذ أكثر من خمسين عاما وهي تستند في ذلك على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالم؛ ذلك التعاون الذي سيعكس مزجًا بين العقلية الرأسمالية التي تستند على قيم السوق الحرة الأمريكية من جهة، وبين المصالح القومية من جهة أخرى، ويرى الكاتب على ان الهدف من وراء هذه الإستراتيجية هو السعي من الإدارة الأمريكية للسيطرة على العالم اقتصاديا وخلق عالم قائم على القيم والمفاهيم الأمريكية، وفي نفس الوقت يحذر الكاتب على انه هنالك خلل في النظام الدولي وعقبات لبناء نظام جديد قد تتفاقم هذه العقبات في المراحل القادمة من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في العالم"، حيث وردت هذه الرؤية للكاتب في كتابه الذي تضمن العناوين الأتية:

a. خلل في النظام الدولي أم بناء لنظام جديد؟
b. الحرب هي النظام الدولي الجديد وبداية دورة تاريخية طويلة.
c. تغير معنى الأمن القومي الأمريكي.
d. هدف إعادة صياغة هوية العالم العربي والتحضير لخطة تغيير الشرق الأوسط بكامله.
e. تغيير مواصفات المصالح الأمريكية لدى الدول العربية.
f. ثورة بوش في السياسة الخارجية والانقلاب الأمريكي.
g. المهمة الأكبر منذ عام 2001 إعادة تشكيل العالم العربي من الداخل.
h. التعاون مع المؤسسات المركزية.
i. تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي.
j. تعزيز الكرامة الإنسانية.

وكما هو معلن عنه فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ على عاتقها الدفاع عن "الحرية" و"العدل"؛ فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض، فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في "تحرير" أبنائه من الفقر والظلم والعنف، ومن ثم يتحتم على الإدارة

الأمريكية أن تقف بكل بصرامة ضد كل ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها اثنان.

والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة، وحرية الكلمة، والعدالة، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون.

وخير دليل على ذلك ما نلمسه في التجربة الأمريكية، التي تمثل صرحًا عظيمًا للديمقراطية، حيث تتعايش وتتآلف جميع الأجناس من شتى بقاع الأرض؛ بغض النظر عن دياناتهم وعرقياتهم.

واقتناعًا بمبادئ "الحرية" و"العدل"، قامت الإدارة الأمريكية بتشجيع وتأييد حركات "التغيير" التي تسعى حثيثًا وراء تلك المبادئ، مثلما حدث في أوربا الشرقية بين عامي 1989 و 1991، أو مثلما حدث في بلجراد في عام 2000.

ولذا فإن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا بد أن تنبع من المعتقدات الأمريكية الراسخة في "العدل" و"الحرية"، فتلك المعتقدات هي التي ستقود ممارسات الإدارة الأمريكية تجاه العالم بأسره (الغمري، ع. **2004**).

22- في دراسة بعنوان " **الإعلان الإمبراطوري الأمريكي**" لشيرين حامد فهمي تقول: "إن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ستعتمد أساسًا على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالم؛ ذلك التعاون الذي سيعكس مزجًا بين القيم الأمريكية من جهة، وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى، وهدف هذه الإستراتيجية هو السعي ليس فقط لجعل هذا العالم أكثر أمنا، ولكن لخلق عالم أفضل من جميع النواحي، "حيث وردت هذه الفقرة في مقدمة وثيقة خاصة صادرة في سبتمبر 2002 عن الرئاسة الأمريكية بشأن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في المرحلة المقبلة.

وبناء على هذا، ستتخذ الإدارة الأمريكية الخطوات التالية:

- إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية؛ وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.
- استخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم "الحرية".
- تطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية.
- بذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية.

23. أما دراسة Schramm .Carl J (**2004**) Entrepreneurial Building Economies التي تناقش كيفية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لبرامج المساعدات المباشرة من أجل دعم **الإصلاح والديمقراطية** ، وكذلك نفوذها لدى وكالات التنمية في تشجيع الدول

الأخرى على تبنى سمات ومؤسسات الرأسمالية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة، لكن هذا المنهج – وهو ما يعرف بإجماع واشنطن – قد أدى إلى نتائج مخيبة للآمال.
فالعديد من اقتصاديات الدول مثل دول أمريكا اللاتينية، شرق أوروبا، وغيرها قد عانت من الركود أو التراجع، ولم يتحسن مستوى المعيشة في كثير من الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة.
لكن هذا لا يعنى استبعاد النموذج الاقتصادي الأمريكي – كما يدعو بعض الاقتصاديين التنمويين – ولكنه يوضح مدى حاجته إلى التطوير، فالنسخة الحالية منه غير متكاملة حيث فشلت في توفير عنصر هام وهو: دعم و رعاية المشروعات الجديدة و يتميز اقتصاد الولايات المتحدة بارتفاع معدل إقامة المشروعات الجديدة، و كذلك بتواجد دائم للشركات الجديدة ذات الثقل الكبير، ذلك النوع الذي يخلق قيمة مضافة ويحفز النمو من خلال إدخال أفكار جديدة للسوق متمثلة في التكنولوجيا الجديدة، مناهج الأعمال الجديدة، والأساليب المبتكرة، و هذه المشروعات لا تنشأ أوتوماتيكياً كنتيجة لمؤسسات السوق الحر وحدها أو أي عامل آخر منفرد، ولكن الولايات المتحدة قد طورت نظاما متعدد الجوانب لرعاية المشروعات ذات الثقل الكبير، وهو النظام الذي يصبح مثمراً في العديد من الدول الأخرى إذا اتبعت معه السياسات التنموية الصحيحة، وتخلص الدراسة إلى نتائج أهمها أنه هناك منهج الإجماع الأمريكي أو إجماع واشنطن على المسائل الاقتصادية الكلية مثل التمويل والتجارة إلى جانب بناء المؤسسات العامة، و يدعو الدول الأخرى إلى إنشاء أنظمة بنكية جيدة، تطوير أسعار صرف ومعدلات فائدة معقولة، وإقامة هياكل ضريبية مستقرة، وهنا أيضا ترى الدراسة بان النظام الأمريكي الخاص بالمساعدات يشمل دعم المشروعات لأربعة قطاعات من الاقتصاد وهى:

1- أصحاب المشروعات ذوى التأثير الكبير.

2- الشركات الكبرى ذات الخبرة.

3- الحكومة.

4- الجامعات.

حيث تستخلص الدراسة في النهاية أن تشجيع مشروعات الأعمال قد يحسن من وضع الدول النامية فيما يتعلق بالنمو والإنتاجية في الأجل الطويل أكثر من السياسات الهادفة لدفع النمو في الأجل القصير، كما أن إقدام الأفراد على دخول السوق و تحمل المخاطرة، والسعي لتحويل الأفكار إلى مشروعات فعلية سوف يجعلهم يصرون على ضرورة التحرير الاقتصادي والسياسي والتي تعتبر من الأهداف ذات الأولوية في منهج إجماع واشنطن، وتنتهي الدراسة بنتيجة يتوقعها ويعرضها الباحث بطريقة تهكمية، حيث يرى أنه في ضوء ما سبق فسوف يصبح المستثمرون وأصحاب المشروعات – الذين يسعون بطبيعتهم للتغيير – ضمن أهم القوى الدافعة نحو الاستقرار العالمي.

24. أما في دراسة Foreign Aid and Carapico, 2002, Sheila Democratization Projects in the Arab World فإن الباحث يرى أنه من ناحية فقد مكن التمويل الغربي المنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من الارتقاء بعملياتها والمشروعات غالية التكلفة عالية المحتوى تحت اسم **المرأة وحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والتنمية والرأي العام**، هم أيضا زودوا المفكرين متعددي اللغة بفرص عمل خارج القطاع العام والنشر بالداخل والخارج والمشاركة في عقد المؤتمرات الدولية، ومن ناحية أخرى فقد رفع التمويل الأجنبي للمشروعات السياسية نفس الأنواع من الشكوك والقلق الموجود في الولايات المتحدة، فعدم ظهور المؤسسات القومية والإسلامية بين المتلقين للتمويل في **عملية الديمقراطية** بدت كنوع من ادعاءات التحيز الأيديولوجي، أكثر من أهداف قليلة لرفع الوعي النسائي شعرت بالمناصرة والتحقن بزملائهن الرجال في الشكوى من أن الأجانب قليلاً ما يفهمون الحقائق السياسية ويسيطرون على المشروعات، بينما يتصارع الباحثون المهرة بشأن التعقيدات الأخلاقية للتمويل الغربي لمشروعات حساسة بالنسبة للحكومات الغربية وبخاصة السلطة الفلسطينية، والأكبر من ذلك عندما استخدمت الحكومات التمويل الخارجي كستار للرقابة والأبوية وعرضت قليلا من الاستعانة، قياس حجم المؤيدين والمعارضين للتمويل الأجنبي تحول إلى أن توصل عدد من الجماعات السياسية والأفراد إلى أن الفوائد الحالية لا تساوى المخاطر السياسية، هذه القضايا ترتبط بقلب العلوم السياسية التي تدرس من يحصل على ماذا وأين ومتى وكيف؟ فواحدة من المقدمات الأساسية للنظام هي توزيع الموارد في بيئة نادرة الموارد تحث على المنافسة وحتى الصراع، بهذا المنطق فان توزيع التمويل والروابط المؤسسية والدعاية والرحلات وغيرها من الموارد من المحتمل أن تكون أموراً خلافية في الحلبة السياسية وأحيانا في تعقيد العلاقات بين الدولة والمجتمع.

25. في دراسة لجاديس جون لويس (Gaddis John Lewis) أعدتها ياسمين الفيومي بعنوان "**الإستراتيجية الكبرى في فترة الولاية الثانية** " تقول: "لا تزال آثار الصدمة التي سببها هجوم 9/11 باقية، حتى أن المجتمع الدولي يرى مدى صعوبة المصادقة على الخطة الموضوعة من قبل إدارة بوش لاستعادة أمن الولايات المتحدة من جديد لقد توقع بوش ومستشاروه وقوع تلك المشكلة، وانتظروا حتى انتهت الدول الحلفاء (دول حلف الناتو) من إرسال وتقديم الإعانات إلى أفغانستان، ومن ثم قامت الإدارة ببذل قصارى جهدها لاكتساب الدعم من جهات متعددة في أولى خطواتها على طريق خطة التصدي المسبق لأغراض وقائية: ألا وهى غزو العراق والتي كان من المتوقع نجاحها، لكن بالرغم من كل ذلك إلا فإننا سنتحدث بموضوعية وبعيداً عن الولايات المتحدة، ونتساءل: من كان بمقدوره تنظيم عملية سقوط صدام حسين؟ لذلك فإن الاستراتيجيين التابعين لإدارة بوش يفترضون أن استخدام القوة الأمريكية لخلع

وعزل صدام حسين أمر لابد أن يلقى ترحيباً لا مدعاة للخوف والفزع، لكنهم أخطئوا، حيث إن الحرب ضد العراق لم تلق الدعم الدولي الكافي الذي توقعته الإدارة الأمريكية، وهنا نجد أنفسنا أمام أسباب عدة تبرر ذلك منها: الهيكل التنظيمي القديم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي أعطى صورة لتوازن القوى عام 1945م أفضل منها عام 2003م إعلان بوش لخوضه الحرب سواء في ظل موافقة هذا الهيكل بالإجماع أو بدونها الصعوبة في إيجاد صلة موثوقة تربط صدام حسين بتنظيم القاعدة، غياب الدليل القاطع على حيازة الرئيس العراقي لأسلحة الدمار الشامل، وأخيراً الارتياب الناجم عن الاعتراضات القاسية التي وجهها بوش لاتفاقية كيوتو – الخاصة بالتغير المناخي – والمحكمة الجنائية الدولية، والمعاهدة الخاصة بمقاومة القذائف الباليستية، وخلاصة القول، فأيا كان السبب أو التفسير لما حدث، فإن إستراتيجيته في التصدي للعدوان بالإجماع لم تلق قبولاً أو موافقة، وهذا هو الإخفاق الحقيقي بالفعل، إن قرار الرئيس بوش بغزو العراق وخوض الحرب ضده قد آثار الكثير من التذمر العالمي النابع من رغبة هذه القوة العظمى في السيطرة دون أدنى مسؤولية، مما أعقب ذلك سقوط الدعم الخارجي للولايات المتحدة، بعد أحداث 9/11/ 2001م شعر المواطنون الأمريكيون في غضون عام ونصف وكأن دولتهم أصبحت منبوذة على المستوى الدولي.

ولعله من السهل القول بأن ذلك لا يعنى شيئاً بالنسبة للولايات المتحدة كدولة قوية لا تقلق بشأن نظرة الدول الأخرى إليها، لكن الأمر ليس صحيحاً، ولمعرفة السبب لابد من المقارنة بين مواضع التأثير والسلطة الأمريكية والسوفيتية في أوروبا خلال الحرب الباردة، حيث إن الأولى تعاملت مع تلك الدول الأوروبية من منطلق مبدأ الإيجاب والقبول، أما الثانية فلم تفعل، مما نجم عنه مفارقة كبيرة لا صلة لها بالقوة العسكرية الخاصة بكل منهما التي من المفترض أن تعينهما على الصمود والبقاء داخل الإقليم الأوروبي، إذن نجد أن الدرس المستفاد هنا غاية في الوضوح: فليست القوة وحدها هي القادرة على دعم ومساندة السلطة بل أيضاً غياب المقاومة، وبمعنى آخر كالمصطلح العلمي الذي استخدمه كلوزويتز (الاحتكاك)، فلو تحدثنا من منظور علمي ميكانيكي سنجد أنه لابد من عملية التزليق أو التزييت لتشغيل أي محرك وذلك تخفيفاً من عملية الاحتكاك، وذلك هو تماماً ما افتقدته الإدارة الأولى لبوش: توافر قدر حقيقي ومناسب من الإقناع في إستراتيجيته، وكأنه يعادل عملية تزييت المحرك باللغة الميكانيكية.

إن ما تزعمه الولايات المتحدة بحقها في التصدي المسبق لأي خطر لن يتلاشى، ذلك لأن أي دولة أخرى أو منظمة دولية لن تكون على أهبة الاستعداد في أي لحظة لتضطلع بهذه المسؤولية، ولكن الحاجة الماسة إلى إضفاء الشرعية على تلك الإستراتيجية لن تخبو، و إلا فإن الاحتكاك المتولد قد يهزمها حتى لو لم يفعل الأعداء ذلك، وهذا يعنى أن الإدارة الثانية لبوش

لابد لها من إعادة المحاولة لاكتساب الدعم الخارجي من جميع الجهات بخصوص الاستخدام المسبق للقوة العسكرية الأمريكية (لويس ج. 2005).

2.3 التعليق على الدراسات السابقة:

من الواضح على أن معظم الدراسات التي تناولت مشروع الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية قد حولت المؤسسات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية كي تبقى أكبر المانحين لتمويل عمليات الحكم الصالح وعمليات التغيير والإصلاح الديمقراطي والدمقرطة في مؤسسات السلطة الرسمية للعالم والمجتمعات العربية أحيانا، وأحيانا أخرى في خلق نفوذ في منطقة الشرق الأوسط التي هي جزء من إستراتيجيتها الخارجية مما جعل مشروعاتها وبرامجها في تزايد، وقد تضمنت مجموعة من البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما شملت عقد مؤتمرات سياسية منتظمة وبرامج للديمقراطية وقروضا للتنمية الاقتصادية بالإضافة لعقد اللقاءات الأكاديمية البحثية في الآداب والبيئة وغيرها في المنطقة.

وفي هذا السياق فإن هناك جملة من الدروس التي يجب الاستفادة منها وأول هذه الدروس المستفادة، هي الحاجة الماسة إلى السلوك المثالي، حيث إن توجيه الإهانات إلى الدول الحليفة أمر مشين للغاية وكذلك النظر إلى الاستشارات الدولية وكأنها مصادقة رسمية على منظومة عمل قد تم تحديدها بالفعل، بالكاد أن تكون إدارة بوش هي الإدارة الأمريكية الأولى التي ارتكبت مثل هذه الأخطاء في الوقت التي هي في أشد الحاجة إلى مد يد العون لها من قبل الدول الحليفة رغم أنها تطرح شعارات الإصلاح والديمقراطية وتبادر ببرامج ومبادرات في ذلك. أما الدرس الثاني فهو يرتبط بأسلوب ولغة استخدام القوة، حيث فضل كل من الرئيس ومستشاريه التباهي بقوة الولايات المتحدة، بدلاً من تحديد وتفسير مقاصدها، قد يكون من الممكن التفاخر بقدرة الولايات المتحدة على السيطرة والتخطيط من أجل الدفاع عن مبدأ القوة فوق التحدي، ولكن سيؤدى ذلك حتماً إلى المزج بين التكبر والغموض في تركيبة مشوشة. فالقوة من أجل ماذا؟ وما مصدر تلك التحديات؟ لقد كان الأمريكيون الذين عاصروا الحرب الباردة أشد حرصاً في الإجابة على تلك الأسئلة، كما أن بوش في فترة ولايته الأولى، أفسح المجال للكثيرين لتخمين الإجابة، ولكن في ولايته الثانية هذه أصبح ملزماً بتحديدها وإيضاحها وفى النهاية فإن الدرس الأخير المستفاد يتعلق بغياب التصور والبصيرة، لقد قام الإرهابيون – المدبرون لحادث 2001/9/11 – بالكشف عن السياسات الدفاعية غير الحصينة لدى كافة الدول والقابلة للسقوط في أي لحظة، وبالتالي فإن لم يتم إصلاح تلك السياسات أو القضاء على مستغليها إما بالقتل أو الإبعاد أو إلقاء القبض عليهم، ستصبح عملية إبقاء نظام الدولة ذاته والحفاظ عليه محلاً للمخاطرة، وهنا يكمن أساس مشترك، ففي حالة عدم المقدرة على حماية وتأمين المصلحة الدولية يمكن حماية القليل من المصالح القومية الأخرى سواء كانت متفقة أم متعارضة، وخلاصة القول، نود الإشارة

إلى ضعف إمكانية حماية وتأمين الدولة دون اللجوء إلى التصدي المسبق بالقوة العسكرية وذلك منعاً لتفشى الإرهاب، وأخيراً هذا هو الإخفاق الحقيقي الذي تسببت فيه لغة القوة وغياب التصور والبصيرة، مما يحتم على الولايات المتحدة إعادة النظر في سياساتها للتصدي المسبق في إطار تلك الاصطلاحات.

وهنا فقد اعتقدت إدارة بوش أن بإمكانها غزو العراق دون الحصول على قبول عالمي بسبب توقعها أن ذلك ما هو إلا استعادة بسيطة لخبرتها حينما دخلت أفغانستان: سرعان ما تتلاشى المقاومة العسكرية، سيلقى الأمريكيون وحلفاؤهم ترحيباً كبيراً من قبل العراقيين، وأخيراً سرعان ما ستقوم القوة المتضامنة المنتصرة بتنصيب وتعيين نظام عراقي حاكم جديد بمقدوره أن يسيطر على الدولة ويعيد بناءها من جديد، وجدير بالذكر أن تحقيق النجاح على أرض العراق إلى جانب التأكيد على حيازة الرئيس صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل كان من شأنه الوصول إلى الإجماع الدولي على غزو العراق الذي أخفقت الدبلوماسية في بلوغه، وبالتالي قد يصبح احتلال العراق أحد الجهود والمساعي الدولية المدعمة على نحو واسع، حتى لو لم يقع هذا الاحتلال، وقد باشرت الحملة العسكرية مهامها كما كان متوقعاً، ولكنها لم تفعل شيئاً آخر، حيث تم توزيع حشد عسكري كاف لهزيمة الجيش العراقي وليس لإصلاح النظام فى العراق، أو قمع عمليات السلب والنهب أو حماية البنية التحتية الهامة للبلاد. لم يخط العراقيون خطوة واحدة من أجل تشكيل حكومة جديدة وكأنهم يرغبون في بقاء الحكومة السابقة التي تم إسقاطها، بالإضافة إلى أن المخططين التابعين لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أخطأوا في التقدير حيث أن الكثير من العراقيين أخذوا ينظرون إلى المحررين وكأنهم طغاة مستبدون.

كما أنهم تعجلوا في تنفيذ تلك العملية وانتهجوا سياسة عدم التدخل Laissez-Fair تجاه حقوق السجناء مما أسفر عن تعرضهم لأبشع أنواع الإيذاء والتعذيب، والنتيجة كانت كالتالي: لم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى عدم وصول المساعدات الخارجية الكبيرة التى كان يأمل بوش فى الحصول عليها ليخوض الحرب ضد العراق، وللإشارة إلى الفجوات والفروق بين ما تم التطلع إليه وما تم إنجازه بالفعل فى العراق لابد من التصريح بأن القوات الأمريكية قد قامت ببعثرة المعالم الحقيقية الداخلية للبلاد.

بالاعتماد على أربع كلمات لكل من: السفير ريتشارد هاس التي ألقيت في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 2002/12/4، وكلمة وزير الخارجية (السابق) كولن باول التي ألقاها في مؤسسة التراث بواشنطن في 2002/12/12، وكلمة السفير وليم بيرنز التي ألقاها في مركز دراسات الإسلام والديمقراطية في 2003/5/16، وكلمة الرئيس بوش التي ألقاها في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية في 2003/11/6، يمكن بلورة ملامح خطاب الإصلاح الأمريكي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 فيما يلي:

أ- التأكيد على الحرية، وأن هناك نقطة تحول تاريخية، هاس: تعزيز الديمقراطية داخل العالم الإسلامي (العربي) هو أولوية بالنسبة للرئيس بوش، باول: إذا أعطيت الشعوب خيارا بين الطغيان والحرية فإنها تختار الحرية، بيرنز: التغيير السياسي والديمقراطية جزء من إستراتيجية كبرى، بوش: إن تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية في الشرق الأوسط على مدى 60 عاما لم يحقق شيئا لجعلنا في مأمن.

ب- إنهاء استثنائية الشرق الأوسط، هاس: بخلقنا ما يمكن تسميته الاستثناء الديمقراطي (في الشرق الأوسط) فاتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان، باول: نرفض الفكرة المتعالية القائلة بأن الحرية لن تنمو في الشرق الأوسط، بيرنز: الشرق الأوسط ليس استثناء عن أي جزء آخر من العالم، بوش: هل حكم على الملايين من الرجال والنساء والأطفال(في الشرق الأوسط) العيش في ظل الاستبداد بسبب التاريخ أو الثقافة؟.. أنا شخصيا، لا أصدق ذلك.

ج- الاعتراف بالتنوع والخصوصية، هاس: ليس على العملية الديمقراطية إتباع نموذج واحد. باول: لا ندافع عن الأسلوب القائل إن مقاسا واحدا يلائم الجميع، بيرنز: ليس هناك مسار وحيد لتحقيق الديمقراطية لكل الأقطار، مقاس واحد لا يناسب الجميع (all no one size fits)، بوش: الحكومات التمثيلية في الشرق الأوسط ستعكس ثقافات وحضارات المنطقة. فهم لا يشبهوننا ولا ينبغي أن يكونوا كذلك (سلامة، م. 2005).

د- التغيير تدريجي ولكنه حقيقي، هاس: قياس العملية الديمقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعقود والأجيال، بيرنز: على الرغم من حديثي عن تغيير تدريجي فأنا لا زلت أتحدث عن الحاجة لتغيير حقيقي، بوش: الديمقراطية الفعالة دائما بحاجة إلى الوقت للتطور.

هـ- الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولكن يمكن مساعدتها، هاس: الطريقة الوحيدة لتجذّر الديمقراطية هو تركها تنبت في الداخل، بيرنز التغير الحقيقي يأتي من داخل المجتمعات العربية ولا يمكن فرضه من الخارج.

و- إمكان التعامل مع الإسلاميين المعتدلين، هاس: الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية تماماً كما لا تعارض الأحزاب المسيحية أو اليهودية أو الهندوسية، بيرنز: علينا أن نساعد في تشكيل العملية بالطريقة التي تقلص بعض المخاطر التي تبرز في الأمد القصير.

هذه الرؤى التي وردت في كلمات المسؤولين الأربعة مثلت الوعاء الذي صبت فيه مبادرة الشرق الأوسط الكبير وخطاب الإصلاح الأمريكي، ويتضح منها أن الاعتبارات التي طرحتها الدول العربية بشأن مشروعات الإصلاح حول الخصوصية والتدرج كانت قائمة في ذهن المسؤولين الأمريكيين منذ البداية ولكن بمضامين مختلفة (سلامة، م. 2005).

وطبقا للنص الأول لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نشرته جريدة الحياة (2004)، يقوم المشروع على ثلاث ركائز لسد النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، هذه الركائز الثلاث هي: (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، بناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية) أما فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح فيطرح المشروع على مجموعة الثماني أن تلتزم بـ: مبادرة الانتخابات الحرة، الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء، المساعدة القانونية للناس العاديين، مبادرة وسائل الإعلام المستقلة، وفيما يتعلق ببناء مجتمع معرفي يقترح المشروع على مجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة، من خلال: مبادرة التعليم الأساسي، محو الأمية من خلال فرق محو الأمية، الكتب التعليمية، مبادرة مدارس الاكتشاف، إصلاح التعليم، مبادرة التعليم في الإنترنت، مبادرة تدريس إدارة الأعمال. وفيما يتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية، يقترح المشروع على مجموعة الثماني أن تطلق مبادرة لتمويل النمو تتضمن العناصر التالية: إقراض المشاريع الصغيرة، المشاركة في تمويل مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير على طراز مؤسسة المال الدولية، إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل، ومبادرة لتشجيع التجارة تتألف من: الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة، والمناطق التجارية، ومناطق رعاية الأعمال، ومنبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير (سلامة، م. 2005).

وعليه فإن مضمون مبادرة الشرق الأوسط الكبير كما تناولتها وسائل الإعلام هو الآتي:

هناك حقيقتان غاية في الأهمية فيما يتعلق بمشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير والتي تنطلق كالآتي: **الحقيقة الأولى:** أن هناك تدهورا كبيرا في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفع إلى ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر مما هي عليه الآن، **والحقيقة الأخرى:** هي أن هذه الأوضاع المترهلة تشكل دافعاً قوياً لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف مما يتطلب ضرورة وضع حد لاستشراء هذه الظواهر المقلقة. وبناء على الحقيقتين السابقتين تنادي المبادرة بضرورة بدء عملية الإصلاح والتغيير في منطقة الشرق الأوسط والتي تحددها المبادرة بدءاً من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين فضلاً عن ضرورة أن تتكاتف الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف.

وقد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسية كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير هي:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

ولتحقيق كل هدف من هذه الأهداف، تحدد المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيل هذا الهدف وكيفية تحقيقه فضلاً عن فرص التعاون التي قد تبديها دول مجموعة الثمانية للاسهام في إنجاز هذه الأهداف، وتركز المبادرة على أهمية أن يكون هناك دور قوي للنساء العربيات في الحياة العامة من خلال فرص التمكين لهن باعتبارهن قوة مؤثرة في المجتمعات العربية.

وتؤكد المبادرة أن إصلاح الأوضاع العربية هو خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من دول مجموعة الثمانية والدول الأوروبية وعلى الدول العربية أن تبادر وتعجل بخطوات الإصلاح التي بدأتها قبل أعوام قليلة.

ويقوم المشروع الأمريكي في مجمله على بيانات ومعلومات استقاها من تقريري التنمية البشرية العربية الصادرين عن الأمم المتحدة في العاميين الماضيين، ويشير أغلبها إلى أن الأوضاع المجتمعية في العالم العربي باتت في وضع يصعب السكوت عليه، وفضلاً عن رفض الولايات المتحدة لهذه الأوضاع فإنها تصر على ضرورة تسييرها باعتبار أن ذلك هو الضمانة الوحيدة للقضاء على إفرازات هذه المنطقة والتي توجه بالأساس ضد المصالح الغربية والأمريكية تحديداً وذلك حسب وجهة النظر الأمريكية، وترى الولايات المتحدة بأن هناك فرصة تاريخية للنهوض بالمنطقة تتمثل في إزالة نظامي الحكم المستبدين في العراق وأفغانستان مما قد يشجع على مبادرات التغيير السلمي في المنطقة مستقبلاً (رالف بيترز، ر. http://www.ikhwanweb.com).

2.4 رؤية الباحث في الدراسات السابقة:

لقد كان هناك العديد من الدراسات التي تناولت **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** وعلاقتها بالديمقراطية وصنع القرار الأمريكي، وقد اعتمدت هذه الدراسات على العديد من الآراء والتحليلات التي أصدرتها مراكز الفكر والكتاب المؤثرين على الإدارة والقرار الأمريكي، و قد ظهر من خلال الدراسات السابقة أن **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** وعلاقتها بالديمقراطية وصنع القرار الأمريكي كانت غالباً في حالات شد وجذب تبعا لثلاثة مؤثرات هامة جداً وهي:

1. **العلاقة الإستراتيجية للإدارة الأمريكية مع إسرائيل و مصالحهما المشتركة:**

وهي جعل إسرائيل آمنة ومستقرة من خلال البحث دائما عن قوى معتدلة تتحالف معها عبر اتفاقيات سياسية مع الدول المحيطة بإسرائيل ومن خلال مشاريع متجددة ومتنوعة تخدم المصالح الإسرائيلية، وما **مشروع الشرق الأوسط الكبير** إلا مثالٌ على ذلك، ويهدف ضمان أمن إسرائيل، وهذا لأن سياسات إدارة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تتأثر بعدة مؤثرات أهمها اللوبي الصهيوني، والمصالح الاقتصادية.

2. **المصالح الأمريكية مع دول العالم العربي:**

وأهم مصالحها تكمن في جعل إسرائيل مستقرة وهذا الذي يدعوها لعمل اتفاقيات مع أي طرف لضمان أمن وسلامة إسرائيل، وهذا لأن السياسات الخارجية للولايات المتحدة تتشكل في عدة أماكن وأهمها اللوبي الصهيوني المهتم أساساً بمصلحة إسرائيل، والمصالح الاقتصادية من أهم النقاط التي تتبعها السياسة الأمريكية مع أي دولة أو حليف أو أي منظمة أو حزب توجد بينها وبينه علاقة، والتي تعتمد على لعبة المصالح وهذا من خلال الاستناد إلى المعايير الآتية:

1 -الحفاظ على أمن وسلامة "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي لها.

2 -الحفاظ والسيطرة على مصادر النفط والسيطرة التامة عليها.

3 -ألا تكون قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية تنافسها على المصالح في الشرق الأوسط.

3. الظروف السياسية للعالم العربي وعلاقة الإدارة الأمريكية بالحكومات العربية:

فعلى سبيل المثال خلال فترة عبد الناصر كان القرار السياسي المصري بعيداً عن التأثير الأمريكي، لذا حاولت الإدارة الأمريكية أن تستميل الحركات والأحزاب الأخرى لصالحها للتأثير في السياسة الداخلية لمصر نظرا لوجود علاقات قوية بينها وبين الطرف النقيض للولايات المتحدة آنذاك وهو الاتحاد السوفيتي.

تأسيساً على ما سبق فإن الدراسات السابقة وفرت للباحث ثلاثة مستويات من المعرفة وهي:

- **المستوى الأول (نظري):** من خلال مناهج الدراسات، حيث اعتمدت بعض الدراسات على أدوات البحث العلمي، كالمقابلات وأسلوب الملاحظة بالمشاركة.

- **المستوى الثاني (معلوماتي):** من خلال تعدد الدراسات وباحثيها وتوجهاتهم فقد توفر للباحث حجم جيد من المعلومات والتصورات التي تناولت **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** وعلاقتها بالديمقراطية والقرار الأمريكي خاصة.

- **المستوى الثالث (تاريخي):** كون عدد من الدراسات ارتكزت على التطور الحاصل على **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** وعلاقتها بالديمقراطية وقرار الإدارة الأمريكية عموما وبالمنطقة العربية خصوصاً.

و قد كان الجانب التاريخي مهماً جدا كون الدراسة ارتكزت على التطور الحاصل على **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** وعلاقتها بالديمقراطية وقرار الإدارة الأمريكية عموما وبالعالم العربية بوجه خاص، ولكن يؤخذ على بعض الدراسات تناولها **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** وعلاقتها بالديمقراطية من خلال الجانب الشمولي الفضفاض، ومن ثم توقفها عند فترة معينة أو اعتماد متغير واحد مثل الاقتصاد أو المصالح العسكرية والأمنية فقط.

2.5 الخلاصة:

استفاد الباحث من هذه الكتب والدراسات العربية والأجنبية الهامة على مستويات مختلفة حيث إنها عرضت محاور الدراسة لأكثر من محور من محاورها في الإطار التحليلي والتاريخي، وهناك دراسات تناولت محاور في الإطار المنهجي لهذه الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات كانت الدراسات التي تناولت دور المؤسسات السياسية داخل النظام السياسي الأمريكي وتفاعلها مع بعضها في إخراج السياسات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وعلاقتها بمشاريع ومبادرات منها "**مشروع الشرق الأوسط الكبير** " وهي دراسات مفيدة في نطاقها الزمني وفي إطار النظام الدولي القائم آنذاك غير أن هذه الدراسات التي تطرقت إلى ذكر موضوع الدراسة في بعض المؤلفات لا ترقى إلى مستوى البحث العلمي، ويجيء تناوله من خلال مجموعة من الأبحاث المتفرقة في الدوريات التي تناولت جوانب محددة من مشكلة البحث الخاصة بموضوع البحث، من جانب آخر أن الدراسات السابقة تناولت في مجملها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي – الإسرائيلي كانت لا تشتمل على كافة العناصر التي تدور حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتشير هنا إلى أن موضوع هذا البحث يعتبر من الموضوعات المعاصرة لذلك ولذلك لم يتم تغطية الفترة الزمنية المراد بحثها بدراسات أكاديمية معمقة كدراسات ماجستير أو دكتوراه على حد علم الباحث، لذلك جاء هذا البحث كمحاولة لسد الفراغ البحثي في هذا الموضوع.

الفصل الثالث
الإطار النظري

الفصل الثالث

الإطار النظري

الإطار النظري المفاهيمي: ويتناول الآتي:

الإدارة الأمريكية و صناعة السياسة الأمريكية.

الفصل الثالث

الإطار النظري

يستعرض هذا الفصل الإطار المفاهيمي المتعلق بموضوع البحث حيث يعرض لمحة تاريخية عن مكونات الإدارة الأمريكية و طريقة صناعة السياسة الأمريكية ومن ثم حيثيات ودلالات مبادرة **الشرق الأوسط الكبير** وعلاقته بالإدارة الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي.

الإدارة الأمريكية وصناعة السياسة الأمريكية:

3.1 المقدمة:

يتناول الباحث فى هذا الفصل مكونات الإدارة الأمريكية وعلاقة مكوناتها بصناعة القرار السياسي في العلاقات الخارجية الأمريكية التي تقوم بها تجاه دول العالم والمنطقة العربية تحديدا. أصبح واضحاً أن الإدارة الأمريكية وسياستها الخارجية، هي انعكاس لقوى متنوعة تتقاطع كلها في البيت الأبيض، وهذه القوى هي: وكالة المخابرات المركزية CIA – الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات – المؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون)، غير أن التركيز في الغالب ينصب على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمؤسسة العسكرية، وهذا بسبب قدرتها ودورها في رسم السياسات العالمية ووضع المشاريع التي تهدف إلى بسط سيطرة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ومنها **مشروع الشرق الأوسط الكبير** الذي يعتبر احد ركائز سياسة الإدارة الأمريكية الخارجية (إدارة جورج بوش الابن الحالية)، وغالبا ما يطرح الخبراء والمحللون هذا السؤال العام: من الذي يحكم الولايات المتحدة الأمريكية؟ وعادة يكون الرد ليس واحدا، حيث ظن البعض أن الرئيس الأمريكي هو صاحب القرار الأول والأخير في كل شيء، وقد ظن الآخرون أن الكونجرس هو من يصنع كل خطوط السياسة الأمريكية، و ظن البعض الآخر أن جماعات الضغط هي ما توحي بشكل تلك السياسة، وقد يقول قائل أن الصحافة ومعاهد الدراسات المتخصصة هي ما توحي برسم سياسة الحكومة، هذا ما عملنا على تتبعه في هذا المبحث من أجل التعرف على منابع صناعة القرار الأمريكي وعلاقته بالمبادرات والمشاريع المقدمة للمنطقة العربية وتحديدا مشروع الشرق الأوسط الكبير (هيرسبرنغ، د. 2005).

وهنا فإن فلسفة الدستور الأمريكي عام (1787) قامت على أساس فرز السلطات الثلاثة عن بعضها بعضا بالذات فصل السلطة التشريعية عن السلطتين التنفيذية والقضائية فأعطى الدستور للكونجرس صلاحيات سن القوانين، وفرض الضرائب، في حين أعطى للرئيس صلاحيات إدارة شؤون الحكم ورسم وتنفيذ سياسة أمريكا الخارجية. إن هذا الشكل من العلاقة بين الرئيس والكونجرس، جعل من الصعوبة للرئيس أن ينفرد بالسياسة الخارجية، حيث أنها ستحتاج إلى تمويل وباب للصرف، وهي الصلاحية التي أعطيت الكونجرس، مما جعل الجهتين متشاركتين

مشاركة تجعل من اللازم ظهور دور كل طرف بالقرار، لقد عززت خشية الأمريكيين من تفرد الرئيس، أو السلطة التنفيذية، والتي هي عمليا بيده، من خلال منحه صلاحيات لتشكيل الوزارة، والتي لا رئيس وزراء فيها، لقد تمثلت خشية الأمريكيين، بتحريم أن يكون هناك وزير من بين أعضاء الكونجرس، وهي في ذلك تختلف عن المجتمعات الغربية (الأوروبية). أما الرئيس الذي ينتخب منفرداً، وهي حالة شبيهة بالحالة الفرنسية، فقد يكون حزبه صاحب الأغلبية في الكونجرس وقد لا يكون، وهذه ضمانة خفية لعدم تفرد الرئيس في قراراته، إن هذا الشكل المعقد يحتم على أعضاء الكونجرس التعاون مع السلطة التنفيذية، أي الرئيس والحكومة (هيرسبرنغ، د. 2005).

3.2 الإدارة الأمريكية:

وهي السلطة التنفيذية الفيدرالية ويمكن تقسيمها إلى قسمين: أولهما الرئيس المنتخب ومرؤوسوه السياسيون أو مكتبه التنفيذي وهم نحو ألفين من المعينين وهم تحت الهيمنة المباشرة للرئيس ويشكلون معه القمة السياسية للفرع التنفيذي، وثانيهما البيروقراطيات التي تخضع حاليا للاستئجار بموجب لوائح الخدمة المدنية على أساس الجدارة كما يقال لا على أساس الولاء (المحسوبية) (ماكس، ومارشال، 1981)، إن سلطات ومسؤوليات الرئيس محددة في المادة الثانية من الدستور، حيث إنها تنص بصراحة على أن السلطة التنفيذية مخولة لرئيس الولايات المتحدة، وأعطى الدستور الرئيس الذي ينتخب كل أربع سنوات، ويجوز له الترشح وإشغال المنصب لدورتين متتاليتين الحق في تمثيل البلاد خارجيا، وقيادة القوات المسلحة وعقد الاتفاقيات الخارجية، وتعيين السفراء وترشيح أعضاء محكمة العدل العليا مع ضرورة موافقة مجلس الشيوخ وشن الحروب، شريطة موافقة الكونجرس أو أحد مجالسه على أي قرار، ويليه نائب الرئيس وهو أيضا رئيس مجلس الشيوخ وتتفاوت أهمية هذا المنصب بحسب شخصية الرئيس وعلاقته مع نائبه الذي قد يكون أو لا يكون له – تبعا لذلك – دور محوري في قرارات الإدارة.

3.3 المكتب التنفيذي للرئيس:

البيت الأبيض:

وهو يحتل مركز الصدارة ويضم مكتب البيت الأبيض سكرتارية الرئيس ومساعديه الإداريين والمساعدين والمستشارين الخصوصيين له، ويقوم هذا المكتب بعدد من الوظائف، ومن أهم العناصر في مكتب البيت الأبيض منصب مساعد الرئيس الخاص لشؤون الأمن القومي ومساعديه لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وشمال أفريقيا.

3.4 مجلس الأمن القومي:

وهو الهيئة التي تتولى تنسيق التعاون بين الإدارات والهيئات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالأمن القومي ومشاكله وتقديم النصح على شكل نصائح وخطط وسياسات ليتخذ قراراته بشأنها ويتكون المجلس من رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع ومدير مكتب التعبئة المدنية والدفاعية، أما رئيس الأركان المشتركة ومديرا للمخابرات المركزية فهما مستشاران للمجلس، إضافة إلى عدد كبير من المستشارين يختارهم الرئيس مثل مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ومستشاره للسياسة الخارجية الاقتصادية ونائب وزير الخارجية ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، وسكرتير هيئة البيت الأبيض، وقد تم استخدام المجلس وتنظيمه بطريقة مختلفة تبعا للرؤساء الأمريكيين المختلفين، وقد يشرك الرئيس أياً من الشخصيات المعروفة في المؤسسات الخاصة في الشأن العام الذي يرتئيه الرئيس.

3.5 وزارة الخارجية:

وهي الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الخارجية على المستوى الدبلوماسي ويوجد على رأس الوزارة وزير الخارجية ووكيل الوزارة وعدد كبير من الخبراء، وبصفة عامة هناك تنافس تقليدي بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي خصوصا فيما يتعلق بالشرق الأوسط وتحديدا المشكلة العربية الإسرائيلية (سعودي، 1983).

يعتبر وزير الخارجية الشخص الأكثر أهمية بعد رئيس الولايات المتحدة، وهو الذي يمثل الدولة لدى الكونجرس وهو الذي يدير سياسات الدولة الخارجية، وهو الذي يدافع عن برامج الدولة في كل المجالات، وهو الذي يقترح وينظم برامج المساعدات الخارجية، وتزود وزارة الخارجية الدولة الأمريكية بأكثر من نصف المعلومات اللازمة لإدارة علاقاتها، ورغم أهمية دور وزير الخارجية، فإن هذا الدور كان يتذبذب بين الدور القوي والمحوري كما كان هنري كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون، أو دور هامشي لا يكاد يذكر كما كان في أيام (جورج شولتز) في عهد ريغان حيث عين أكثر من أربعين شخصا من أصدقائه في مناصب مهمة، ولم يكن لهم أدنى معرفة بالشؤون الخارجية ودون علم وزير الخارجية، أو حتى كولن باول في عهد بوش الحالي، وأحياناً كان الرئيس يتجاهل وزارة الخارجية بشكل كامل، ويعتمد على مستشارين من خارجها ضمن عقود يعقدها معهم مباشرة، كما حدث في عهد الرئيس ترومان عندما وقفت أجهزة الخارجية والدفاع ضده في دعمه لإقامة وطن لليهود! ولكن في عهد نيكسون عادت الإدارة إلى الاعتماد على موظفي وزارة الخارجية. ثم رجعت الى الاعتماد على المستشارين الخارجيين في عهد ريغان كما ذكرت قبل قليل.

وزارة الدفاع:

إذا كان وزير الخارجية هو المستشار الأساسي للرئيس الأمريكي من الناحية الرسمية في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية فإن وزير الدفاع هو مساعد الرئيس الأساسي في كل المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي (سعودي، 1983)، وهذا جانب من نطاق مسؤولية وزارة الدفاع: بناء وإعداد القوات المسلحة، والإشراف على القواعد العسكرية، وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية وحتى الصديقة من خلال جهاز استخباراتي مركزي هو وكالة استخبارات الدفاع، و مهمته التعرف على احتمالية وقوع اضطرابات وتغييرات سياسية فيما يخص نظم الحكم بالعالم، واقتراح الحلول لتوظيفها في خدمة أهداف أمريكا.

في عام 1987م بلغت ميزانية وزارة الدفاع 300 مليار دولار، أي حوالي ثلث الميزانية الأمريكية، ويلاحظ أن دور الوزارة قد يصل إلى درجة التدخل العسكري كما حصل في بنما وغرينادا وليبيا وأفغانستان والعراق (صناعة القرار السياسي الأمريكي 11/4/2006). (http://www.jordan1sat.com).

- **الدستور الأمريكي:**

لقد استطاع الدستور الأمريكي أن ينظم نمو وحركة مجتمع ممزق، طحنته الحرب الأهلية والأحقاد، ويجعل من أمريكا خلال مائتي عام دولة قوية اقتصاديا وعسكرياً وسياسياً، حيث أن الدستور قد رتب الأدوار، وأعطى خصوصية الولاية حقها وضمن حرية الأديان وانطلاق الإبداع، ونظم دور كل من سلطات الرئيس والكونجرس والقضاء، وأرسى نظام الرقابة والتوازن، وفيه لا يستأثر أي من السلطات الثلاثة، التنفيذية والتشريعية والقضائية بالسلطة، بل هناك علاقة تبادلية متوازنة (صناعة القرار السياسي الأمريكي 11/4/2006). (http://www.jordan1sat.com).

إلا أن السلطة التنفيذية وحجة الأمن القومي التي ساندتها ما زالتا مسيطرتين على السياسة الأمريكية، وقد عمل بعض الرؤساء منذ بداية القرن العشرين بكل عنف على جعل الرئاسة منصباً جوهرياً للسلطة، وقد أدى ذلك إلى نزع سلطات من السلطة التشريعية التي تخلت عن هذه السلطات بمحض إرادتها مما يعنى سيطرة السلطة التنفيذية، ولم تفلح كثيرا حتى الآن جهود الكونغرس لاسترداد بعض هذه السلطات غير أن نظام الكوابح (Checks and Balances) لا يجعل مهمة السلطة التنفيذية في الهيمنة أمراً سهلاً (ماكس، ومارشال، 1981).

3.6 القرار السياسي الأمريكي:

لا يمكن الحديث عن سياسات وعلاقات الإدارة الأمريكية الحالية بدون الخوض قليلاً في الماضي، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى ومنذ نشأتها وهي تبدل وتغير من سياساتها وتوجهاتها تبعاً لمصالحها وأولوياتها السياسية والاقتصادية والأمينة، وقد ظهرت علامات فارقة في هذه التوجهات ومن أهمها الرغبة التوسعية في نشر الأفكار أو الأيديولوجيات من جهة

والاستيلاء على الأرض والتوسع الاستعماري من جهة أخرى، حيث ظهر ذلك في تاريخها منذ القدم حيث نجد أن تلك الثلاث عشرة مستعمرة الانجليزية على الساحل الشمالي الشرقي للقارة الأمريكية قد تحولت إلى هذه الإمبراطورية الهائلة المترامية الأطراف، وبغض النظر عن الضحايا التي قضت نحبها على درب التوسع الأمريكي بدءاً بالهنود من السكان الأصليين مروراً بالقمع الذي واجهه الزنوج الأمريكيون من أصل أفريقي وصولاً إلى سكان أمريكا اللاتينية واليابان والفلبين..الخ، من ضحايا التوسع الأمريكي حتى أفغانستان والعراق، فلم يردع الولايات المتحدة الأمريكية شيء عن المضي في توسعها، كما كان هناك علامة فارقة ثانية ميزت التوجهات الأمريكية مع أنها ظلت خافية على الكثيرين لفترة قريبة ألا وهي العلاقة الخاصة جدا ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وعلى ما يبدو ما زالت المصالح المشتركة ما بين الطرفين مرتكزة على نفس الدعامات السياسية والأمنية والدينية ولا ننسى على وجه الخصوص المصالح الاقتصادية، وبالتالي استمرت العلاقة ما بين الطرفين قوية ومطردة حتى يومنا هذا، ولا يلوح في الأفق أي بادرة يعول عليها تشير إلى إمكانية التحول في هذه العلاقة، وعلى هذا الأساس فإنه ما عدا هاتين العلامتين الفارقتين أو السياستين المتميزتين فقد تبدلت وتحولت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع كل الآخرين تبعاً لمصالحها، وبناء عليه فإن هذا البحث يتناول لمحة عامة عن العلاقة بين جدلية العلاقة بين الإدارة الأمريكية وكيفية صناعة القرار السياسي في العلاقات الخارجية الأمريكية التي تقوم بها تجاه العالم عموما والمنطقة العربية خصوصاً، حيث إن **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** تأتي في هذا السياق الحيوي للسياسة الأمريكية الخارجية وصناعة القرار الأمريكي، وتبين لنا هنا طبيعة مكونات الإدارة الأمريكية التي تم التطرق لها وعلاقتها بصناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن الأوضاع إلى حد ما قد تغيرت وهي تتلخص كما ذكرها تقرير صدر في 17 /2 /2005م عنوانه الأمن والإصلاح والسلام في الركائز الثلاثة للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي فيها عنصران هاماين من هذه العناصر وهي:

أولا – الأمن: التعامل مع العراق في المرحلة المقبلة ثم الحرب على الإرهاب وخطر ما يسمى بالتطرف الإسلامي، الحد من التسلح وتحدي الملف النووي الإيراني وكيفية التعامل معه ثم تقليص الاعتماد على المصادر الأجنبية للنفط **في** التعامل مع الشرق الأوسط.

ثانيا – ركن السلام : و كيفية الاستفادة من الفرصة الجديدة بالقيادة الفلسطينية الجديدة لأبي مازن (محمود عباس) منذ غياب ياسر عرفات وعدم طرح موضوع مفاوضات مبكرة للوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والانسحاب من غزة ومستوطنات في الضفة الغربية وفي موضوع مكافحة الإرهاب إدخال حماس وحزب الله بالتحديد مع القاعدة.

ثالثاً: ركن الإصلاح : و تحته موضوع ربط الإصلاح السياسي بالعلاقات الثنائية الأمريكية العربية أحد المكونات الرئيسية لمبادرة **مشروع الشرق الأوسط الكبير** التي تعمل من خلاله الإدراة الأمريكية.

3.7 السياسة الخارجية الأمريكية وعملية صنع القرار:

منذ مطلع العقد الثالث من القرن العشرين بدأ الاهتمام العالمي بالسياسة الخارجية الأمريكية الذى بدأ يزداد يوما بعد يوم بسبب التفوق الأميركي في مجالي التنمية الاقتصادية والصناعات العسكرية، وقد تركز الاهتمام العربي بهذه السياسة بعد عام 1974(كنعان، 2005)، حيث وضع بعض المحللين عدة طرق لتفسير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ومن هؤلاء المحلل وليام كواندت الذي أرجع هذا التغير في أربعة محددات وهي:

1. منظور المصالح الإستراتيجية أو القومية وهو الأكثر استخداما وتؤكد النظرية العالمية التي ينظر من خلالها إلى المنطقة في هذا الصدد على أنها دالة للتوازن العالمي ويؤكد هذا التحليل الإستراتيجي الأمريكي نمط الأحلاف والتوازن والسيطرة على الموارد الحيوية وينظر إلى الوطن العربي والشرق الأوسط على أنهما جزء من نظام الدفاع الشامل للولايات المتحدة الأمريكية.
2. منظور السياسة المحلية وهذا بدوره يؤكد دور جماعات الضغط والكونجرس والرأي العام في رسم السياسات، وهذا المنظور هو نتيجة النظر إلى الواقع المحلي للولايات المتحدة على انه يشمل نشاطات جماعات الضغط وسلوك الكونجرس والقضايا الاجتماعية ومزاج الرأي العام، ويستدل على ذلك من أن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل واللوبي النفطي واللوبي الدفاعي كان قد شكل السياسات في بعض الأحيان، وأن هذه الجماعات لا تحتاج إلى حشد التأييد في مواجهة البيت الأبيض بل أن مجرد وجودها يشكل في أغلب الأحيان أداة فعالة في رسم وتنفيذ السياسة.
3. منظور السياسة البيروقراطية الذي يقوم بدور الفرع التنفيذي والمتخصص بتشكيل السياسات وتنفيذها، فهذه البيروقراطية تسيطر على الميدان الواسع للشؤون الخارجية كالصراعات بين وزارة الخارجية والبنتاغون ووكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي وغالبا ما تستغل هذه الصراعات والاختلافات استغلالا سياسيا.
4. منظور القيادة الرئاسية الذي يؤكد أن الرئيس ومستشاريه المقربين هم الذين يرسمون السياسة العالية المستوى، وهذا المنظور يؤكد أن السياسة الخارجية هي من صنع أفراد وليس من صنع قوي مجردة، وثمة افتراض أساسي هو أن الرئيس يقوم بدور محوري في شؤون السياسة الخارجية وإن كان هناك خلاف في الرأي حول تحديد هذا الدور، بان مسألة سيكولوجية صنع القرار وشخصية الرئيس ماتزال جوهرية وتكرار وقوع الأزمات في الشرق الأوسط التي غالبا ما

تنجم عن تلاعب الدول العظمى وإسرائيل، فهنا تكون السياسة الأمريكية قائمة على التغيير وليس على الاستمرارية وأن الولايات المتحدة هي التي تسيطر على هذا التغيير (علي، 2001).

3.8 دور مؤسسة الرئاسة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

استخدم رؤساء الجمهورية الأقوياء سلطاتهم لتوسيع مدى الكلمات البسيطة في المادة الثانية من الدستور لتحويلها إلى مصدر لسلطات رئاسية أعظم يشمل أمثال هؤلاء الرؤساء جورج واشنطن، توماس جفرسون، أندرو جاكسون، وكذلك وجورج بوش الابن (وزارة الخارجية الأمريكية، 2005)، وهذا مثال على اغتصاب السلطة.

إن الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية يمتلك صلاحيات واسعة في مجال الشؤون الخارجية، فهو القائد العام للقوات المسلحة، والجهة المسؤولة عن تعيين السفراء لدى الدول الأجنبية، ففي بعض الأحيان حتمت الظروف تقوية مركز الرئاسة وزيادة صلاحيته أثناء إدارة الحروب ومواجهة الأزمات الطارئة، ومن ثم يمكن القول إن الرئاسة استطاعت تأكيد دورها المهم في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، سواء من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للرئيس أو نتيجة للممارسة الطويلة لمؤسسة الرئاسة وتبلور الأجهزة المساعدة ذات الخبرة الواسعة في هذا المجال (أبو لبدة، 2004).

وتفيد الخبرة التاريخية لعدد من الرؤساء الأمريكيين دور مؤسسة الرئاسة في صنع وتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، من جهة أخرى إن مؤسسة الرئاسة تتأثر بالعوامل والتطورات الدولية وطبيعة النظام الدولي، إذ تفرض طبيعة النظام الدولي سواء كان ثنائي القطبية أو أحادى القطبية مثلا خيارات محددة وتحديات كبيرة للسياسة الخارجية، كما يطرح النظام الدولي السائد رؤية الدولة لدورها في المجتمع الدولي والسياسات الدولية الممكن اتباعها (جرجس، 1998) و(ليفريت، 2005).

انتهج الرئيس بوش الابن في بداية توليه الحكم ذات السياسة التي انتهجتها الإدارات السابقة "السياسة الأمريكية التقليدية في المنطقة" وهي قبول بعض التنازلات مع أنظمة تدعم الجماعات الراديكالية أو توجهاتها المعادية لأمريكا من وجهة النظر الأمريكية، وهذا في سبيل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كان لها تأثيراً مهما حيث أنها أعطت مزيداً من القوة لعناصر داخل الإدارة الأمريكية التي كانت تعارض هذه السياسة الأمريكية التقليدية، وتدعو إلى التركيز على مكافحة الإرهاب، وكانت هذه الأفكار تمثل أفكار المحافظين الجدد التي سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة "الرئيس بوش الابن" الذي قام بدوره بتعيين قادتهم في إدارته ليصبحوا يمثلون قوة عددية كبيرة، وكان هذا بمثابة توجه لتمكين أفكار المحافظين الجدد لينتجوا أفكارهم وينشروها، ومن هنا كان واضحا بأن "إدارة بوش الابن" قد وقعت تحت نفوذ المحافظين الجدد (سيل، 2007)، وهنا فإننا نرى أنه من الممكن اعتبار

الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش أمام الكونجرس في 2001/9/20 "من هذا اليوم فصاعدا فإن أي امة مستمرة في إيواء أو دعم الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة كنظام معادٍ " إيذانا ببدء مرحلة جديدة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية خاصة اتجاه الشرق الأوسط فقد تضمن هذا الخطاب عدة عناصر جديدة كان أهمها إضفاء طابع أيديولوجي على الحرب ضد الإرهاب، واعتبار العمل من أجل إصلاح سياسي في بلاد عربية و إسلامية احد المهام التي سوف تنظر إليها الولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب "ويقدم بشكل ضمني للدول الراعية للإرهاب عفواً واقعياً عن التصرفات السابقة في حال ما إذا تخلت عن خيار الإرهاب، وانضمت إلى حملة القضاء على الإرهاب، هذه الرسالة تم تعزيزها في مواجهة الحالة السورية عندما لم تعارض الولايات المتحدة انضمام سوريا إلى النادي الأكثر نخبة لأمن العالم" (ليفيت، 2002).

ومن ثم يمكن القول إن شخصية الرئيس تنعكس انعكاساً واضحاً على سلوك الحكومة الأمريكية وعلى قدرة توجيه دفة القيادة قي السياسة الخارجية، وبينما يمكن أن يقوم الكونجرس وجماعات الضغط المتعددة الأخرى بتغيير تحركات الرئيس، فإنهم لا يستطيعون تغيير معتقداته ومفاهيمه، فالرئيس في نهاية المطاف هو الذي يمتلك السلطة لتقرير طبيعة المصالح الأمريكية ومضمونها في المنطقة العربية باعتباره العنصر الأكثر فعالية في صنع السياسة الأمريكية، وقد تمحورت هذه السياسات في مجملها حول احتواء الإتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة، وضمان أمن ووجود إسرائيل وتفوقها العسكري على الدول العربية وتأمين وحماية المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة العربية و مناهضة القومية العربية والمشروع الوحدوي العربي وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفق رؤية تقترب من التطابق مع الرؤية الإسرائيلية للتسوية ومتناقضة مع الحقوق والمصالح العربية .(William Quant 1996) . .

ومن هذا المنطلق ندرك أن فهم الدور المهم الذي يضطلع به الرئيس الأمريكي وطبيعة شخصيته ومدركاته ووجهات نظره حول مسائل السياسة الدولية، يتيح فهم طبيعة المتغيرات المهمة والمتفاعلة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى فهم الطريقة التي يعتمدها بعض الرؤساء للحصول على المعلومات والمشورة، والتي تؤثر بالتالي في فهمهم لبعض القضايا وفي كيفية اتخاذهم للقرارات بشأنها.

3.9 سلطة الكونجرس والسياسة الخارجية الأمريكية:

يمثل الكونجرس الأمريكي المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث منزلتها في ترتيب مواد الدستور، كما يعتبر الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي ويتألف من مجلسين "مجلس النواب، ومجلس الشيوخ " يمثل مجلس النواب السكان على أساس التمثيل العددي وتدوم ولاية النائب فيه إلى عامين، أما مجلس الشيوخ فيتساوى فيه تمثيل الولايات حيث ينتخب الناخبون في كل ولاية نائبين بغض النظر عن عدد سكان الولاية أو مساحتها وتدوم

مدة العضوية في مجلس الشيوخ ستة أعوام يجدد ثلثهم كل سنتين ، يشارك الكونجرس الرئيس الأمريكي في تعيين كبار الموظفين والقضاة ويمكنه الاعتراض على التعيينات، مع العلم أن المناصب العليا في الجهاز التنفيذي لا يخضع تعيينها لموافقة الكونجرس كما هو الحال بالنسبة لمستشار الأمن القومي مثلا، أما في المجال الدبلوماسي فإن الدستور خول مجلس الشيوخ مشاركة الرئيس في إقرار تعيين السفراء الأمريكيين في الخارج، واعتماد سفراء الدول الأجنبية بالولايات المتحدة والاعتراف بالدول، وتعتبر سلطة الكونجرس في مجال السياسة الخارجية محدودة نسبيا إذا ما قورنت بسلطة الرئيس، حيث إن الكونجرس لا يقوم بإعداد وصنع قرارات السياسة الخارجية إلا من خلال عملية تحليل ونقد مستمر وإدراك حقيقة ضرورة الحركة والاستجابة لكل موقف بذاته، الأمر الذي يجعل دور الكونجرس يقتصر على وضع القيود والحدود على تصرفات السلطة التنفيذية وكذلك ترجع محدودية سلطة الكونجرس إلى ضعف النظام الحزبي وخاصة في السياسة الخارجية، ومظاهر ذلك الضعف أن عملية التصويت داخل الكونجرس لا تحكمها الانتماءات الحزبية ولأنه لا يوجد للأحزاب برامج واضحة الملامح في نطاق السياسة الخارجية، وأيضا يكون اهتمام الكونجرس منصباً بالتدخل في الإدارة اليومية للشؤون الخارجية وليس بتشكيل السياسة الخارجية (يونس، 2003).

إن سبب افتقار الكونجرس إلى سلطة المبادرة هو "نقص المعلومات المتاحة للكونجرس بالمقارنة لتلك المتاحة للرئيس، خاصة بالنظر إلى سرعة الحركة التي يتسم بها تطور الموقف الدولي، ويرجع ذلك إلى عدم وجود جهاز إداري مستقل للكونجرس" (سعودي، هـ. 1982)، وعلى الرغم من عدم امتلاك الكونجرس حق المبادرة في صنع السياسة الخارجية فإن له سلطات دستورية، وله أيضا دور عبر سلطة التشريع والمنافسة وإمكانية رفض مشروعات الرئيس ومبادرته، وأيضا في مجال تنظيم وإدارة القوات المسلحة وإعلان الحرب ويقوم بالمراجعة والرقابة على برامج السياسة الخارجية الأمريكية، التي تقوم بتنفيذها الوكالات الفيدرالية في الخارج من خلال عقد جلسات اجتماع داخل الكونجرس، وتعطي له هذه السلطة الرئيسية في منح الأموال لتنفيذ برامج السياسة الخارجية الأمريكية في الخارج، من خلال اللجان الفرعية بالكونجرس (Brawer, Baum, 1997).

ولمجلس الشيوخ سلطة في المصادقة على المعاهدات وتعديل المعاهدات الدولية، والمصادقة على تعيين الممثلين الدبلوماسيين والذين يعينهم الرئيس أو رفضهم (جرجس، ف. 1998).

ويمتلك الكونجرس أيضا إقرار الميزانية العامة للدولة، وهي تعتبر في معظم الأوقات الورقة الرابحة بيد مجلس النواب مما يؤثر بشكل فعال على السياسة الخارجية وإدارتها، وسلطة إدارة التجارة الداخلية والخارجية، وهذا ينعكس على الاقتصاد بشكل خاص والسياسة الخارجية بشكل عام، ومن الوظائف الرئيسية التي يمتلكها الكونجرس هي سلطة الرقابة على المؤسسات

التنفيذية، وأيضا هناك سلطات إضافية بعيدة عن النطاق الدستوري فيستطيع الكونجرس أن يتخذ قرارات ليعرب بها عن رأيه فيما يتعلق بالشؤون الدبلوماسية ويقوم بعض النواب برحلات تطوعية، أوردا على دعوات الدول المختلفة لمراقبة الشؤون الخارجية وتجميع المعلومات (خليل، 1997)، ويمكن أن يكون للكونجرس تأثير على عملية صنع السياسة الخارجية من خلال قيامه بدور المساند للرئيس وإضفاء المشروعية على سياسات الجهاز التنفيذي، وأيضا عن طريق إعاقة تنفيذ المبادرات التي يتقدم بها الرئيس وأخيرا عن طريق التقدم بمبادرات إلى الجهاز التنفيذي (Olson,1991).

ومن جهة أخرى يمكن أن يؤثر الكونجرس على السياسة الخارجية مستخدما سلطة التشريع وذلك لإصدار تشريع عندما يحتاج تنفيذ سياسة ما، فإنه يمكن أن يدخل بعض من التعديلات والتغييرات على هذه السياسة، كما يمكن للكونجرس أن يأخذ المبادرة ويقيد من تصرفات وحركات الرئيس من خلال التشريع، وبإمكانه منع المخصصات الضرورية لتنفيذ سياسة خارجية لجعل تنفيذها أمر مستحيل، كما يمكن أن يدخل تعديلات على مشروعات المخصصات المالية (الشوربجي، 1995).

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين الرئيس والكونجرس تتأثر بما إذا كان حزب الرئيس يحظى بالأغلبية في الكونجرس أم لا، فإذا كان حزب الرئيس هو حزب الأغلبية في الكونجرس فإنه مع ثبات العوامل الأخرى تزداد احتمالات مساندة الكونجرس لسياسات الرئيس وهذا كان واضحا في فترة الرئيس "بوش الابن" الأولى (2001–2004) الذي كان الكونجرس يدعم قراراته ولنجاح حملته الرئيسية الثانية في (2004)، فكان من الملاحظ ارتفاع درجة مساندة الكونجرس لسياسة بوش الابن الخارجية وذلك بالنسبة لعدد من القضايا، حيث كانت هذه الإدارة تقوم بالاتصال المستمر مع زعماء الكونجرس ورؤساء اللجان المختصة بالسياسات الخارجية لتجنب أي تحدٍ من جانب الكونجرس لسياسة الرئيس الخارجية ولضمان موافقة الكونجرس على السياسة الخارجية للإدارة، وبقي هذا الوضع إلى أن استولى الديمقراطيون برئاسة " نانسي بلوسي" رئيس الأغلبية الديمقراطية على الأغلبية في مقاعد الكونجرس في نوفمبر، 2006 ليعود هناك نوع من التوازن مرة أخرى للحياة السياسة الأمريكية وبدأ الرئيس بوش الابن يواجه تحديا من جانب الكونجرس لسياساته الخارجية.

3.10 جماعات المصالح في السياسة الأمريكية:

يشير اصطلاح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات أو جماعات ذات عضوية اختيارية والتي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسة عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات (Milbrath,L,1967) وجماعات المصالح تمثل خليطا من

جماعات اثنيه وسياسية تشكل وتكون بوجه عام منظمات طوعية من دون مقابل، وبموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية يحدد ناشط اللوبي بالفرد أو المنظمة، وتكون مهمته التأثير في تمرير هزيمة التشريع، ويتلاعب ناشطو جماعات الضغط المحلية في عملهم ضمن قيود النظام، وذلك لكسب الوصول إلى أولئك المسؤولين عن السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام, وللتأثير فيهم لتبني سياسات ملائمة لجداول أعمالهم المعينة، وكلاً من ناشطي اللوبي المحترفين المتمركزين في واشنطن وجماعات المصالح عبر البلاد يسعى إلى التأثير في السياسة الخارجية (تيري، 2002).

وهناك جماعات وإن كانت تقوم بالتأثير على مخرجات السياسة، وتضع الحدود التي يعمل في إطارها صانعو السياسة لكن يكون تأثيرها متعاظما على قرارات السياسة الداخلية وهذا لعدم اهتمام هذه الجماعات بقضايا السياسة الخارجية وعدم الاكتراث بالتأثير على قرارات السياسة الخارجية، وأيضا لانحسار الدور الذي يمكن أن تمارسه تلك الجماعات وقت حدوث أزمات نظرا لان الأزمة تتطلب من صانع القرار اتخاذ مواقف سريعة ومن ثم يتعذر على تلك الجماعات تشكيل رأي موحد تجاه الأزمة (الغندور، 1996).

أما بالنسبة لجماعات المصالح المهتمة بالسياسة الخارجية فيمكن التمييز بين جماعات يكون لها اهتمامات أخرى عديدة وأخرى يقتصر اهتمامها على السياسة الخارجية وحدها، أما النوع الأول من هذه الجماعات فتضم جماعات رجال الأعمال، أو اتحادات العمال، وهذه لديها بعض الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، وأيضا الجماعات الإثنية التي تسعى إلى الدفاع عن مصالح أعضائها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جانب محاولتها التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، مثل المنظمات اليهودية الأمريكية واليونانية الأمريكية، ومنظمات الكوبيين الأمريكيين، أما الجماعات المهتمة أساسا بالسياسة الخارجية فقد تزايد عددها منذ أوائل التسعينات من بينها جماعات تتميز بتكوينها الواسع الذي لا يرتبط بانتماء جنسي أو ديني أو اتفاق معين وتهتم باتجاهات عامة أو قضايا معنية في السياسة الخارجية الأمريكية، مثل منظمات السلام ومعارضو حرب فيتنام، وتلك المؤيدة لسياسة الانفراج والمنظمات التي تعمل من أجل الحد من الأسلحة وانتشار الأسلحة النووية (سعودي، 1992).

وبالطبع، تتبع جماعات المصالح عددا من الأدوات والإستراتيجيات لجذب الاهتمام والدعم لقضاياهم في سبيل الضغط والتأثير على صانعي القرار من خلال:

– التأثير المباشر ويكون عبر اتصالات مباشرة وشخصيه مع الرئيس وكبار والمسؤولين وأيضا اتصالات شخصية مع أعضاء الكونجرس ومعاونيهم وإقامة علاقات تتم تنميتها على مدى سنوات عديدة، وأيضا إرسال رسائل موجهة إلى البيت الأبيض أو فروع أخرى للحكومة.

– التأثير غير المباشر ويكون عبر الوصول إلى وسائط الإعلام وكسب نفوذ داخلها لكسب شعبية ودعاية لجداول أعمال محددة وإقامة حملات شعبيه لكسب دعم شعبي، والضغط لإقرار تشريع حول قضايا معينة في الكونجرس أو على مستويات الولاية والمستويات المحلية، وممارسة منظمات وطنية وغيرها الضغط على البيت الأبيض والكونجرس في اتجاه إقرار سياسات تصب في مصلحتها، ويمكن لجماعات الضغط تثقيف صانعي السياسة وتزويدهم بمعلومات حول قضية معينة، وقد يكون ناشط اللوبي أو فريق الضغط تبعا لذلك واحدا من بضعة مصادر أو المصدر الوحيد للمعلومات حول قضية، وهذا وثيق الصلة بالقضايا المتعلقة بالشرق الأوسط وهي منطقة لا تعرفها الغالبية العظمى من الأمريكيين وسياسين كثيرين (تيري، 2002).

وقد برع اللوبي اليهودي الأمريكي (AIPAC) والمعروف رسميا باسم "اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة" ومنظماته وأفرعه المختلفة في استخدام هذه الأدوات بشكل منظم وفعال، واستطاع أن يكون ذا تأثير وقدره فائقة على البيت الأبيض والكونجرس والإعلام والمؤسسات الأكاديمية وغير ذلك من مواقع القرار في الولايات المتحدة، وهذا اللوبي يستمد قوته من أنه يخدم استمرار سطوة ونفوذ ذوي المصالح ومصالح الطبقة الحاكمة بما تمثله من نظام سياسي واقتصادي، وأيضا فيما تحتله إسرائيل من موقع مركزي وهام في الإستراتيجية الأمريكية، كما يستمد قوته من حيث التقاء مصالحه مع المصالح الرأسمالية للإمبراطورية الأمريكية وأيديولوجية رأس المال، وبالإضافة إلى ذلك فأن اللوبي اليهودي يستفيد من "معاداة السامية" ومن طبيعة الكيان الصهيوني الذي يطرح نفسه كدولة اليهود التي توفر لهم من وجهة نظرهم الأمن والاستقرار، وهكذا يكون من المستحيل أن يقوم أي سياسي غربي على توجيه النقد لإسرائيل أو اللوبي اليهودي أو السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل خشية اتهامه بالعداء للسامية، ويظل هذا اللوبي اليهودي قويا بسبب هذا الدعم لصالح القوى الحاكمة في الولايات المتحدة حيث يكيف أجندته للتوافق مع هذه المصالح.

يعمل اللوبي اليهودي على استغلال المشاعر الاثنية اليهودية بشكل عام و اليهودية الأمريكية بشكل خاص ويعمل على تأجيج الشارع لأغراض سياسية واقتصادية، وذلك لتحقيق مآربه في كسب الدعم المادي والمعنوي والسياسي، ويبرز اللوبي اليهودي كإحدى أقوى الجماعات الضاغطة والمؤثرة على السياسة الأمريكية من حيث القوة والتأثير على صنع القرار السياسي الأمريكي وخصوصا بشأن منطقة الشرق الأوسط، فهو قادر على التأثير على أغلبية أعضاء الكونجرس الأمريكي لتأمين الدعم لإسرائيل (عربيد، 2007).

3.11 علاقة مؤسسات الإدارة الأمريكية في صناعة القرار السياسي الأمريكي:

في بداية الأمر استطاع الدستور الأمريكي أن ينظم نمو وحركة مجتمع متناثر وغبر متجانس (موزائيكي)، ممزق من الحرب الأهلية التي خاضها الأمريكيون وحالة الحقد التي أفرزتها تلك

الحرب(1860–1865)، مما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية دولة تبحث عن تطوير ذاتها اقتصاديا وعسكريا و سياسيا، ومن يدري فالعمار في أرض ذات تربة مالحة و(تصليح خراب) أكثر توفيقا من إعادة ترميم عمار قائم، وفي هذا السياق فقد رتب الدستور الأمريكي الأدوار، وأعطى خصوصية الولاية حقها وضمن حرية الأديان وإطلاق الإبداع ونظم دور سلطات الرئيس والكونجرس والقضاء .. وغيره، وقد تكون الحرب الأهلية هي التي ألهمت واضعي الصيغ ليكونوا حذرين في إيجاد منابت الخلاف المجدد بين سكان تلك البلاد، وهذه الأريحية وهذا النجاح استهوى صفوة علماء ومبدعين العالم ليهاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليزيدوا من عوامل قوتها.

3.12 صلاحيات الرئيس مع الكونجرس الأمريكي:

معلوم أن الكونجرس ينتخب بعد أن تقدم الشركات الأمريكية مرشحيها وفق أجندة مصالحها المادية، وحتى إن اتفق أن يكون هؤلاء المرشحون، ينتمون للحزب هذا أو ذاك، فان غلبة تقديم مصلحة الشركة التي تقف وراء هذا المرشح والذي قد يفوز بالانتخابات على رؤية الرئيس كونه يمثل مجمل الكيان الأمريكي كمجموع، وقد بين باحثون أمريكيون كلفهم ريغان عام 1982 بوضع دراسة عن مستقبل الولايات المتحدة، أن عضو الكونجرس يتقاضى ما مجموعه سبعة رواتب، منها الراتب من الحكومة الفيدرالية والستة الباقية تدفعها جماعات ضغط (لوبي) للعضو سرا لتمرير أو إيقاف بعض مشاريع القوانين التي تفيد أو تضر ما تمثله جماعة الضغط نفسها، وسنأتي على ذكر ذلك بتفصيل أكثر فيما بعد، لقد تكررت الصدامات بين الرئيس والكونجرس مثلا في الفترة الواقعة بين عامي 1984 و1988، ويلاحظ باستمرار أن معظم الخلافات تتم في الدورة الثانية التي قد يحظى بها رئيس ما وذلك لأنه لا يكون مقيدا لاعتبارات الترشيح لفترة ثالثة: فوقف صفقات بيع سلاح للأردن والكويت والسعودية، في تلك الفترة، رغم تيقن الجميع بقوة الروابط بين تلك الدول والحكومة الأمريكية، فقد عطلت تلك الصفقات، نتيجة فعل استثنائي من اللوبي الصهيوني، وكذلك طلب الكونجرس بوضع شروط إضافية على المساعدات السنوية لمصر و الأردن، وعندما أحس الرئيس بحرج موقفه، لجأ إلى حيل قانونية كإبراز اتفاقية اعتماد نيويورك كمقر للأمم المتحدة ومعارضتها لإغلاق مكتب منظمة التحرير، وهذا ما أوحي للمحكمة الخاصة التي عرضت عليها تلك القضية (الطلب). كما لجأ إلى حيلة وضع مسودة قرار نقض (فيتو) يسمح للرئيس بتمرير بعض القرارات دون مضايقة الكونجرس، لكن ريغان فشل في إقناع حتى الجمهوريين بالتنازل عن جزء من صلاحياتهم، لذا اكتفى الرئيس بحصر بعض الأنشطة الاستخبارية وما تقوم به من صرفيات لوكالة المخابرات المركزية، التي تنجح في الإفلات كثيراً من الأحيان من رقابة الكونجرس الصارمة (هيرسبرنغ، د. 2005).

ولكن هناك مواقف تتداخل في صلاحياتها وأدوارها وزارة الخارجية، حيث يعتبر وزير الخارجية الشخص الأكثر أهمية بعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فهو الذي يقترح و ينظم برامج المساعدات الخارجية، ويساعد وزير الخارجية خمسة وعشرون ألفا من الموظفين، نصفهم خارج البلاد موزعين على أكثر من مائة وأربعين سفارة، و النصف الآخر يقيم في مباني الوزارة داخل الولايات المتحدة، وتزود وزارة الخارجية الدولة الأمريكية بأكثر من نصف المعلومات اللازمة لإدارة علاقاتها، يصدر عن وزارة الخارجية يوميا مالا يقل عن (1000) برقية موقعة من وزير الخارجية، وتتلقى مثل هذا العدد، ويشارك ممثلو الوزارة ب (12) مؤتمراً دولياً يوميا، كما يستقبل ممثلو الوزارة يوميا في مبنى الوزارة و الأمم المتحدة مالا يقل عن (8) وزراء أو سفراء لدول أجنبية، وتبلغ ميزانية الوزارة السنوية حوالي (4) مليارات دولار، تصرف على رواتب العاملين وبعض الشؤون الأخرى، ويتبع للوزارة وكالة التنمية الدولية التي تنظم برامج المساعدات للدول الأجنبية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية التي تبشر بقيم و ثقافة الولايات المتحدة، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وهي الجهاز المسؤل عن اتفاقيات الحد من الأسلحة وغيرها (كنعان، 2005)، ولكن رغم أهمية دور وزير الخارجية، فإن هذا الدور كان يتذبذب بين الدور القوي والمحوري كما كان لـ "جون فوستر دالاس" في عهد "الرئيس أيزنهاور" (1952–1960)، وكذلك "هنري كيسنجر" في عهد الرئيس "نيكسون" (1968–1974)، أو ممكن أن يكون دوراً هامشياً لا يكاد يذكر كما كان في أيام "شولتز" في عهد "ريغان" (1980–1988).

وإن لوزارة الدفاع الأمريكي موقف ودور في صنع القرار وعلاقته بالإدارة الأمريكية وفي هذا الصدد تعتبر هذه الوزارة هي الجهة المنوط بها المهام التالية:

1. بناء و إعداد القوات المسلحة، والإشراف على القواعد العسكرية التي كان عددها عام 1990 حوالي 350 قاعدة، وعلى سبيل المثال فقد جرى تخفيض على القوات المسلحة وتقليص واضح في عام 2005 بعد غزو العراق.
2. جمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية ، وحتى الصديقة من خلال جهاز استخباراتي مركزي هو (وكالة استخبارات الدفاع)، مهمته التعرف على احتمالية وقوع اضطرابات وتغييرات سياسية فيما يخص نظم الحكم فى العالم، واقتراح الحلول لتوظيفها في خدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قامت هذه الوكالة في عام 1983م بتكليف جهات سرية بوضع مجموعة من الدراسات حول المنطقة العربية هي:

- التعرف على إمكانيات مجلس التعاون الخليجي وتحديد احتمالات تطوره إلى كتلة سياسية واقتصادية و عسكرية فاعلة.

– التعرف على احتمالات قيام وحدة سياسية بين العراق و سوريا، وأثر ذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة.

– التعرف على إمكانيات الضفة الغربية، وخريطة التوجهات السياسية، وإمكانية دعم تلك التوجهات لإقامة كيان فلسطيني من وجهة النظر الأمريكية.

– دراسة القوى العاملة في البلاد العربية، وتحديد حجمها و تشبث العاملين بمهنهم وتطويرها و أثر ذلك سياسيا و اقتصاديا في المستقبل حيث لا يركز على الجانب العسكري.

3. وهناك جانب آخر لعمل وزارة الدفاع، وهو أن هناك 40 معاهدة عسكرية ترتبط بها مع دول أجنبية، وهناك برامج مساعدات عسكرية وتدريب كوادر أجنبية حيث كان في عام 1986 أكثر من مائة دولة تدرب عناصرها القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي بلغ عددهم في ذاك العام حوالي 8000 عنصر أجنبي قيادي، حيث يزود هؤلاء المتدربون بمعرفة نمط الحياة الأمريكية وثقافتها وكيفية تطبيقها في بلادهم، وقد رفض الصهاينة شمولهم فى هذه البرامج، وفي هذا الصدد فقد بلغت ميزانية وزارة الدفاع في عام 1987، 300 مليار دولار، أي حوالي ثلث الميزانية الأمريكية (الربيع، 1990)، ويلاحظ أن دور الوزارة أحيانا يصل إلى درجة التدخل العسكري كما في شؤون بعض الدول كما ذكرنا سابقا، بينما إذا دققنا في تأثير الكونغرس والسلطة التشريعية على القرار الأمريكي فإننا نجد على انه قد قامت فلسفة الدستور الأمريكي عام 1787، على أساس فصل السلطات الثلاث عن بعضها البعض، وتحديدا فصل السلطة التشريعية عن السلطتين (التنفيذية والقضائية)، حيث أعطى الدستور للكونجرس صلاحيات سن القوانين وفرض الضرائب، في حين أعطى للرئيس صلاحيات إدارة شؤون الحكم ورسم وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية (هيرسبرنغ، د. 2005).

إن هذا الشكل من العلاقة بين الرئيس والكونجرس، جعل من الصعوبة لأي رئيس أمريكي أن ينفرد بالسياسة الخارجية، حيث إنها ستحتاج إلى تمويل وباب للصرف، وهي الصلاحية التي بيد الكونجرس، مما جعل الجهتين متشاركتين مشاركة لا بد من ظهور دور كل طرف بالقرار، إن هذا الشكل المعقد يحتم على أعضاء الكونجرس التعاون مع السلطة التنفيذية، أي الرئيس والحكومة، طالما أن الفلسفة العامة في الرؤية الإمبريالية، تكاد تكون متطابقة في الحزبين اللذين يتناوبان على السلطة منذ أمد بعيد (مسعد، ن. 2002)، لقد أرسى الرئيس "توماس جفرسون" قاعدة مفادها: أن إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية هي من ضمن نطاق عمل وصلاحيات السلطة التنفيذية، لكن نتيجة لضعف قدرة الكونجرس على متابعة التطورات الدولية بنفس كفاءة الدولة التي تستقي معلوماتها من السفارات والأجهزة الاستخباراتية، جعل الكونجرس يتنازل (كعرف) عن هذه الصلاحيات للسلطة التنفيذية، في حين تمسك الكونجرس بالرقابة على أداء السياسة الخارجية، إن الاحتراز الأخير أجبر البيروقراطية الحكومية على تقديم تقارير للكونجرس

عن مختلف أنشطة الحكومة وحتى أجهزة المخابرات، وهذا أدى إلى تسريب بعض المعلومات الهامة عن نشاطات المخابرات، وعدم القدرة على تتبع مصدر تسريب تلك المعلومات (تيري، 2002).

إن هذا الوضع قاد لتصعيد المواجهة بين الرئيس والكونجرس، وبالذات في عهد "الرئيس ريغان" الذي اتهم الكونجرس بإعاقة عمل الدولة وتسريب أخبارها السرية، في حين سن الكونجرس عام 1987 وحده 600 تشريع يلزم الحكومة وأجهزتها بكتابة التقارير وتزويد الكونجرس بها، وهنا يقول الكاتب الألماني جوزيف جوفي . بهذا الصدد . إنه في العالم الديمقراطي وبعد أن أصبح التلفزيون وسيلة لإبراز السياسيين، ضعفت العقيدة، ولم يتورع أحد عن تسريب معلومات الدولة طالما فيها مكاسب انتخابية (هيرسبرنغ، د. 2005).

3.13 آلية سن القوانين الأمريكية:

من الواضح أن جدلية صناعة القرار الأمريكي في الإدارة الأمريكية ارتبطت بمفهوم سن القوانين التي هي مستمرة استمرار انعقاد الكونجرس ولجانه، فقد أدت فكرة التخصص وتوزيع الصلاحيات الذي أحدثته عملية إعادة تنظيم لجان الكونجرس إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات، خصوصا تلك المتعلقة في السياسة الخارجية، فالفكرة الأولى لمشروع أي قانون تتكون نتيجة تسارع الأحداث وإسهام الإعلام واللوبيات وغيرها، فتطرح الكلمة في مداخلة أحد المتكلمين، ويتم تداول الفكرة بشكل أولي داخل مجلس النواب، ثم تحيل رئاسة المجلس الفكرة للجنة اختصاص فرعية، فتناقشها وتحيلها إلى لجنة الاختصاص الرئيسية في مجلس النواب، فتحيله للجنة للصياغة داخل اللجنة الرئيسية، وبعد صياغة القانون يعاد إلى لجنة الاختصاص الرئيسية، فتصوت عليه وتقره لديها، ثم تحيله إلى لجنة الإجراءات والقواعد الدستورية (كمشروع قانون)، فتقوم تلك اللجنة بتكييف القانون مع الصلاحيات الدستورية، وتحيله إلى مجلس النواب للتصويت عليه، في هذه الأثناء يكون المشروع قد مر بنفس الخطوات في لجان مماثلة لدى مجلس الشيوخ، فيتم صياغته وفق رؤى مجلس الشيوخ، ويصوت عليه داخل مجلس الشيوخ (كمشروع قانون)، وبعد ذلك يتم إحالة المشروعين (من مجلس النواب ومجلس الشيوخ) إلى لجنة مشتركة للتوفيق بين الصياغتين، ثم يعاد النص إلى المجلسين للتصويت عليه، وبعد أن يتم الاتفاق على الصيغة التوفيقية من المجلسين بعد التصويت عليه، يرفع كمشروع (قانون عام) إلى الرئيس، فإن قبل به يصبح قانونا عاما، وإن استخدم حق النقض(الفيتو) عليه، فإنه سيعاد إلى المجلسين، وعندها يجب أن يحصل على ثلثي أصوات كل مجلس منهما حتى يبطل مفعول نقض الرئيس (تيري، 2002).

3.14 جدلية العلاقة بين الكونجرس و قوى الضغط في صناعة القرار الأمريكي:

وهنا نحاول التعرض لآثار قوى الضغط على الكونجرس، حيث إن جماعات الضغط هي مجموعات منظمة، لا تطمح (كما هي الأحزاب) للوصول إلى الحكم، بل تسعى لتوجيه صناعة

القرار بما يخدم أهدافها (مسعد، 2002)، وبالتالي عندما تم إعادة هيكلة الكونجرس في بداية السبعينات، وانتزعت من رؤساء اللجان صلاحياتها الكبيرة لصالح الأعضاء وفق الآلية التي أشرنا لها سابقا، كان لا بد لجماعات الضغط أن تتكيف مع الحالة الجديدة لتبقي تأثيرها على صناعة القرار داخل الكونجرس، فاتجهت جماعات الضغط إلى رؤساء اللجان، والى أعضاء اللجان وأعضاء الكونجرس بشكل عام، وفق نهج محبوك ودقيق، فتلجأ للإغراءات وصرف الرواتب، والتهديد في أحيان معاندة العضو المقصود، وتتبنى كذلك الأعضاء الذين ينفذون توجهاتها، وتتحمل كلف حملات انتخابهم التي تصل في بعض الأحيان إلى عشرات الملايين من الدولارات، وقد كان للوبى الصهيوني الذي اكتمل تكوينه وتنظيمه في أواخر السبعينات من القرن الماضي الدور الأكبر في التدخل بالسياسة الخارجية، لدرجة تفوق فيها على كل من لوبي التجمعات والشركات الصناعية في المجال الخارجي، وقد ساعده في ذلك زجه للعديد من موظفي الخارجية والدفاع الكبار، وحيازته لنسخ من القرارات والتوجهات التي تصدرها هاتان الوزارتان، وفي نفس السياق ذكر الكاتب اليهودي الأمريكي (لين برينر) أنه، بينما تبلغ نسبة يهود أمريكا 2.5% من مجموع السكان، تبلغ نسبة المحامين اليهود حوالي 23 %من مجموع المحامين الأمريكان، وحوالي20% من الأطباء، وحوالي 25% من العاملين في قطاع الإعلام والصحافة (هيرسبرنغ، 2005)، وقد استطاع اللوبي الصهيوني زراعة موظفين مقربين من كل مراكز صناعة القرار الأمريكي خصوصا أولئك المعنيين برسم السياسات المالية والشأن المتعلق بالشرق الأوسط (تيري، 2002)، وأيضا في أعقاب حرب تشرين 1973، أصدر الكونجرس بفعل اللوبي الصهيوني، قرارا يمنح به الكيان الصهيوني معونة سنوية تقدر ب 2.2 مليار دولار، كمعونة إضافية، ثم زاد عليها200 مليون دولار عام 1982 رغم معارضة ريغان ووزير خارجيته، ثم رفع الزيادة إلى 510 مليون دولار كـ(منحة) عام 1984، رغم معارضة الرئيس، ثم تحولت إلى منح لا تسترد (تيري، 2002).

في عام 1983 م قرر الكونجرس صرف 550 مليون دولار من أصل 1700 مليون دولار لتطوير طائرة (لافي) الصهيونية، ورفض طرح مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية في الكونجرس لمدة أربع سنوات، رغم تزايد شكوك الأمريكان والصهاينة أيضا، حيث ألغي المشروع في عام 1988م، بالرغم من أنه صرف عليه 2000 مليون دولار دون أن يتم السؤال عنها، وهناك مثال آخر هو ما حدث لصفقة الأسلحة مع الأردن عام 1985م التي عطلها اللوبي الصهيوني بحجة آثارها السيئة على إسرائيل، غير أنه كان هناك أثر لجماعات الضغط الأخرى، التي تتحكم أحيانا في عمليات الانتخابات، كما حدث عندما قامت جماعة ضغط سوداء، بسن قانون يمنع التعامل مع جنوب إفريقيا رغم عدم رغبة الحكومة الأمريكية فقد تم سن القانون، وهناك حالة شبيهة حدثت عندما قاطع الرئيس "ريغان" ووزير خارجيته "جورج شولتز" مقابلة رئيس نيكاراجوا،

في حين قابله رئيس الكونجرس "جيم رايت" التي سببت قلقا وإزعاجا وسابقة فريدة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية (كنعان، 2005).

باختصار تزايدت سلطات الكونجرس نتيجة لـ:

- حصول أعضاء الكونجرس على الكثير من المعلومات الاستخباراتية ، نتيجة تعاون مراكز الدراسات وجماعات الضغط.
- الحرص على البقاء في الكونجرس من قبل الأعضاء الذين رغبوا في الثبات على سياسة مراكز القوى ليحظوا بدعمهم المادي والمعنوي.
- كثرة اللجان وزيادة دورها جعل من مسألة رسم السياسات وكأنه شأن لا يقتصر على الرئيس ووزير خارجيته بل يطلع عليه الجميع.
- عدم قدرة غالبية الرؤساء على تجنب الوقوع في الأخطاء (نيكسون . ووتر غيت)، (كلينتون . مونيكا لونسكي)، كل هذا أعطى المزاج العام دفعة لتأييد الكونجرس ضد الرئيس.
- فشل حزب الرئيس في كثير من الأحيان في الحفاظ على الأغلبية داخل الكونجرس جعل الكونجرس نداً قوياً بل أقوى في بعض الأحيان من الرئيس.

ولكن رغم ذلك يبقى علينا ألا ننسى دور مجلس الأمن القومي في صناعة القرار الأمريكي.

- **مجلس الأمن القومي:**

بعد أن تزايدت المشاكل مع الاتحاد السوفييتي أصدر الكونجرس قانونا عام (1947) يتشكل فيه مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وإعادة تشكيل تنظيمات وزارة الدفاع، وكان الغرض من ذلك التشريع هو التمكن من رسم سياسة خارجية متعددة الأهداف، وقادرة على حماية المصالح الأمريكية، ويعتبر مجلس الأمن القومي أخطر جهة ترسم وتنفذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر دوره بجلاء فى الأزمات الدولية الحادة، ولكن مرجعيته كراسم للسياسة الخارجية ومنفذ لها كانت تصطدم ببيروقراطية دوائر الخارجية، وبالقدر الذي يكون فيه الرئيس يرغب فى الإشراف على السياسة الخارجية، وبالقدر الذي تكون فيه علاقات الرئيس بمساعده جيدة، تقفز نوبات تسلط مجلس الأمن القومي، فقد كان " نيكسون" يعتمد على "هنري كيسنجر" بأداء مهمة التفاوض مع الصين و فيتنام وكان مسؤولا لمجلس الأمن القومي، كذلك قام كارتر بتكليف "زبيغنيو برجنسكي" في عام 1977 إعادة تخطيط سياسة أمريكا الخارجية، بالمقابل فإن رؤساء مثل ايزانهور وجونسون وفورد قد اتسمت فترتهم الرئاسية بالابتعاد عن مجلس الأمن القومي والاعتماد على وزراء خارجيتهم جون فوستر دالاس، ودين راسك، وهنري كيسنجر كوزراء خارجية على التوالي، كما تراجع دور وزيري الخارجية (وليام روجرز، وسايروس فانس) خلال حكم نيكسون وكارتر لصالح كيسنجر وبرجنسكي مساعدي الرئيس لشؤون الأمن القومي، ويلاحظ أن هنري كيسنجر (صهيوني الهوى) قد تحكم فى السياسة الخارجية الأمريكية لمدة

ثمانى سنوات، وهو في الأولى وزير خارجية والثانية مستشار الرئيس للأمن القومي، وقام بزرع العشرات من المتدربين على يديه في الدائرتين الخطيرتين، والذين كثفوا تواجد الخط الصهيوني وفرخوا أجيالا من كبار الموظفين في هاتين الدائرتين (هيرسبرنغ، د. 2005).

أما في عهد ريجان فقد تراجع الاعتماد على مجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، واعتمد ريجان على سياسته البسيطة الساذجة في إدارة شؤون الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وقد كان قليل اللقاء بموظفي الخارجية ومجلس الأمن القومي، حيث كثرت شكاواهم من ندرة تلك اللقاءات.

وقد كان وضوح ريجان فى متابعة ضرب الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والعمل على إنهاك الاتحاد السوفييتي، وصرف مبالغ طائلة في ذلك، وشجع زراعة الأفيون في أفغانستان لتمويل الحرب ضد السوفييت، ودعم تأجيج العداوة بين إيران والعراق، ووزع الأدوار لخلط الأوراق لإطالة أمد الحرب، كما كان وراء العدوان على ليبيا ولبنان وبعض دول أمريكا اللاتينية، ولولا رغبة ودور "جورباتشوف" في خلخلة قوة الاتحاد السوفييتي لانقضت فترتا حكم ريغان دون أي أثر يذكر، ومع ذلك فقد اكتسب صيتا بصلابته وحنكته، في حين أنه لا يعتبر من السياسيين متوسطي القدرة بل من قليلي الخبرات، وقد فرخ عهده نمطا من هذا النوع في الحزب الجمهوري، وما نراه اليوم ما هو إلا أكبر دليل على تفشي ظاهرة السياسيين الهواة (كنعان، 2005)، أما بالنسبة لأجهزة الاستخبارات فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لدور وتأثير أجهزتها الاستخبارية وان مرت بفترات صعبة، وذلك لبعدها عن معظم دول العالم الأكثر نشاطا سياسيا، وبقيت كذلك حتى ضرب اليابانيون بيرل هاربر (6 ديسمبر 1941)، مما دفعها للدخول بالحرب العالمية الثانية وإجراء بعض التغييرات الاستخبارية (كنعان، 2005)، وهنا فقد أنشئت وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) في عام 1947 من أجل عمل كل ما يمكن لتنسيق المعلومات الواردة من مختلف المصادر وتقديمها لمجلس الأمن القومي (تيري، 2002)، وفي عام 1948 وبعد ازدياد المخاوف من الاتحاد السوفييتي و النشاط الشيوعي العالمي، أضيف لمهامها مهمة شن حرب نفسية ضد الاتحاد السوفييتي (كنعان، 2005)، غير أنه في عهد الرئيس أيزنهاور، وخصوصا أثناء الحرب الكورية، وعندما تم تكليف إدارة الوكالة إلى "ألن دالاس" شقيق وزير الخارجية في وقتها "جان فوستر دالاس"، وقد أصبحت الوكالة مكملة لوزارة الخارجية بعد أن كانت تتلقى تعليماتها من (مجلس الأمن القومي) وأصبح يناط بها مهام قلب الأنظمة السياسية في العالم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت بقلب نظام حكم مصدق في إيران عام 1953، وكذلك أسقطت نظام الحكم في (كوستاريكا)، وفي عام 1954 أسقطت الحكومة المنتخبة الشرعية في (غواتيمالا). وأيضا في عام 1958 نجحت في تغيير نظام الحكم في (التيبيت)، لكنها فشلت في إندونيسيا و كوبا، أما في عام 1952 فقد أنشئت

(وكالة الأمن القومي– National Security Agency) وكان ذلك بقرار سري لم يكشف عن تلك الوكالة إلا في أوائل الثمانينات، وتقوم تلك الوكالة باستخدام الأقمار الصناعية والاعتراض على كل الرسائل الإلكترونية، وبإمكانها التعرف على تحرك معظم زعماء العالم، وقصة الجاسوس الصهيوني جوناثان بولارد هي ما كشفت عمل تلك الوكالة، إذ كان يعمل بالوكالة وسرق ألف وثيقة وسلمها للكيان الصهيوني (هيرسبرنغ 2005)، في عام 1961 أنشئت (وكالة استخبارات الدفاع –Defense Intelligence Agency) كجهاز تابع لوزارة الدفاع ، ومهمتها التعرف على الوضع الشعبي والاقتصادي داخل الدول لتهيئة الجيش الأمريكي للتعامل مع تلك القوى (هيرسبرنغ، 2005).

كما يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أربعة أجهزة عسكرية أخرى تختص بجمع المعلومات السرية و التجسس على الدول الأجنبية، هذا بالإضافة إلى مكتب التحقيقات الفدرالي (F.B.I)الذي يهتم بمراقبة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتهم الخارجية، كما يراقب نشاط الأجانب داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعد انتخاب نيكسون، ربط كل هذه الأجهزة به من خلال إعادة تنظيم هياكلها، وقد استفاد من فترة وجوده كنائب للرئيس أيزنهاور، وقد وضحت بصمات هنري كيسنجر في إعادة تلك الهيكلة (كنعان، 2005).

3.15 الكونجرس وأجهزة الاستخبارات الأمريكية:

أشرنا أن تاريخ الاستخبارات في الولايات المتحدة هو تاريخ حديث العهد، مقارنة بمثيلاتها في الدول الكبرى، مما جعل تلك الأجهزة تتكاثر بسرعة، وتتداخل المهام فيما بينها، وتبقى في النهاية مربوطة بشكل ما بشخص رئيس الجمهورية، مما خلق مشاكل أو مظاهر بعدت السمة الديمقراطية عن سمات السياسة الخارجية، وحتى الداخلية للولايات المتحدة (مجدوب، 2001). ففي عام 1970 قامت وكالة Central Intelligence Agency (C.I.A) بترتيب وتمويل عملية الإطاحة بنظام حكم "الأمير نوردام سيهانوك" في كمبوديا، واستبداله بنظام حكم عسكري آخر، والعمل على إضعاف الطبقة المثقفة وتخريب البلاد ونهب ثرواتها، بعمل لا أخلاقي واضح أدى الى حروب أهلية مدمرة للبلاد، وفي عام 1973 قامت الوكالة بالإطاحة بنظام حكم الرئيس "سلفادور الليندي" المنتخب ديمقراطيا، وتسليم الحكم لديكتاتور عسكري مستبد فاسد، هو بينو شية، الذي عطل الحياة و سفك الدماء، وفي عام 1974 تبين للمراقبين تواطؤ أجهزة الوكالة في العملية الداخلية في الولايات المتحدة التي سميت (فضيحة ووتر غيت) في التجسس على الحزب الديمقراطي وتعطيل سير التحقيق فيها (مجدوب، 2001)، لذا تشكلت في عام 1976 لجنة بالكونجرس مهمتها مراقبة عمل الوكالة، والتي اتضح بأنها منذ عهد أيزنهاور كانت في تلك القوة من الفجاجة، ثم تراجعت شيئا فشيئا في عهود الرؤساء الذين تلوه حتى عادت إلى الظهور من جديد في عهد الرئيس ريجان (ليفريت، 2005)، وفي عام 1985 قامت الوكالة بمحاولة

اغتيال الشيخ (محمد فضل الله) في بيروت ظنا منها بأنه هو من كان على رأس (حزب الله) التنظيم الذي أتهم باختطاف العديد من الرهائن الأمريكيين والأوروبيين، وقد أدت المحاولة إلى مقتل 80 شخصا و جرح 200 آخرين رغم نجاة الشيخ فضل الله، وفي عامي 1985 و1986 تعاونت الوكالة مع الكيان الصهيوني وبعض تجار السلاح بإمداد إيران بالسلاح وإمداد قوات (الكونترا) بالمال، تلك الفضيحة التي سميت ب (إيران – كونترا)، كما أن الوكالة قامت بدعم عناصر يمينية في أمريكا الجنوبية لفترات طويلة، من بينها ما حدث في بنما وجرينادا، وتشجيع تجارة المخدرات لخلخلة أوضاع القارة لتبقى طيعة في يد الإدارة الأمريكية، تلك الحالة التي بدأت أقطار أمريكا اللاتينية تستفيق منها مؤخرا، وفي منطقتنا العربية عززت الوكالة من صلاتها ببعض العناصر التي تأذت من حكوماتها الوطنية، حيث فقدت أمجادها الإقطاعية والأرستقراطية مع بعض الفئات التي لم يرق لها شكل الحكومات المحلية في المنطقة العربية، فأسست أجهزة إعلامية تفننت في تعبئة الشارع العربي في النظر لتلك الحكومات الوطنية على أنها حكومات كريهة، من أجل قلب أنظمة الحكم فيها، كما حدث في العراق بالتعاون مع أحمد الجلبي الذي غادر العراق منذ 1958 مع عناصر فارسية، وأخرى ساءها شكل الحكم بالعراق، يقول المؤرخ الأمريكي آرثر شليسنجر: "إن القيام بالعمليات السرية هو تصرف تلجأ إليه القوى التي تحس بالضعف وتشعر بالعجز عن مواجهة الواقع".

- **وسائل الإعلام والسياسة الأمريكية:**

يزعم منظرو الحريات العامة وحقوق الإنسان في العالم الليبرالي، أن من مهام الصحافة و أجهزة الإعلام، مراقبة وتقييم أعمال الحكومة، و تكثر نصوص التشريعات من مقدمات تركز على تلك المسألة، حيث يعتبر الكثير من السياسيين أن الصحافة والإعلام تشكل السلطة الرابعة في المجتمعات الديمقراطية، بعد السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، وبما أن معظم الأخبار الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية تصدر عن الدولة فإن مؤسسات وأجهزة وأنشطة الدولة أصبحت أهم مصادر المعلومات التي تمد وسائل الإعلام بالأخبار، وفي غياب الرقابة الخارجية والاعتماد بشكل رئيسي على الدولة أصبحت وسائل الإعلام عرضة لارتكاب الأخطاء والتستر عليها وقيام بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية باستخدامها كوسيلة ليس فقط للكشف عن الأسرار وتعرية الحقيقة، بل وأحيانا لإخفاء الحقيقة وتزويرها (ليفريت، 2005)، لقد اتفقت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، على استغفال الجمهور الأمريكي وتضليله في توريد المعلومات الخارجية، وجعلت من نفسها المورد الرئيسي للمعرفة له والاطلاع على أعمال الحكومة وفق ما تراه تلك النخب، كما اكتشفت تلك النخب الأهمية القصوى للإعلام، وبالقدر الذي تكون علاقة أجهزة الإعلام مع أفراد تلك النخب جيدة، بالقدر الذي سيكتب له النجاح في الوصول إلى أعلى المراتب، فعلى سبيل المثال استطاع جاك كمب لاعب كرة القدم من تحويل

شخصيته الرياضية إلى شخصية سياسية أوصلته إلى الكونجرس وشجعته لخوض انتخابات الرئاسة عام 1988 كما استطاع رونالد ريغان من استغلال شهرته كممثل وتحويلها لشهرة سياسية أوصلته لمنصب الرئيس لدورتين متتاليتين، وهذا مما جعل السياسيين الأمريكان يطلقون على تلك الديمقراطية بـ (الديمقراطية الإعلامية)، وغدا الأشخاص الراغبون في الوصول إلى مقاعد البرلمان (الكونجرس) (ليفريت، 2005) أكثر ارتباطا بأجهزة الإعلام من ارتباطهم بأحزابهم، وصار لهذا النشاط شركات عملاقة متخصصة في السيطرة على الرأي العام من خلال ابتكار طرق كمقياس الرأي العام وتوجيهه بطرق مؤثرة تجعله يقبل على انتخاب مرشح دون غيره، ويؤيد موقفا سياسيا دون غيره، وتعاود تلك المؤسسات العملاقة للتأثير على باقي الجمهور من خلال تحليل يتسم بالإيحاء للجمهور بإتباع رأي والاصطفاف معه دون غيره (مجدوب، 2001)، كما لم تنس وسائل الإعلام التي ارتبطت مع النخب الحاكمة (ماليا وعقائديا) بالتأثير على شعوب الأرض وتوجيهها ضمن سيطرة شبه مطلقة على أجهزة الإعلام القارية والقطرية، وتصدير أنماط من القناعات و أساليب الحياة التي تبشر بما تريده تلك النخب، مع تشددها المطلق في إخفاء الحقائق عما يحدث فعلا، فالتكتم على خسائر الحروب التي تخوضها أمريكا وتجاهلها لما يصنعه حلفاؤها في العالم من انتهاك فاضح لحقوق الإنسان (الكيان الصهيوني مثلا) وتجاهلها لردات الفعل عند شعوب الأرض، والتعتيم عليها لتقديم نفسها كمخلص لا كمجرم دولي عملاق، وتصفيتها لكل الأصوات الإعلامية التي تحاول فضح أكاذيبها (هيرسبرنغ، د. 2005).

كل ذلك جعل من الإعلام ذراعا إمبرياليا صهيونيا (بالتحالف والتمويل) بذل من أجله الكثير من الأموال، فالدعم المالي الهائل لقنوات تلفزيونية بعينها، وجعلها تستفيد من مصادر تمويل مثل الدعايات والإعلانات التلفزيونية التي تحيلها عليها شركات متخصصة ومرتبطة بقادة رأس المال.. وبالمقابل حرمان القنوات التلفزيونية والإعلامية التي تناوئ هذا الخط، من هذا المصدر الضخم، يجعل إمكانيات التلفزيونات ووسائل الإعلام الوطنية غير قادرة على المنافسة لضعف إمكانياتها وتواضع كوادرها و برامجها (مجدوب، 2001).

3.16 وسائل الإعلام والمؤسسة الحاكمة:

وعلى سبيل المثال فى أثناء التورط الأمريكي في الحرب الفيتنامية في الستينات قامت وسائل الإعلام التي تشكل جزءاً من الشركات والتجمعات الاقتصادية الهامة بتوجيه نقد لاذع للحكومة الأمريكية واتهامها بالكذب تجاه أحداث الحرب الأولى و تضليل الصحافة فى أثناء الإعداد لعملية الغزو الثانية (هيرسبرنغ، 2005)، لذا قام أنصار الحكومة والمسؤولون فيها بإلقاء ظلال من الشك حول حيادية وسائل الإعلام واتهامها بتبني مواقف ليبرالية من شأنها الإضرار بمصالح أمريكا القومية، في حين ذهب اليمين المتطرف أبعد من ذلك عندما طالب بإعادة تنظيم

الصحافة وتحديد حريتها و ربطها بالحكومة، وقد زاد الضغط من حينها على وسائل الإعلام غير أن ذلك لم يمنع من أن تبقى تتمتع بقدر كبير من الحرية مستغلة حالة التوازن الحزبي وتبعيتها لمراكز نفوذ أخرى (مجدوب , 2001)، وفي هذا الصدد على سبيل المثال قامت جريدة (واشنطن بوست) في أواخر عام 1985 وخلافا لرغبات الحكومة بنشر تفاصيل قرار الرئيس ريغان بتكليف وكالة الاستخبارات المركزية بالإطاحة بنظام حكم الرئيس معمر ألقذافي، بعد أشهر قليلة قامت الجريدة نفسها بالامتناع عن نشر خطة الاعتداء على الأراضي الليبية رغم معرفتها المسبقة بتلك الخطة، في أوائل عام 1988 رفضت ثلاث محطات تلفزيون رئيسية في الولايات المتحدة إذاعة خطاب الرئيس ريغان الذي وجهه للشعب الأمريكي بخصوص دعم (قوات الكونترا) وذلك بحجة عدم أهميته، وان كان السبب الحقيقي هو تناقض سياسة دعم الكونترا مع موقف النخبة المسيطرة على الإعلام (ليفريت، 2005). وحينما ينبع الخلاف بين الحكومة الأمريكية والصحافة فإن التوتر في العلاقة بين الطرفين في الكثير من الحالات يؤدي إلى ما يلي:

1. تباين وجهات النظر حتى داخل أجهزة الحكومة نفسها حول تعريف ما هو "سري" وتحديد القضايا التي ينطبق عليها مفهوم (الأمن القومي) وهي القضايا التي يفترض إبعاد الصحافة عن الخوض فيها.
2. قيام تنافس دائم و أحيانا صراع حاد بين السلطة التنفيذية والتشريعية من ناحية، وبين الحزب الذي يسيطر على الحكم والحزب الذي يجلس خارجه من ناحية ثانية، واتجاه كل فريق إلى العمل على استغلال وسائل الإعلام لإضعاف مصداقية الفريق الآخر.
3. قيام وسائل الإعلام أحيانا بصناعة الخبر وليس نقله فقط، واتجاه القائمين على تلك الوسائل إلى العمل على ترسيخ نفوذهم وتعزيز مصداقيتهم على حساب الآخرين من المسؤولين الحكوميين، وذلك من خلال الظهور بمظهر الفريق المحايد الذي يهتم بالحدث بغض النظر عن دوافعه العقائدية وأبعاده السياسية.
4. تعتبر وسائل الإعلام الإثارة في نقل الأخبار أسلوب تجاري، هدفه الربح فأي جهة تدفع لها تصنع لها الأخبار!
5. يصنع التنافس بين أجهزة الإعلام في السرعة بنقل الخبر و تهويله، بغض النظر عن مضاعفاته أسلوبا وديدنا غطى اللعبة الإعلامية الأمريكية بها.

وهنا تشير الاستطلاعات أن التلفزيون هو أكثر جهة إعلامية مؤثرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصل نسبة من يصدقون ما ينقل لهم الأخبار 75%، كما تشير الاستطلاعات إلى عدم اهتمام المشاهد الأمريكي بالأخبار الخارجية، لذا فإن الحكومة تسعى باستمرار لاحتلال

هذا الصعيد من الأخبار و تدفع له محليا ودوليا من الأموال لتقدم نفسها بأجمل صورة و تخدم قضايا الصهيونية بنشاطها كهدف ثانوي (ليفريت، 2005).

- **احتكار الخبر وملكية الوسائل الإعلامية:**

رغم ما يشاع عن استقلالية أجهزة الإعلام الأمريكية، وذلك من خلال إحراج الأجهزة الحكومية بعض الأحيان، فإن الجمهور الأمريكي و المراقبين يعتبرون إدعاء الأمريكان باستقلال إعلامهم، عبارة عن فرية كبرى، وما مظاهر الإحراج التي تبدو في قضايا مثل ووترجيت ومونيكا وغيرها، إلا صراع بين رأسي الحكم (الديمقراطيين والجمهوريين)، أما عندما يتعلق الأمر بما يتفق عليه الحزبان من ثوابت، فإن تلك الأجهزة الإعلامية تتحول إلى جوقات تطبل وتمهد لسياسات الحكومة، وما رأيناه وما قيل عن تلوث البيئة في الخليج العربي إلا دليل قوي على ذلك، كما أن تلك الأجهزة ومن يقف وراءها، قامت بتوزيع أموال قيمتها ما بين مليون و 15 مليون دولار (لكل محطة حسب أهميتها) على محطات التلفزيون العربية مقابل أن تكرر بث لقطة إسقاط تمثال الرئيس صدام حسين في ساحة الفردوس، إن هناك في الولايات المتحدة 1700 جريدة يومية وحوالي 8000 جريدة أسبوعية، وحوالي 11000 مجلة إلى جانب ما يقارب 9850 محطة راديو وحوالي 1600 محطة تلفزيونية، وقد قدر عدد النسخ المبيعة من المجلات في عام 1985 هو 225 مليون نسخة بينما بيع حوالي 50 مليون نسخة من الصحف الأسبوعية، وبينما تقوم بعض الأجهزة الإعلامية من صحف ومجلات ومحطات تلفزيونية بالاهتمام بقضايا السياسية الخارجية وإبراز الأحداث والتطورات الدولية، تقوم المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية والمجلات الصغيرة والصحف الأسبوعية بالتركيز على الأخبار المحلية غير السياسية، وحسب تعريف اثنين من علماء السياسة الأمريكية هما "مايكل غروسمان ومارثا كومار"، حددت الصحافة القومية بشكل أساسي في ثلاث جرائد يومية هي نيويورك تايمز و واشنطن بوست و وول ستريت جورنال والمجلات الأسبوعية بثلاث تايم، نيوزويك، يو أس نيوز آند وورلد ريبورت ... والشركات التلفزيونية القومية بثلاث(سي بي أس ، أن بي سي ، إيه بي سي) وفي السنوات الأخيرة التحقت صحف (لوس أنجلوس تايمز و شيكاغو تريبون وبوسطن غلوب وبلتمور صن) للصحف التي تهتم بالسياسة العالمية، إضافة إلى وكالتي أنباء (أسوشييتد برس ويونايتد برس انترناشيونال) (هيرسبرنغ، 2005).

ولما كان الهدف الربحي هو الدافع الأساسي من النشاط الإعلامي ، فقد ازدهرت صناعة الإعلان حيث بلغت الأموال التي دفعت كأجور للإعلان حوالي 100مليار دولار، دفعت شركة الصابون (بركتر آند جامبل) 1.4 مليار، وشركة السيارات جنرال موتورز 1.2 مليار دولار، وبث الدقيقة الواحدة من الحدث الرياضي المهم (سوبر بول) مليون دولار/دقيقة، ثم إن احتكار الإعلام يأخذ شكلا تجميعيا (كارتل وترست) فهناك عشر شركات توزع صحف ومجلات وأخبار

22 مليون نسخة يوميا، أي ما يعادل ثلث النشاط الإعلامي الأمريكي، كما أن هناك 6 شركات تسيطر على نشر 55% من الكتب داخل الولايات المتحدة (صناعة القرار السياسي الأمريكي http://www.jordan1sat.com(2006/4/11) ().

إن من يراقب هذا الوضع، يستطيع تصور هذا الترابط بين الإعلام وصناعة السياسة الأمريكية ووضع المشاريع والمبادرات التي تخدم السياسة الأمريكية في العالم وبالتحديد للعالم العربي، وما مبادرة الشرق الوسط الكبير إلا اكبر دلالالة على هذا العلاقة، وبالتالي فان اجتماع هذه المؤسسات الرئيسية في صنع القرار ووضع الخطوط العامة للسياسة الأمريكية تعمل من خلال دعم مرشحين للكونجرس لرسم السياسة التي تخدم مصالح تلك المؤسسات التي تستخدم وسائل الإعلام وبالمناهج الإعلامية التي تؤدي إلى نفس المصلحة، هذا هو النظام الإعلامي في العقلية الليبرالية الأمريكية!

3.17 وسائل الإعلام والسياسة الخارجية:

تكاد الطبيعة الخاصة بسكان الولايات المتحدة الأمريكية المهاجرين أصلا من مناطق مختلفة، تؤثر على اهتمامهم بالعالم الخارجي، فما أن يصل المهاجر إلى تلك الأرض، حتى يقطع صلاته بما يشبه الطلاق مع غير الولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا الوضع بقي مسيطرا على عقلية الأمريكيين، لغاية منتصف القرن العشرين، وإن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بالكثير من بقاع العالم باعتداءاتها، فإن صفة القطيعة مع العالم الخارجي ظلت ملتصقة بالإعلام، فالوقت المخصص للأخبار الخارجية لا يزيد عن دقائق قليلة في اليوم، وتعرف أجهزة الإعلام عدم اهتمام المواطن الأمريكي بالأخبار الخارجية، في حين تعلم جيدا مدى اهتمامه بالأخبار المحلية (هيرسبرنغ، د. 2005)، إن هذا الوضع لا يقتصر على المواطن الأمريكي العادي، بل يتعداه حتى لكبار الشخصيات، فقد ذكر مؤلف كتاب (حفنة أغبياء بيض يتحكمون بالعالم)، عن الرئيس الحالي بوش الابن، بأنه في معرض الإجابة عن أسئلة، أثناء ترشيحه في الدورة الأولى لرئاسته فعندما سألوه عن (طالبان)، أجاب ببلاهة أليست فرقة موسيقية في غرب أمريكا (سان فرانسيسكو)، وفي معرض حديثه عن يوغسلافيا ومشاكلها، قال إن الرئيس (تيتو) صديقه وسينسق معه حول كثير من الأمور، وعادة تتطابق رؤى الصحف القومية الكبرى في كثير من الأمور الخارجية، مثلما حصل من امتعاض لسياسة الحرب في فيتنام وعدم تأييدها لغزو غرينادا وتأييد تشكيل التحالف في حرب الكويت، تأييد ضرب أفغانستان، وفبركة الكثير من الصور التي تخدم تلك الأهداف، وكانت تلك الصحف تتقاطع مع السياسة المعلنة في بعض المسائل، أو هكذا يتهيأ لمن يراقب ذلك، فتأييد جمع التبرعات لضحايا المجاعة في القرن الأفريقي وتصوير مآسي الفلسطينيين و ضحاياهم فى أثناء الانتفاضة والسياسة الصهيونية المتعسفة إزاء الفلسطينيين، فبالإضافة لترسيخ صورة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المصالح

العليا الأمريكية والتي يشكل الإعلام أحد أبواقها وأذرعها في آن واحد، هي التي تملي مثل تلك التكتيكات اللازمة، فلتحريك موضوع الاتصالات والحلول الاستسلامية التي بدت ملائمة بعد خفوت تأثير الكتلة الاشتراكية واقتراب نجم الاتحاد السوفييتي من الأفول، كان لا بد من تصوير مأساة الانتفاضة – (كلمة حق يراد بها باطل) – لكي تمهد فيما بعد لمؤتمر مدريد وما آلت إليه من نتائج، والمفارقة بالموضوع الإعلامي تبرز عندما تلتزم الصحف القومية الكبرى وحتى الصغرى المحلية بالإضافة لمحطات التلفزيون والإذاعة بحيادية عقائدية تجاه القضايا الداخلية التي تناقشها باستفاضة، في حين نجدها في القضايا الخارجية، تنحاز إلى الصيغة التي تؤيد مصالح أمريكا العليا، والتي تقودها الشركات الكبرى وتحالفاتها والتي تلتقي مصالحها مع المصالح الصهيونية بشكل كبير، حتى يخيل للمواطن العربي بأن الصهيونية هي من تقود الولايات المتحدة الأمريكية (ليش، 2005).

3.18 الخلاصة:

خلاصة القول، إن وسائل الإعلام التي تشكل جزءاً من صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بل إنها تساعد كثيرا في تنفيذ برامج الدولة خارجيا وداخليا، وأحيانا تمهد لصناعة قرارات ومشاريع مثل **مشروع الشرق الأوسط الكبير** ، من خلال نشره لسلسلة من الاستطلاعات التي توحي باقتراب الناس من مسألة ما وتبنيها، حتى يتم تهيئة المواطن لتقبل ما سيحدث مستقبلا، ومن ناحية أخرى يتيح المجال لأجهزة المخابرات أن ترصد ما يقال حول الاستطلاعات نفسها، إنها جوقة تعمل بالتناغم مع بعض البعض، وبالتالي فان السياسة الخارجية الأمريكية هي في الواقع انعكاس لأنشطة كل من القوى الآتية: وكالة المخابرات المركزية CIA – والمؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون) – والشركات متعددة الجنسيات، غير أننا وفي هذا الإطار النظري للدراسة قد ركزنا على تفاعلات وعلاقات هذه المؤسسات مجتمعة في طرح **مشاريع الإدارة الأمريكية نحو العالم العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير** الذي يتصدر هذه المشاريع حاليا.

الفصل الرابع
مبادرة الشرق الأوسط الكبير

الفصل الرابع
مبادرة الشرق الأوسط الكبير

4.1 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل المتعلق بموضوع البحث مبادرة الشرق الأوسط الكبير، حيثيات ودلالات مبادرة الشرق الأوسط الكبير وعلاقتها بالعالم العربي من حيث مكونات المبادرة وعناصرها الرئيسية في مواضيع الديمقراطية والحكم الصالح أو بناء مجتمع معرفي أو موضوع توسيع الفرص الاقتصادية والإصلاح السياسي، كما يتناول مبادرة **الشرق الأوسط الكبير و** مفهومها وماهية الظروف التي جاءت بها وعلاقتها وانعكاساتها وردود الفعل والتأثيرات التي جاءت بها على العالم العربي.

4.2 تعريف مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

في أوائل شهر فبراير 2004 أشارت مصادر أمريكية إلى مسودة ورقة عمل بعنوان نحو شرق أوسط كبير التي كانت مقدمة لقمة دول الثمانية الكبار، التي تعقد في شهر يونيه من نفس العام، هذا المشروع الذي تترأسه الولايات المتحدة مع غطاء دولي كامل حيث إنها منذ البداية أخذت مشروع الشرق الأوسط الكبير إلي مجموعة الثمانية الكبار – وهم إلى جانبها تشمل ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا وروسيا، واليابان، وايطاليا، وكندا – وهم معا يستحوذون على ثلثي الإنتاج العالمي، وعملت على تبنيهم للمشروع، وبالتالي فقد ضمنت الولايات المتحدة مشاركة الثمانية الكبار في الرعاية، والتمويل، والتنفيذ (أنور، م. 2004).

إن مسودة ورقة عمل مشروع الشرق الأوسط الكبير تتحدث عن **خطة** لتطوير أقطار المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقا، إلى المغرب وموريتانيا غربا، وتستهدف الخطة التي تعتبر بمثابة مشروع مارشال جديد بلدانا غير عربية وغير إسلامية ففيها إيران وأفغانستان وتركيا، وهي إسلامية من حيث ديانة معظم سكانها، ولكنها غير عربية من حيث اللغة والثقافة، كما إنها تشمل إسرائيل التي لا هي عربية ولا هي إسلامية. [1]

[1] وقد كان ذلك المشروع الذي أطلقته الولايات المتحدة، وسمي علي اسم وزير خارجيتها في ذلك الوقت (1945–1950) يهدف إلي إعادة بناء غرب أوروبا، التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ولم تكن إعادة البناء مادية فقط، بل أيضا مؤسسية وقيمية، بعد إن شوهتها عقود من الفاشية والنازية والديكتاتورية. وكان مشروع مارشال، هو الذي أنقذ غرب أوروبا من اجتياح الشيوعية السوفيتية، التي كانت قد اجتاحت شرق أوروبا بالفعل. كما إن المشروع هو الذي مهد لمشروع آخر عملاق داعب أحلام الأوروبيين لمدة قرنين، وهو توحيد القارة الأوربية. وأخيرا هو الذي جنب أوروبا ويلات حرب عالمية ثالثة. فقد صاحب مشروع مارشال الاقتصادي مشروع دفاعي آخر هو حلف الأطلنطي (إبراهيم، س، 2004).

ويبدو أن خبراء شؤون الشرق الأوسط الأمريكيين قد أقنعوا الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته كولين باول بأن المنطقة تعد الأكثر تفجرا وعنفا طوال الخمسين عاما الأخيرة من ذلك لأنها:

- تحتوي علي7% من سكان العالم، التي تؤثر على حوالي 35% من مجموع الصراعات المسلحة في العالم، أي خمس مرات أكثر مما تستحق.
- رغم أن المنطقة تعد الأكثر تفجرا وعنفا ولكن ثرواتها الطبيعية الضخمة، وفي مقدمتها النفط والتاريخ والثقافة العريقة، فأنها ما زالت في ذيل القائمة علي مؤشرات التنمية بين دول ومناطق العالم الأخرى ولا يتفوق على هذه المنطقة في التخلف إلا إفريقيا وجنوب الصحراء.
- ربط تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية العربية لسنتي 2002 و2003 بين هذا التخلف ونقص أو انعدام الحرية والديمقراطية في العالم العربي، فالأنظمة الاستبدادية هي التي تبدد الموارد في مشروعات وهمية ومغامرات خارجية، وتورط بلدانها وجيرانها في صراعات مسلحة بل وقد تجر الدول الكبرى من خارج المنطقة للتورط في هذه الصراعات، حيث استخدمت الولايات المتحدة قواتها المسلحة عشر مرات في منطقة الشرق الأوسط خلال الخمسين عاما الماضية أي بمعدل مرة كل خمس سنوات.
- خلص خبراء منطقة الشرق الأوسط الأمريكيين إلي أن غياب الحرية والديمقراطية والتنمية المتراكمة أدى إلي إيجاد فجوة بين شعوب المنطقة وأنظمتها الحاكمة، مما دفع الشباب إلى الهجرة إلى الغرب، أو إلى التطرف الديني، أو إليهما معا.
- إن حكام المنطقة العربية، بمن فيهم حلفاء وأصدقاء الغرب والولايات المتحدة ، بدلا من تبديد مشاعر الغضب والمرارة والغربة عند الشعوب العربية بالتحول إلى الديمقراطية والحرية وفتح أبواب المشاركة في الشأن العام أمامهم، فإما أنهم أودعوهم السجون أو حولوا غضبهم ومرارتهم ضد الولايات المتحدة وحلفاءهم وأصدقاءهم من الغرب، وبناء على هذه المعطيات وغيرها تم إعداد خطة الشرق الأوسط الكبير لإصلاح وتنمية كل جوانب الحياة فيه من السياسة إلي الثقافة، ومن التعليم إلي الاقتصاد، ومن أنظمة الحكم إلي القضاء إلي المجتمع المدني، بهذا المعني الشامل فان خطة الشرق الأوسط الكبير، تتساوى في طموحها مع مشروع مارشال، سالف الذكر، بل وتتجاوزه (إبراهيم، س. 2004).

بقراءة سريعة نقول: إن المشروع يعتمد في فلسفته علي الترغيب والتهديد فكل من يرحب به، ويندرج تحت مظلته سيحصل علي مساعدات اقتصادية ضخمة وعلي تسهيلات تجارية كبيرة، وعلي تدفقات استثمارية مستمرة، ومن لا يقبل أو يعارض فإنه لن يحصل علي أي من هذه المزايا، بل وقد يُحرم من بعض ما يحصل عليه حاليا، إنها فلسفة الجزرة والعصا المعروفة في العلاقات الإنسانية سواء في تربية الأطفال أو الشؤون الدولية (إبراهيم، س. 2004)، إذا ما هي مبادرة الشرق الأوسط الكبير؟

4.3 الجذور التاريخية لمبادرة الشرق الاوسط الكبير:

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالإستراتيجية الغربية التي تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن 20 (شوقي، م. 1996) فقد استخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902 بواسطة ضابط بحري أمريكي هو الكابتن "ألفريد ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وذلك في مقال له صدر في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام في لندن بعنوان الخليج الفارسي والعلاقات الدولية، ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم، وفي العام نفسه كتب "فالانتين شيرول" مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز سلسلة مقالات من تشرين الأول/ أكتوبر 1902 حتى نيسان / أبريل 1903 بعنوان المسألة الشرق الأوسطية، ثم جمع هذه المقالات في كتاب صدر عام 1903 . وكان موضوع المقالات هو الدفاع عن الهند، وتتالى استخدام التعبير في هذه الفترة فصدر كتاب "هاملتون" بعنوان مشاكل الشرق الأوسط في لندن عام 1909 .

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، استخدم تعبير الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى، وفي أول مارس 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إدارة الشرق الأوسط، مهمتها الإشراف على شؤون فلسطين والعراق وشرق نهر الأردن، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم فأنشىء مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط (مطر، ج. 1986).

وفي الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية شاع استخدام هذا التعبير، وتحت هذا الاسم يدرس العديد من المواد في الجامعات، مع ذلك فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول حدود المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح.

فالبعض يرى أنه يشمل المنطقة التي تمتد من غرب مصر إلى شرق إيران، والتي يسميها أحد الباحثين بغرب آسيا ويحددها معهد الشرق الأوسط بواشنطن بشكل يجعلها تتطابق تماما مع خريطة العالم الإسلامي، أي من المغرب إلى أندونيسيا، ومن السودان إلى أوزبكستان، بينما يعرفها المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص، أما الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية في مجلدها السنوي الذي يصدر تحت اسم سجل الشرق الأوسط بواسطة معهد شيلواح للأبحاث، بأنها تضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوبا، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا (مطر، ج. 1986).

وعند نشوء الكيان الصهيوني في فلسطين بدعم بريطاني صارت شرق الأوسطية إلى جانب مركزيتها الأوربية شديدة الارتباط بعلاقة العرب بإسرائيل، ذلك أن إدراك القوتين الاستعماريتين الفرنسية والبريطانية في النصف الثاني من القرن 19 لخطورة ما عرف بالمسألة اليهودية أي

موضوع رفض تجمعات يهودية عديدة في أوربا الاندماج في الحداثة والعلمانية الغربية، جعلهما يفكران جديا في إقامة وطن للشعب اليهودي أو للأمة اليهودية حسب تعبير "نابليون بونابارت" في أواخر القرن 18، تحققان به أي– فرنسا وبريطانيا– هدفين متقاطعين هما تجزئة المنطقة العربية من جهة، وحل المشكلة اليهودية من جهة أخرى.

ومن ثم وكما يقول المفكر المصري محمد سيد أحمد: "إن (الشرق أوسطية) في أبعادها التاريخية لا تقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي – الإسلامي من جانب، والعالم الغربي – المسيحي / اليهودي (بصفته كلا لا يتجزأ) من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة ثلاثية تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي – الإسلامي من جانب والعالم الغربي والعالم اليهودي الصهيوني، ونخطئ كثيرا لو ضممنا العالم اليهودي – الصهيوني إلى العالم الغربي على وجه الإطلاق دون إدراك أن هناك أوجه تمايز وتباين في الرؤية والهدف والإستراتيجية بينهما، كثيرا ما يغفلها العرب وهم مخطئون ويسيئون إلى أنفسهم، ومما يجدر تسجيله أن لإسرائيل رؤيتها الخاصة في هذا الصدد" (أحمد، م. 1997).

إن الشرق الأوسطية تنسب إلى مركز خارج الشرق الأوسط هو أوربا تاريخيا وإلى الغرب وفيه الآن الولايات المتحدة الأمريكية، قطبه الأكبر، وهي لم تعبر أبدا عن نطاق جغرافي تاريخي محدد على وجه الدقة، بل تعرضت للانكماش والتوسع مع تغير المشاريع الغربية والأمريكية تجاه الوطن العربي والعالم الإسلامي.

ففي إطار سعي بريطانيا وفرنسا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية لحصار المشروع القومي العربي الناصري في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ثم توسيع المفهوم لشمل دول إسلامية غير عربية مثل إيران في عهد الشاه وتركيا بحيث يصبح الشرق الأوسط نطاقا استراتيجيا وأمنيا يقوم على سلسلة من الأحلاف، مثل حلف بغداد عام 1952، ثم مشروع النقطة الرابعة للرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور لملء الفراغ الاستراتيجي بقيادة الولايات المتحد الأمريكية، ثم الحلف الإسلامي عام 1965 .

وهذه السلسلة أدخلت دولا عربية تحكمها أنظمة محافظة موالية – في حينه – للولايات المتحدة الأمريكية مثل الأردن والسعودية والعراق(في عهد نوري السعيد)، وتخرج من نفس النطاق شرق الأوسطي دولا عربية رغم أنها تقع في قلب هذا النطاق مثل مصر وسوريا منذ عام 1958 واليمن منذ عام 1962 .

معنى ذلك أن الشرق الأوسط هو تعبير عن منطقة ذات جغرافية متغيرة، ويدل على ذلك أن المصطلح صار يعبر عن مدلول جغرافي آخر مغاير بعد هزيمة النظام الناصري وتراجع المد القومي العربي عام 1967 على يد إسرائيل والدعم الأمريكي لها، فبعد أن كان يقتصر على

مصر وفلسطين والشام، صار بعد عدوان 1967 وانشغال الحكومات العربية بمهمة إزالة آثار العدوان في إطار قرار مجلس الأمن رقم 242 يشير فقط إلى الحيز الذي تشغله الدول التي دخلت حرب 1967 .

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية تصورا للشرق الأوسط في هذه الحقبة يحصره في الأطراف العربية التي قبلت التسوية السياسية للصراع العربي– الإسرائيلي بقيادة منفردة لواشنطن، ومعها كل من إسرائيل وإيران(في عهد الشاه) وتركيا.

4.4 تطور مفهوم الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:

طرحت نهاية الحرب الباردة مع زوال الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية ضد الغزو العراقي للكويت وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية على المعسكر الاشتراكي دون حرب فرصا عديدة للسير قدما في تطبيق مشروعها المتجدد للشرق الأوسط، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية شاملة لمنطقة آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غربا إلى هضبة التبت شرقا، وتضم تركيا وباكستان وإيران وأفغانستان، حتى أن بعض الاستراتيجيين الأمريكيين ضم الهند إلى الشرق الأوسط الكبير الذي يحمل الصفة الحضارية، أي الإقليم الإسلامي الكبير كما قال رئيس منتدى الفكر العربي الأمير الحسن بن طلال.

ويظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت التعامل مع المنطقة بصفتها الحضارية من خلال رؤية نظرية صدام الحضارات لصمويل هنتغتون التي طرحها عام 1993 (البرصان، أ. 2004). وحاولت واشنطن فرض تصورها شرق الأوسطي بقضايا متداخلة بين بعدها الداخلي وبعدها الإقليمي، مثل: التسلح واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصاديين ومع السعي لتأسيس نماذج للتعاون الاقتصادي والأمني على أسس جيواستراتيجية، وجيو اقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب قضايا ومصادر الصراع الجوهرية، وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وعلى حساب الروابط العربية الإسلامية الثقافية / الحضارية والتاريخية واللغوية، وفي هذا الصدد فقد طرح شيمعون بيريز مشروع الشرق أوسطية في مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية عام 1967 تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد"، ثم أعاد بلورة أفكاره في كتابه الشرق الأوسط الجديد عام 1993 الذي يدعو فيه إلى اختراق العالم العربي من خلال النشاط الاقتصادي للمنطقة العربية، ويقوم على أربعة أسس جوهرية:

1. الاستقرار السياسي في مواجهة الأصولية التي شقت طريقها بسرعة وعمق في كل بلد عربي.

2. التعاون الاقتصادي للتنمية والتطوير المشترك من خلال إنشاء منظمة تعاون إقليمية تحركت على نحو عابر للقومية ... وتكون هي الرد الوحيد على اللأصولية.

3. إشاعة الديمقراطية إقليميا ... لأن الأمم الديموقراطية لا تدخل في حرب ضد بعضها البعض.

4. الهدف النهائي هو خلق أسرة إقليمية بين الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوربية (بيريز، ش. 1994).

لقد وجدت المصالح الأمريكية والإسرائيلية نفسها في إعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال إسرائيل في منطقة تنزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، وتشدد على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية؛ لتخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقا من إسرائيل كنواة ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصاديا وتكنولوجيا وأمنيا ومدنيا (كوثراني، و. 1995).

وفي أكتوبر 1994 احتضنت مدينة الدار البيضاء أول قمة اقتصادية مخصصة لقضايا التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي التي نظمها النادي الاقتصادي العالمي دافوس الموجود بسويسرا، ومجلس العلاقات الدولية الموجود مقره بنيويورك (بوقنطار، ال. (2002).

وقد انعقدت القمة برعاية راعيي السلم في الشرق الأوسط والرئاسة الفعلية للملك الراحل الحسن الثاني، وهي تأتي ضمن مخطط التطبيع الذي دافعت عنه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتوخى في خطابه تجاوز الصعوبات السياسية التي تواجهها عملية التسوية بإجراءات اقتصادية عبر إشراك العرب والاسرائيليين في مشاريع مشتركة للتنمية (مصطفى، ن. 1995).

وفي هذا السياق تمكنت إسرائيل من تحقيق نجاح جزئي بدعم تام من الإدارة الأمريكية وتركيا في مجال التطبيع الاقتصادي وتوقيع معاهدة سلام مع الأردن عام 1994، وتوقيع اتفاقات أوسلو بين أعوام 1993 و1995 مع الفلسطينيين، وبادرت دول الخليج وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها، كما أقدمت دول الخليج العربية تجاوبا مع الوعود والتهديدات الأمريكية على إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة، وهكذا يمكن ملاحظة أن شرق الأوسطية كمشروع أمريكي إسرائيلي صار يتوسع ليشمل مختلف الدول العربية، حيث تم إفهام هذه الدول أن التطبيع لابد أن يتضمن حيزا أوسع، وهذا الطرح التوسعي لشرق أوسطية شدد عليه بوش الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال:إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط، وأن تحل محلها حالة عدم الحرب، إن هذا لن يستمر، لكننا نريد السلام الحقيقي، إني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي، لكن الشرق الأوسطية هذه تعرضت للوقف مرحليا مع مجيء بنامين نتنياهوفي مايو

1996 بسبب سياسات حزب الليكود المتغطرسة والمغالية في القمع الوحشي للشعب الفلسطيني (ثابت، أ. 2004).

4.5 الأبعاد والدلالات الخاصة بمشروع الشرق الأوسط الكبير:

منذ البداية طرحت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها ووجهة نظرها للعالم العربي والإسلامي، بعد **أحداث 11 سبتمبر 2001**، والتي استهدفت رموز قوتها الاقتصادية والعسكرية، وعبرت عن ذلك بمشروع سمته مشروع الشرق الأوسط الكبير، وجعلت له عنوانا كبيرا هو إصلاح وتلقيح الدول العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي بالديمقراطية وقيم العصر، فإدارة الرئيس بوش تضع تصورا لسياسة أمريكا يعول على الاعتقاد بأن تغيير الأنظمة الشمولية بحكومات ديموقراطية في الشرق الأوسط يؤدي إلى تلاشي الإرهاب الأصولي وحل الصراعات الإقليمية، وعلى الرغم من تجذر الاعتقاد الأمريكي بأهمية تعزيز الديموقراطية، فإن الدافع المباشر وراء هذا الاعتقاد الذي طرحته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان إبان ثمانينيات القرن العشرين يكمن في النظرية السائدة بأن الديموقراطيات لا تقاتل بعضها بعضا، صارت هذه النظرية تستخدم لدعم كافة القرارات والتصريحات الصادرة عن إدارة بوش في شأن الشرق الأوسط منذ عام 2003 .(www.ecssr.ac.ae/cda)

أعلنت إدارة بوش عن تصميمها ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الموالية التي تعودت على تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه القضايا وتقديم مصلحتها الاقتصادية معها، غير أن النظم العربية عبرت عن استيائها من التصميم الأمريكي، وذكرت أن الديموقراطية لاتفرض من الخارج مع أن غالبية سياسات وقرارات هذه النظم إنما جاءت وطبقت أساسا بناء على ضغوط وإغراءات خارجية امريكية على وجه الخصوص، يمكن تفسير ذلك من خلال قراءة جوهر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدمته إدارة بوش إلى قمة مجموعة الثماني المنعقدة بولاية جورجيا الأمريكية بين 8 – 10 يونيو 2004، ومن حيث المضمون فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير جاء في سياق مبادرات أخرى، تم الإعلان عنها خصوصا من جانب كاتب الدولة الأسبق في الخارجية الأمريكية "كولن باول" الذي أعلن عن مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية من أجل التنمية والديموقراطية، وهي في زعم باول مبادرة أمريكية تهدف إلى المساعدة في تعزيز الديموقراطية ودور المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط، وكان باول قد طرح مبادرته تلك في إطار محاضرة ألقاها في مركز التراث بواشنطن في دجنبر 2002، ومن الجدير بالذكر أن بأول حاول في جزء من المحاضرة الرد على انتقادات الراي العام العربي للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تفضل دعم أنظمة ديكتاورية مؤيدة لأمريكا على تشجيع تطلعات ديموقراطية، وقد زعم في هذا السياق أن دول الشرق الأوسط قدمت على مدى التاريخ إساهمات لا تقدر بثمن للعلوم والفنون، لكن اليوم توجد شعوب كثيرة

تفتقر إلى الحرية السياسية والاقتصادية وفاعلية المرأة والعلم الحديث التي تحتاج إليها لكي تزدهر في القرن 21، إن سكان المنطقة يواجهون خيارا أساسيا بين كسل وجمود ونهضة عربية تبنى مستقبلا زاهرا لجميع الشعوب (عبد العظيم، أ. 2003).

تأسست مبادرة بأول على وثيقة دراسة علمية في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وما يقوله التقرير وتأخذ به المبادرة هو أن المنطقة العربية تعاني ركودا منبعه التركيبة السياسية والاجتماعية السائدة والتي لم تنجح المجتمعات أو النظم السياسية في تخطيها، وأسفرت تلك التركيبة عن تردي التعليم ووضع المرأة غير الفاعل ونقص الحريات السياسية وأكدت المبادرة أن الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في المشاركة مع مجتمعات المنطقة في تجاوز هذا الركود من خلال هجوم متواز على علله وعناصره الجوهرية أي تنمية التعليم وتصحيح وضع المرأة والإصلاح السياسي الذي يهدف الى بناء المجتمع المفتوح، ويعني المصطلح الأخير وفقا لتحليلات الدكتور محمد السيد سعيد فتح الباب أمام شتى صور المشاركة السلمية وإقرار دولة القانون والتسامح مع المنشقين وإقرار حرية التعبير والاعتقاد وتسوية المنازعات بصورة سلمية داخلية كانت أو خارجية، ومن خلال قراءة لمشروع الشرق الأوسط الكبير يتبين أنه يقترح مبادرات للإصلاح ترتكز على عدة مستويات: المستوى الديموقراطي والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي (صحيفة الحياة اللندنية، 2004/2/3).

فعلى المستوى الديموقراطي يقترح المشروع إذكاء الانتخابات الحرة في البلدان التي تروم ذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية لها فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات وخاصة إحداث معاهد للتدريب على القيادة خاصة النساء وتقديم مساعدة قانونية للأفراد العاديين، كما شجع المشروع على خلق وسائل إعلام مستقلة من خلال تحرير قطاع الإعلام السمعي البصري وبرامج لتدريب الصحفيين المستقلين لمساعدتهم على مكافحة الفساد وإخضاع الحكومات للمساءلة.

على المستوى التعليمي يؤكد المشروع محاربة الأمية عبر عدة جهات وإشاعة نشر الكتب العلمية المترجمة، وإصلاح البرامج والمناهج وتشجيع تدريس إدارة الأعمال، هذا بالإضافة إلى نشر وتعميم استعمال الأنترنت وتوفيرها للجميع، وعلى المستوى الاقتصادي، يدعو المشروع إلى تقوية القطاع المالي وخلق مناطق للتبادل الحر سواء بين دول المنطقة ومحيطها أو بين هذه الدول نفسها، وعلاوة على هذه المبادرات الواردة في المشروع، فإن توجهات الولايات المتحدة إزاء المنطقة تتضمن مخططا يستهدف تحسين صورة الولايات المتحدة المتحدة، من خلال إحداث قنوات إذاعية تلفزية ويمكنها في نفس الوقت منافسة القنوات الأخرى التي تستأثر باهتمام المواطن العربي، والتي تعتبرها غير موضوعية كما هو الأمر بالنسبة لقناة الجزيرة (بوقنطار، ال. 2004).

غير أن المبادرة التي تبنتها الولايات المتحدة وقدمتها إلى قمة مجموعة الثماني المنعقدة بسي آيلاند بولاية جورجيا خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 10 يونيو 2004، أخذت في اعتبارها الانتقادات الموجهة لمبادرة الشرق الأوسط السابق طرحها، فتضمنت إقرارا بأن الإصلاح ينبع من الداخل ويختلف من بلد إلى بلد، وجاء في الفقرة الأولى من مقدمة الصيغة الأخيرة على لسان الدول الثماني: نعلن دعمنا للإصلاح الديموقراطي والاجتماعي والاقتصادي المنبثق من المنطقة، وتبعت ذلك إشارة واضحة إلى عدم فرض إصلاح من الخارج، إن الإصلاح الناجح يعتمد على بلاد المنطقة ويجب عدم فرضه من الخارج، كما تضمنت الصيغة الجديدة للمشروع إقرارا صريحا باختلاف ظروف دول المنطقة، وأن كل بلد في المنطقة يعتبر فريدا، وهذا يوجد تنوعا لابد من احترامه، وأن دعم الإصلاح هو مسعى طويل الأمد (عبد الله، ك. 2004).

غير أن مشروع الشرق الأوسط له أسبابه وتداعياته القديمة الجديدة، فمنذ بداية الخطوط الرئيسية لمشروع الشرق الأوسط الجديد (الكبير) كان هناك دور للمحافظين الأمريكان في هذا المشروع منذ قبل طرحه على دول العالم، وبصياغة قد استمرت حتى بعد وصول المحافظين الأمريكيين الجدد لقيادة السياسة الخارجية والعسكرية، بل انتقلت الى التطبيق العملي منذ مباركة الهجمة التدميرية الإسرائيلية للكيان الفلسطيني، ومتابعها بحرب العراق وما بعدها، فلماذا لم ينتبه العالم العربي؟ ولماذا يقف العالم العربي خارج سياق التطورات التي تتلاحق متدفقة من حولهم اقليميا ودوليا؟ لماذا تسبق الدول العربية دول اقل تقدما وثقافة وحضارة وتاريخا، بل وثراء لتحقيق التقدم والثراء والمكانة دوليا؟ ولماذا يبدو على العالم العربي كلما جاءت كارثة أو أزمة أنهم يتفاجأون ويبدأ رد فعلهم هلعا وغما ثم يتلوه السكون؟ وبالتالي هذا مما يعطي الآخرين حملة مشاريع ومن ضمنهم مشروع الأوسط الكبير، ويبقى السؤال هنا: ألا يستدعي ذلك من الآخرين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت إلى التغيير في العالمين الإسلامي والعربي، تحت شعار: إذا لم يستطع العرب أن يغيروا ما بأنفسهم فلماذا لا نغيرهم نحن؟

4.6 مضمون مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

ينطلق مشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير من حقيقتين غاية في الأهمية: هما: أن هناك تدهورا كبيرا في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفع إلى ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر مما هي عليه الآن، والحقيقة الأخرى هي أن هذه الأوضاع المترهلة تشكل دافعاً قوياً لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف مما يتطلب ضرورة وضع حد لاستشراء هذه الظواهر المقلقة.

وبناء على الحقيقتين السابقتين تنادي المبادرة بضرورة بدء عملية الإصلاح والتغيير في منطقة الشرق الأوسط، والتي تحددها المبادرة بدءاً من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين فضلاً عن ضرورة أن تتكاتف الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف (الشرق الأوسط الموسع، 2007).

وقد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسية كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير هي:

1. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
2. بناء مجتمع معرفي.
3. توسيع الفرص الاقتصادية.

ولتحقيق كل هدف من هذه الأهداف، تحدد المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيل هذا الهدف وكيفية تحقيقه فضلاً عن فرص التعاون التي قد تبديها دول مجموعة الثمانية للاسهام في إنجاز هذه الأهداف، وتركز المبادرة على أهمية أن يكون هناك دور قوي للنساء العربيات في الحياة العامة من خلال فرص التمكين لهن باعتبارهن قوة مؤثرة في المجتمعات العربية.

وتؤكد المبادرة على أن إصلاح الأوضاع العربية هو خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من دول مجموعة الثمانية والدول الأوروبية، وعلى الدول العربية أن تبادر وتعجل بخطوات الإصلاح التي بدأتها قبل أعوام قليلة (الشرق الأوسط الموسع، 2007).

ويقوم المشروع الأمريكي في مجمله على بيانات ومعلومات استقاها من تقريري التنمية البشرية العربية الصادرين عن الأمم المتحدة في العامين الماضيين، ويشير أغلبها إلى أن الأوضاع المجتمعية في العالم العربي باتت في وضع يصعب السكوت عليه، وفضلاً عن رفض الولايات المتحدة لهذه الأوضاع فإنها تصر على ضرورة تسييرها باعتبار أن ذلك هو الضمانة الوحيدة للقضاء على إفرازات هذه المنطقة والتي توجه بالأساس ضد المصالح الغربية والأمريكية تحديداً وذلك حسب وجهة النظر الأمريكية، وترى الولايات المتحدة بأن هناك فرصة تاريخية للنهوض بالمنطقة تتمثل في إزالة نظامي الحكم المستبدين في العراق وأفغانستان مما قد يشجع على مبادرات التغيير السلمي في المنطقة مستقبلاً (شؤون الشرق الأوسط، 2004).

وبالتالي فإنه شأنه شأن غيره من المفاهيم والمشاريع التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب على العراق، أثار مشروع " الشرق الأوسط الكبير" الذي أفصحت عنه الولايات المتحدة أوائل شهر مارس الماضي هواجس ومخاوف عديدة في الأوساط العربية الرسمية وغير الرسمية، وبدا أن الأوساط العربية الرسمية سوف تشهد صيفاً ساخناً مع إقرار هذا المشروع بعد قمة الثمانية أوائل شهر يونيو المقبل، وعلى الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ما زال حبراً على ورق،

غير أن حالة من الغليان والسخونة طغت على مختلف التحركات السياسية العربية، بدءاً من اجتماعات وزراء الخارجية العرب أوائل مارس 2004 وانتهاء بمؤتمر القمة العربية الذي عقد في تونس أواخر الشهر ذاته.

وواقع الأمر فإن هذه المبادرة الأمريكية قد أثارت حالة من الفوضى العارمة في مختلفة الأوساط السياسية العربية بشكل لم يثره أي مشروع أو مبادرة أمريكية أخرى، وللوقوف على طبيعة هذه المبادرة ومضمونها وأهدافها ورد الفعل العربي عليها يجدر بنا تناول العناصر التالية مع ملاحظة أننا سنعرض تقييماً موضوعياً لها (هويدي، الحياة 2004/3/15).

4.7 مؤشرات مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

لقد أصبح واضحا حجم الدلالات التي تنطوي عليها مبادرة الشرق الأوسط الكبير سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو العالم العربي، فبالنسبة للولايات المتحدة فإن المبادرة تعد أخر حبة في عنقود المبادرات الأمريكية التي انهالت على المنطقة في أعقاب **أحداث 11 سبتمبر 2001م**، والتي بدأها كولين باول بمبادرته المعروفة لترسيخ الديمقراطية في العالم العربي ومروراً بمبادرة ريتشارد هاس مدير التخطيط في البيت الأبيض وانتهاء بمبادرة بوش للتجارة الحرة مع الشرق الأوسط، بيد أن المبادرة هذه المرة تبدو أكثر إحكاماً وتفصيلاً وغلفها لهجة جديدة للولايات المتحدة قوامها الجدية والإصرار على إنجاز هذه الروزنامة من متطلبات الإصلاح ومن دلالات المبادرة أيضاً أنها تأتي في وقت عصيب بالنسبة للإدارة الأمريكية، فهي من ناحية ما زالت تتخبط في إنجاز مهمتها وأهدافها في العراق، ومن ناحية أخرى تواجه بضغوط داخلية متزايدة نتيجة لضعف أدائها الداخلي، وعليه كان لابد من الزج بهذه المبادرة للفت الأنظار بعيداً عن تعقيدات الأوضاع في العراق، وبذلك على الرغم من أن المبادرة معدة منذ فترة غير قصيرة، فإنه لم يكن مستغرباً أن تفصح الولايات المتحدة عن مبادرتها في هذا التوقيت تحديداً خاصة مع اشتعال وطيس الحملات الانتخابية المتكررة بدأ بحملة بوش الابن وآل غور ومرورا بحملة "بوش الابن" و"جون كيري" وانتهاء بحملة "باراك أوباما" – "ماكين" للرئاسة، والتي بدا فيها المرشح الديمقراطي أكثر تماسكاً وتأثيراً على الرأي العام الأمريكي من المرشح الجمهوري مما دفع بجون ماكين إلى طرح تعزيز ودعم للمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" في أكثر من مناسبة على صعيد العلاقات الخارجية الأمريكية.

فضلاً عما سبق فإن توقيت إطلاق المبادرة حين صدورها آنذاك كان متزامنا مع حدثين هامين أولهما: أنه تم الإفصاح عنها قبل شهر واحد فقط من انعقاد القمة العربية بتونس أواخر مارس 2004، وربما يكون هذا مقصوداً إلى حد بعيد حيث استهدفت واشنطن من ذلك تنبيه العرب لطبيعة المرحلة القادمة للعلاقات الأمريكية العربية وحتى يستطيع العالم العربي أن يحدد موقفه وخياراته من مبادرة الإصلاح والتأهيل المطروحة، وثانيهما: فهو انعقاد قمة الثماني في شهر

يونيو القادم في "**سي آيلاند**" بالولايات المتحدة ورغبة الولايات المتحدة في حصد تأييد دول القمة ودعمهم للمبادرة بحيث يصطبغ بالجدية والالتزام اللازمين لتفعليها (نور الدين، س. جريدة السفير 2004/3/6).

أما عربياً فتتعدد الدلالات ولا تنحصر فقط في مجرد كون المبادرة صادرة عن الولايات المتحدة مع الأخذ في الحسبان ما تمر به العلاقات العربية الأمريكية من حالة جزر غير مسبوقة، ولعل ما يستوقف المرء في المبادرة أنها جاءت بدون أي إشارة لدور الأنظمة العربية الرسمية في صياغتها أو على الأقل التشاور حول بنودها وأهدافها، وهو وإن كان يتسق مع فكر جوقة المحافظين الجدد المحيطين بالرئيس بوش وما استحدثوه من نمط جديد في التعامل مع العالم العربي يقوم على التجاهل والتجويع القسري للعرب باعتبارهم غير مؤهلين للحوار أساساً، غيرأن هذا الأسلوب في عرض المبادرة قد وفر أولى ذرائع رفضها في المحيط العربي الرسمي تحديداً، وعليه لم يكن غريباً أن تلفظ مختلف دوائر الحكم العربية المبادرة وترفضها تماماً، أما ثاني الدلالات فهي أن العالم العربي بات في وضع يحسد عليه من حيث طرح قضية الإصلاح والتغيير، فبغض النظر عن أهداف الولايات المتحدة من وراء المبادرة فإنها فتحت سراديب الحكم المغلقة منذ أكثر من نصف قرن على مصاريعها أمام رياح التغيير سواء بيد الحكام أو بيد " عمرو"، ولذا شهدت المنطقة العربية همهمات وتحركات غير مسبوقة للحد من التداعيات السلبية من وجهة نظر الحكام للمبادرة.

ثالثاً: فقد كانت المبادرة بمثابة من ألقى بحجر " صوان" في بحيرة من المياه الراكدة حبلي بالسكون والجمود السياسي والفكري، لذا فقد جاءت ردود الفعل عليها مهترئة ومهتزة فهناك من يرفضها ويقدم بديلاً لها وهناك من يهلل لها دون قدرة على الإفصاح بذلك وهناك ثالث غير عابئ بها كغيرها من مبادرات التأهيل والإصلاح، رابعاً: وهو الأهم أن المبادرة توحي بأن الولايات المتحدة لن تتعامل مع العرب بأسلوب العصا والجزرة والموعظة الحسنة من الآن فصاعداً، بل على العكس من ذلك ستتعامل بمنطق فرض الأمر الواقع ويدعم هذا القول التجاهل الأمريكي الصارخ لرأي القادة والحكومات العربية في مسألة الإصلاح فهي لم تتشاور معهم ربما لاقتناعها برفضهم ذلك علانية، في الوقت الذي تتشاور فيه مع الدول الأوربية حول المبادرة بل وتحثهم على تشجيعها، من ناحية خامسة لم تخل المبادرة من مفارقات وضاحة ليس أقلها التجاهل التام لقضايا الشرق الأوسط وملفاتها الساخنة كالقضية الفلسطينية ومستقبل الأوضاع في العراق، وقد كان من المفترض نظرياً أن تولي المبادرة اهتماماً كافياً بهاتين القضيتين على الأقل حفظاً لماء الوجه أمام الشعوب العربية (نور الدين، س. 2004).

4.8 دوافع مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

من الصعب أن يفترض المرء أن الولايات المتحدة حريصة على غرس بذور الديمقراطية في العالم العربي ولذا أطلقت مبادرتها الواسعة كي تدعو للإصلاح الديمقراطي وتحث عليه، ولذا لم يكن غريباً أن تسخر الفئات العربية المختلفة من المبادرة باعتبارها مجرد محاولة جديدة للهيمنة الأمريكية – المدعومة إسرائيلياً – على المنطقة، ويدعم ذلك رصيد زاخر من عدم الثقة في سلوكيات الولايات المتحدة وليس مجرد نواياها فقط، تجاه المنطقة (كيالي، م. 2004).

وعليه يمكن القول إن هناك دوافع عديدة ربما تقف خلف إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير وذلك انطلاقاً من حقيقة أنه ليس هناك مبادرة بدون ثمن، لعل **أول** هذه الدوافع هو محاولة الولايات المتحدة التغلب على البنية الثقافية العربية التي ترى فيه الولايات المتحدة خطراً داهماً عليها وعلى الغرب بشكل عام، فالولايات المتحدة بعد أن حصدت ثمار أحداث سبتمبر باتت على يقين شبه تام بأمرين، أولهما: أن المنطقة العربية هي أكثر المناطق تهديداً لأمنها القومي والأمر الآخر: هو أنه لا بد من تغيير المحتوى الفكري لشعوب هذه المنطقة الذي يوجه رسائل شتى تسير عكس مصالح الولايات المتحدة، وعليه كانت المبادرة أول خطوة في طريق الألف ميل الأمريكي تجاه تغيير أحوال المنطقة دليلنا على ذلك أن الولايات المتحدة لم تكن لتكترث لأوضاع هذه المنطقة لولا تأثرها المباشر بما في المنطقة قبل هذا التاريخ, ولم تكن تتوقف قليلاً أمام البيئة العربية الجامدة طالما ظلت واشنطن آمنة ومطمئنة ويمكن استشفاف هذا الدافع من روح المبادرة ذاتها، والتي تركز كل جهودها لإعادة هيكلية البنية المعرفية الفكرية في المجتمعات العربية بما يعني أمريكياً غرس مبادئ وقيم الليبرالية آملاً في الانعتاق من حال الجمود الفكري التي تسيطر على المنطقة (كيالي، م. 2004).

أما **ثاني** الدوافع من وجهة نظرنا، فهو أن الولايات المتحدة ربما ترغب بالفعل في تغيير الأوضاع المترهلة في المنطقة، ولكن ليس حباً في شعوب المنطقة وتغزلاً في سواد عيونهم، وإنما باعتبار ذلك خطوة نحو ضمان تحقيق مصالحها في المنطقة، بيد أن ما يثير الحيرة والاضطراب معا في هذه المبادرة هو أن الولايات المتحدة لماذا تقلق على مصالحها في الوقت الذي ترتبط فيه بعلاقات وثيقة مع غالبية الحكومات القائمة، بكلمات أخرى إذا كانت المصلحة الأمريكية تتحقق في وجود الحكومات الحالية، فلماذا تصر الولايات المتحدة على مسألة التغيير والإصلاح والتي ربما تقع باتجاه عكس ما ترغبه الوليات المتحدة خاصة إذا ما أسفرت التغييرات عن حدوث تعديلات جذرية في بنية النظم الحاكمة بما يهدد المصالح الأمريكية، أغلب الظن أن الولايات المتحدة باللعب على وتر التغيير في المنطقة تضرب عصافير عدة بحجر واحد، يتقدمها الأهم في تقديرنا الاعتماد على نغمة التغيير كسوط لاذع تشهره واشنطن في وجهة حكومات المنطقة والتي تطالبها واشنطن بالمزيد من المواءمة والالتصاق الموقفي أكثر مما هي عليه الآن بهدف إحكام القبضة بقوة على منابع الكره والحقد تجاه الآخر الأمريكي وفق تصور واشنطن، وهو

مأزق مزدوج ومتناقض في نفس الوقت لساسة البيت الأبيض ففي الوقت الذي ينادي فيها بتغيير المنطقة للديمقراطية يرغبون في بتر أي توجهات أخرى مخالفة لها في الرأي خاصة تلك المرتبطة بتيار الإسلام السياسي، وذلك اعتقاداً منهما بضرورة قهر قوي التطرف والعنف في المنطقة، إضافة إلى ذلك ربما ترى الولايات المتحدة في هذه المبادرة غطاء ومبرر لانخراط أكثر في شؤون المنطقة يسير دخول وخروج الولايات المتحدة في نفوس شعوب المنطقة ويغفر لها خطيئة العراق ويمحو الكثير من خطيئة التحيز الواضح لإسرائيل (هويدي، الحياة 2004/3/15).

ثالثا: ودون استبعاد رائحة الانتخابات في إطلاق المبادرة وتوقيت ذلك فإن الإدارة الأمريكية الحالية دون إغفال القبضة اليمينية عليها، ترغب من وراء إطلاق مبادرتها الإصلاحية تحقيق منافع عدة تبرر إصرارها على طرح المبادرة كحل أخير أمام المنطقة العربية، ولعل أول هذه المنافع هو دمج إسرائيل بشكل قسري في مسألة الإصلاح بما يذيب حالة الجمود الطاغية على العلاقات العربية الإسرائيلية، فالمبادرة وإن لم تكن تتحدث عن حل للصراع العربي الإسرائيلي فإنها ضمنت إسرائيل في مشروع المبادرة باعتبارها محوراً لا غنى عنه في هذا الخصوص، وثاني المنافع وهو مرتبط بإسرائيل أيضاً، هو أن الإدارة الحالية وبافتراض عدم نجاحها في الفوز بولاية رئاسية ثانية فإنها تكون قد نجحت في إجبار أي إدارة أخرى تحل بالبيت الأبيض على السير على نفس نهج الإصلاح باعتباره خياراً استراتيجياً لضمان أمن الولايات المتحدة وبما يضمن تحقيق مصالح إسرائيل بسهولة ويسر.

رابعاً: يبدو أن الولايات المتحدة رأت أنه يجب ألا تنتظر طويلاً حتى تبدأ دول المنطقة بالإصلاح والذي ربما لا يأتي، ولذا فقد بادرت هي بطرح أجندة للإصلاح تتراوح ما بين الوعظ والنصح من جهة والترهيب والتلميح به من جهة أخرى؛ بمعنى آخر فالولايات المتحدة ليست على استعداد لتقبل 11 سبتمبر جديداً فقد تعلمت الدرس ولن يتكرر ثانية ولذا فستبادر هي بالهجوم قبل أن يأتيها، هذا هو المنطق الأمريكي المهيمن على دائرة صنع القرار في البيت الأبيض حالياً، لذا فالإصلاح العربي كما تراه واشنطن لن يصبح مجرد دعوة لينة لأصحاب العقول والضمائر العربية بل هو بالأحرى مطلب هام وخيار استراتيجي للأمن القومي الأمريكي (هويدي، الحياة 2004/3/15).

خامساً: يبدو أن الولايات المتحدة بدأت في تنفيذ بعض خططها التي أضمرتها قبل الحرب على العراق وهي التي تحدثت عنها أقلام عربية كثيرة فيما عرف حينذاك بتغيير خريطة الشرق الأوسط فالولايات المتحدة ومن خلال تجربتها في احتلال العراق قد أيقنت أنه لا بد من بدء مرحلة التغيير الجماعي للدول العربية في نفس الوقت وليس كل دولة على حدة كما كان يدعو بعض أعضاء إدارة بوش من قبل ولذا فالمبادرة شملت مختلف الدول ودعتها جميعاً لبذل جهود

مضاعفة لإصلاح أحوالها (العولمة والشرق الأوسط الكبير، 2007)، (www.almowaten.org).

4.9 رد الفعل العربي على مبادرة الشرق الأوسط الكبير – نظرة تحليلية:

كما جرت العادة العربية فقد هاجت المنطقة من المحيط إلى الخليج فور إعلان الولايات المتحدة عن مشروعها الكبير، ولأول مرة اتفقت الدول العربية حول كلمة واحدة وهي لا للشرق الأوسط الكبير، وتوضح ردة الفعل العربي مدى حال التيه والتخبط التي تسيطر على نظم المنطقة ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل على العكس من ذلك فقد بادرت دول عديدة من المنطقة بإطلاق مبادرات للإصلاح والتغيير وعرض رؤيتها لإصلاح الحال العربي المائل؛ الأمر الذي يدفع إلى التساؤل: أين كانت هذه المبادرة من قبل؟ (كلبرت، ا. 2004).

ويمكن تلمس عموميات الموقف العربي من خلال أحداث الأسابيع القليلة الماضية حيث تفشت حمى جديدة في المنطقة العربية يمكن أن يطلق عليها " حمى المبادرات " حيث تبارت العواصم العربية في تقديم مبادرات إصلاحية لترميم الأوضاع العربية وانطلقت سبع مبادرات إصلاحية من عواصم مختلفة إضافةً إلى المبادرة المصرية السعودية السورية المشتركة والحديث عن مبادرة مصرية منفصلة.. إلخ.

وإذا جاز لنا تحليل دلالات هذه المبادرات فأقل ما يمكن قوله فيها أنها لم تبتعد كثيراً في متنها وأفكارها، عن النسق الفكري العربي إجمالاً، وأغلب الظن أنها لا ترتكن إلى فهم موضوعي وحقيقي لطبيعة المرحلة الراهنة، وهو ما توضحه هذه الدلالات **فأولا** لا تعدو هذه المبادرات عن كونها مجرد ردود أفعال على المبادرة الأمريكية والتي خلخلت أركان الفكر العربي بل هي تعبير صريح عن حال الارتباك التي سادت في أوساط الحكم العربية من جدية الطرح الأمريكي، ولذا فلم ترتكز المبادرات على دراسة متأنية للمبادرة وكيفية الرد عليها، يدعم ذلك تعدد المبادرات وتشرذمها.

وثاني الدلالات أنها دليل واضح على حال التخبط التي تسود الأوساط العربية مع كل متغير خارجي يقترب منها، فلا هي قادرة على صده ولا هي مستعدة للتواكب معه والاستجابة له يدعم ذلك الرفض العربي الصريح والضمني للمبادرة دون تحديد رد عملي قاطع عليها يذر الرماد في عيون الآخر " الأمريكي " وإن كان الرفض في حد ذاته تعبيراً ضمنياً عن صحة بعض ما جاء في المبادرة الأمريكية (كلبرت، ا. 2004).

أما **ثالث الدلالات** وأخطرها فهي أن أغلب مبادرات الإصلاح العربية لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى دور المواطن العربي في التغيير، فأغلبها ينطلق من فكرة تطوير العمل الجماعي العربي المشترك دون أدنى إشارة إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للشعوب العربية، وكأن هذه الشعوب ما هي إلا حقل تجارب لا تقوى على البوح برأيها أو إبداء امتعاضها

لما يحدث، في حين أن المبادرات الأجنبية (الغربية) انطلقت من رؤية خاصة بمصالحها في المنطقة والتي قد تتحقق مع دوران عجلة الإصلاح الشامل في البقعة العربية (سيد احمد، م. 2004).

أما **الدلالة الرابعة** فهي أنه رغم نبل ما تدعو إليه هذه المبادرات والتي تجسد ما حلمت به الشعوب العربية من قبل ورددته في نجواها دون القدرة على البوح به، فإنها قد تصبح وكالمعتاد – مجرد حبر على ورق وحديث صالونات وقاعات حمراء قد لا تسمن ولاتغني من جوع، ليس لعدم توافر إرادة ورغبة حقيقية في تفعليها فحسب وإنما أيضاً لتجاهلها لأمور شتى بعيدة عن أرض الواقع وبعيدة عن هموم العربي اليومية ومزخرفة بأحاديث رسمية مملة تجعل منها مجرد " فاترينة" فكرية فارغة المضمون، وعليه تبدو ملامح الموقف الراهن كالتالي: الولايات المتحدة تضغط وتطالب العرب بإصلاح أحوالهم بيدي " عمرو" والدول العربية تتلكأ وتناور كي تخف لهجة الضغط الأمريكي كما جرت العادة معللين ذلك بضرورة أن يأتي الإصلاح من الداخل وليس من الخارج ولعل المضحك في الأمر وشر البلية ما يضحك – أن العرب منذ أكثر من نصف قرن يرددون نفس النغمة وهي الإصلاح الداخلي والذي لم يتحول يوماً إلى واقع فعلي (مجلة النور، 2004).

إذا فالفجوة بين ما تراه واشنطن للمنطقة وما تراه هذه الأخيرة لنفسها عميقة سواء في شكل الإصلاح أو آلياته فالولايات المتحدة ترى في الإصلاح الشامل ضرورة قصوى وأن يتم ذلك عبر برامج شراكة عربية أمريكية تعيد تأهيل العرب لحكم أنفسهم في حين يرى العرب أن الإصلاح يجب أن يكون تدريجياً ومن خلال العرب أنفسهم أي بأيديهم وليس بأيدي عمرو" أو ليس بإيدي الآخرين، فضلاً عن ذلك تربط الدول العربية بين مسألة الإصلاح وضرورة حل القضية الفلسطينية وإن كان ربطاً ذكياً من باب دفع الولايات المتحدة لتحريك الوضع الراكد في ملف القضية الفلسطينية غير أنه لا يجب أن يصبح شماعة يتشبث بها العرب لتعليق عملية الإصلاح خاصة مع إدراكهم لصعوبة تغيير الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية لا سيما في ظل حالة التوأمة السياسية بين واشنطن وتل أبيب.

4.10 نظرة تحليلية للمواقف العربية:

لقد كان التحدي الرئيسي للمبادرة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير يكمُن في رفض الشعوب العربية له، الرفض الذي لا ينبع من إدارة الظهر للديمقراطية والحريات، بقدر ما هو إدانة للسياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أوضح استطلاع للرأي، أجرته آنذاك مؤسسة أمريكية أن 94% من المصريين لا يثقون بالولايات المتحدة (دار الحياة، 2004)، وفي هذا السياق فإننا نوضح أن المواقف العربية اختلفت فيما بينها، حيث كانت ردود الفعل لكل من المملكة العربية السعودية ومصر متمثلة في التالي:

"رفضت المملكة ومصر ضمنا المشروع الأمريكي، وأعلنتا في بيان مشترك صدر مساء 24-2-2004 في أعقاب زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للرياض، أنهما ترفضان المشاريع المفروضة من الخارج على البلدان العربية والإسلامية. وجاء في البيان: "إن الدول العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث والإصلاح بما يتفق مع مصالح شعوبها وقيمها وتلبية لاحتياجاتها وخصوصياتها وهويتها العربية وعدم قبولها فرض نمط إصلاحي بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج، حيث اتفق الجانبان المصري والسعودي على موقف مشترك بالنسبة لإصلاح الوضع العربي لطرحه في الاجتماع المقبل لوزراء خارجية جامعة الدول العربية بالقاهرة، وشدد ولي العهد آنذاك الأمير عبدا لله بن عبدا لعزيز والرئيس مبارك في بيانهما على أنهما يريدان التوصل إلى استقرار الشرق الأوسط، وأن ذلك يستلزم إيجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية العراق، واتفق الجانبان على أهمية إحياء مبادرة السلام السعودية التي تبنتها القمة العربية في بيروت قبل عامين كمبادرة عربية تدعو لسلام كامل مع إسرائيل مقابل انسحابها إلى حدود ما قبل حرب 1967م، وانضمت سوريا إلي المملكة ومصر في رفض المشروع الأمريكي، حيث أكد وزير الإعلام أحمد الحسن، في تصريحات له رفض بلاده المطلق إجراء أي إصلاحات بإملاءات أو ضغوط خارجية، موضحاً أن القيادة السورية راغبة في إجراء إصلاحات بشكل متوازن ودقيق وعقلاني بعيدا عن الانفعال وعن الضغوط الخارجية، مشيرا إلى أن أي نظام لا يقبل إجراء إصلاحات تحت ضغوط خارجية أو املاءات من الخارج. ورفضت البحرين المشروع الأمريكي على لسان رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي قال في حوار له يوم 27-2-2004 مع اذاعة مونت كارلو: "ان فرض أية وجهة نظر خارجية بشكل منفرد ليس في صالح دول المنطقة" (الداعور، س. 2006)، كما أعرب وزير الخارجية السوداني مصطفى إسماعيل عثمان، لدى وصوله للقاهرة لحضور اجتماع لجامعة الدول العربية، عن رفض بلاده للمبادرة الأمريكية، وقال إسماعيل: "إن كل الدول العربية مع الإصلاح حيث بدأنا في إصلاح الجامعة العربية وفي إصلاح داخلي في دولنا... لكن العرب يرفضون الإصلاح الذي يفرض من الخارج" (http://www. swissinfo.org).

ومن جانبها رفضت إيران المشروع الأمريكي حيث قال وزير دفاعها علي شمخاني: (ان هذه الديمقراطية رأيناها في الأنظمة الدكتاتورية المدعومة أمريكيا)، وسبق أن انتقد وزير الخارجية اللبناني جان عبيد المبادرة الأمريكية عقب لقائه في القاهرة بالرئيس المصري حسني مبارك حيث قال: "إن خطوات الإصلاح لا يمكن أن تكون مرهونة برضا أو غضب هذه الدولة أو تلك"، وناشد الدول العربية التوصل إلى تفاهم مشترك من خلال الحوار في مواجهة المبادرة الأمريكية،

وأضاف: "ما يجري في هذا الشأن يعد تجاوزا لكيانات قائمة، ولا يمكن تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة إلى دول المنطقة"، موضحاً أن الديمقراطية هي تراكم وممارسات نابعة من تراث الشعوب، وإلا فإنها لا تكون ديمقراطية سليمة، وأشار عبيد إلى أن كل ما طرح بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يمكنه إسقاط (الجدار العنصري) الذي تشيده إسرائيل في الضفة الغربية، أو حمل إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، واعتبر خلو هذا المشروع من الحل الشامل والعادل للصراع العربي الإسرائيلي أمرا صارخا لأنه لا يمكن قبول مشروع أحادي متفرد حسب قوله، ومن جهته هاجم أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى ما وصفه: " *بالمبادرات الناقصة غير المتوازنة والمثيرة للشكوك لتغيير خريطة الشرق الأوسط* "، وانتقد عدم تطرق هذه الخطط والمبادرات إلى القضية الفلسطينية .

وقال موسى في تصريحات صحفية: "إن المبادرة الأمريكية سطحية وغير كاملة ولا تتعامل مع الحقائق"، وأوضح انه ليس هناك أي سبب لرفضها كونها تدعو إلى الديمقراطية، وأضاف: "أن هناك عدة مبادرات أمريكية لم تبحث مع العرب ولم تجر استشارتهم بشأنها لكي يحددوا موقفهم منها"، وفي حقيقة الأمر فإنه لا يوجد فرق بين مشروع جورج بوش (الشرق الأوسط الكبير) وبين مشروع شيمعون بيريز (الشرق الأوسط الجديد) لأن أهداف المشروعين واحدة: فرض الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة وتطويع العالمين العربي والإسلامي لخدمة المصالح الأمريكية الإسرائيلية (بيريز، ش. 1994).

لقد أصبح واضحا أن المشروع الأمريكي هو نسخة منقحة من المشروع الإسرائيلي الذي طرحه شيمعون بيريز ودونه في كتابه الذي ذكرناه في البداية (الشرق الأوسط الجديد)، حيث أن كلا المشروعين يحاولان القفز على المشكلات الأساسية التي تعانيها المنطقة ويكتفيان بوصف الشعارات الجاهزة التي لا تساعد على مواجهة التحديات القاسية التي تحاصر الشعوب العربية والإسلامية، تلك التحديات التي تشكل المصدر الأساسي لانتشار تيارات التطرف واندلاع موجات العنف وتأخر تنفيذ خطط التنمية، فقد خيل لبيريز أن إسرائيل قادرة على تحقيق الهيمنة على مقدرات المنطقة عبر البوابات الاقتصادية بعد أن فشلت في ذلك عن طريق الحروب العدوانية والأطماع التوسعية، دون الأخذ في الاعتبار أن السلام العادل والشامل والاعتراف الإسرائيلي بحقوق الشعوب العربية هو الجسر الأول والأخير لأي تعايش حقيقي بين دولة الاحتلال الصهيونية وبين الدول العربية والإسلامية، وان نجاح تجربة العيش بعيدا عن العدوان والحروب يفتح أبواب التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية، ويؤدي إلى قيام شرق أوسط جديد ينعم بالأمن والسلام والاستقرار (بيريز، ش. 1994)، ولكن أحلام بيريز بشرق أوسط جديد تبددت بانهيار اتفاقات أوسلو واندلاع الانتفاضة الفلسطينية المباركة، بسبب رفض إسرائيل

تسديد استحقاقات السلام وتصعيدها للقمع والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ولا نخال مشروع بوش حول الشرق الأوسط الكبير سيكون أوفر حظا من مشروع بيريز (www.al-jazirah.com/magazine) .

4.11 تقييم موضوعي لمبادرة الشرق الأوسط الكبير :

من بديهيات الأمور ألا يتم التقييم إلا بعد التنفيذ، ولذا يصبح من الغبن أن نطلق أحكاماً على أمور لم تتحقق بعد حتى وإن كانت غير جادة، وعليه تصبح المبادرة الأمريكية – رغم التحفظات الأولية عليها – عرضةً للنقاش الهادئ والطرح الجاد بعيداً عن الانفعالات اللحظية التي تضيع الهدف من أي محاولة لكشف الأخطاء والعيوب والعربية.

ومن أجل الوقوف على تقييم موضوعي لهذه المبادرة يجدر بنا طرح ثلاثة تساؤلات قد تفيد في هذا الخصوص:

- ما الوضع العربي إذا لم تطلق المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير؟
- ما الوضع العربي بعد إطلاق المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير ؟
- ماذا تريد الشعوب العربية من المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير ؟

بالنسبة للتساؤل الأول هو أنه لو لم تصدر الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها للشرق الأوسط الكبير لظلت الأوضاع كما هي عليه ولما شاهدنا تحركات سياسية غير معهودة بالأوساط العربية الرسمية وكلمة السر فيها هي الإصلاح، وعليه تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ضربت نظم المنطقة بزلزال متوسط المدى كشف عوراتها ودفعها نحو التعامل نحو قضية الإصلاح من منظور أكثر واقعية أكثر من ذي قبل، والأكثر من ذلك إن إطلاق المبادرة الأمريكية لم يخرج قضية الإصلاح إلا النور فحسب، ولكنه وضع يديه على قضايا وموضوعات بالغة الحساسية في البيئة العربية بمختلف مكوناتها ورغم إدراك الجميع لهذه القضايا والموضوعات إلا أنها لم تكن لتلقى الاهتمام اللائق بها قبل أن تظهرها مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

أما بالنسبة للتساؤل الثاني فيمكن القول أن الوضع بعد إصدار المبادرة قد تغير نسبياً – أو من المفترض له ذلك – فحديث الإصلاح بات من بديهيات الحياة اليومية في العالم العربي وذلك بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع المبادرة، وعليه فالمبادرة ليست كلها شروراً، فعلى الأقل إنها قد أفصحت عما يدور بخلد الشعوب العربية وما تتمناه منذ سنوات طويلة دخلت فيها فكرة الإصلاح ذاتها في أطوار من الجمود والسكون ولم يكن لأحد أن يقوى على إحيائها من جديد، أما ثالث التساؤلات وأهمها فإننا نرى الشعوب العربية بأسرها ترغب في التغيير والإصلاح كمبدأ في حد ذاته وبغض النظر عن تحفظاتها عن المبادرة لمجرد أنها صادرة عن الولايات

المتحدة الأمريكية، فهذه الشعوب هي نفسها الشعوب الذي كان أكثر من ستين بالمائة من شبابها يحلم بالسفر إلى الولايات المتحدة (شؤون الشرق الأوسط، 2004).

وبغض النظر عن اتفاقها أو اختلافها مع الإدارة الأمريكية الحالية وسلوكياتها الشاذة فإن الشعوب العربية لا تنظر للإصلاح باعتباره مطلباً أمريكياً بقدر ما هو احتياج داخلي ملح تحلم به قطاعات عريضة من هذه الشعوب، لذا فإن الشعوب العربية تتوق للتغيير والإصلاح بالدرجة التي تجعلها تتغاضى عن مصدر التغيير وآليته ويدفعها الرصيد الهائل من عدم الثقة في البيانات ورؤى الحكومات العربية، فهي لا تعبأ كثيراً بما يقوله الزعماء والقادة ليس لافتقادها الثقة في بيانات الإصلاح والتي لا تختلف كثيراً عن بيانات الشجب والإدانة، وأيضاً لأنها تتم في غرف معزولة وتصب في قوالب جامدة بعيدة كل البعد عن هموم الناس وواقعهم اليومي، وسرعان ما تتصدع مع أول خلاف عربي عربي، فالهوة بين حديث القادة والشعوب كبيرة للغاية ويصعب ردمها ببيان إصلاح أو عهد تغيير أو بلاغ لقوم لا يفقهون، ولو سمع رأي الشعوب في مسألة التغيير والإصلاح لطارت رؤوس وقضت مضاجع وهدمت بيع وصالونات، ولا يسقط ما سبق كون المبادرة الأمريكية لن تراعي خصوصية البلدان العربية ولم تحدد بشكل واضح كيف تتعامل مع هذه القضية ما أفقدها الكثير من التأييد الشعبي، فإذا كان لا خلاف حول مسألة الإصلاح في حد ذاتها فإن هناك خلافاً حول كيفية هذا الإصلاح. وربما يكفي الشعوب العربية مؤقتاً أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير قد وضعت يدها على جروح عربية لم تندمل لطالما نوه إليها الكثيرون من قبل، وأقل ما يقال عن هذه المبادرة أنها كشفت أن الأوضاع العربية باتت مطروحة للنقاش بشكل أكبر بكثير عن ذي قبل وقد سحبت من فوقها عباءة الاستحياء والخجل التقليدية، وبات الحديث عنها من مسلمات المرحلة الراهنة بل من نوافلها اليومية، ويظل الخلاف فقط حول " أي مبادرة إصلاح نأخذ وأي نهج تغيير نتبعه أم أن كل ما هو أمريكي حرام " (النجداوي، أ. 2006).

ومن هنا فإنه أصبح واضحا على أن أحداً من العناوين التي تطرحها واشنطن ما سمي بـ "مبادرة " – هو ما يتعلق بـ " تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح" – لها مغزى خاص بالمصالح الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية عموما تجاه المنطقة العربية حيث تقول حول ذلك "بأن الديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق بداخله التنمية وان الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير...، واعتماداً على تقرير مركز بيت الحرية (FREEDOM HOUSE) يصفون "إسرائيل"على أنها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير بأنها "البلد الحر " وإن البلدان العربية تقع في أدنى درجات الحرية ولا تتقدم في هذا السياق إلا على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وقد يكون هناك بعض من الصحة في هذه الفقرة الأخيرة بالنسبة للبلدان العربية، وأما بالنسبة

"لإسرائيل" فإذا كانت حقيقة تعطي هذا القدر من مظاهر الحرية لسكانها اليهود وبرغم التمييز بين اليهود الأوروبيين والشرقيين، فإن من الواضح على أنها تحرم فلسطينيي ال 48 من أبسط الحريات بل وتجردهم منذ عام 1948 من حقوقهم المادية والإنسانية، وفي نفس الوقت فالاحتلال الإسرائيلي مازال يحتل الضفة الغربية وغزه ومناطق عربية أخرى مجاورة ويمارس فيها منذ عام 1967 أقسى أنواع العنف والبطش والقهر بما يدخل في مفاهيم جرائم الحرب والإبادة، وقد صدرت العديد من القرارات الدولية بإدانة تلك الممارسات فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ولا زالت ترعى وتدعم الاحتلال الإسرائيلي مادياً ومعنوياً وتحول باستعمال حق الفيتو دون صدور قرارات تستنكر ممارساته، والمشروع الأمريكي الأخير باستناداته لا يتورع أن يقرر بأن ("إسرائيل" البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يصنف بأنه – حر –) وربما المقصود بكلمة " حر " في نظر الولايات المتحدة الأمريكية انه يمارس بحرية جرائمه بحق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية عامة !؟ وهو ما يمثله الواقع فعلاً (النجداوي، أ. 2006)، لذلك نجد بأن مشروع **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** ينطلق من حقيقتين غاية في الأهمية هما:

1 – أن هناك تدهورا كبيرا في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفع إلى ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر مما هي عليه الآن.

2 – والحقيقة الثانية هي أن هذه الأوضاع المترهلة تشكل دافعاً قوياً لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف مما يتطلب ضرورة وضع حد لاستشراء هذه الظواهر المقلقة. وبناء على الحقيقتين السابقتين تنادي المبادرة بضرورة بدء عملية الإصلاح والتغيير في منطقة الشرق الأوسط والتي تحددها المبادرة بدءاً من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين فضلاً عن ضرورة أن تتكاتف الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق فقد عملت الأجهزة الأمنية الأمريكية منذ البداية تكتيكا إعلاميا على تسريب نص ما سمي بـ " **مشروع الشرق الأوسط الكبير**" بهدف التمهيد لتطبيق بل وعلى الأصح فرض رؤيتها على الجميع وبما يتفق مع مصالحها ومصالح " حلفائها " في الساحة الدولية وبخاصة المنطقة العربية تجاوزاً على مفهوم الوطن العربي الذي كان هدفاً قومياً للجماهير العربية، فاختاروا هم ابتداء أن يطلقوها عليها عن سابق تصور وتصميم مصطلح " الشرق الأوسط "، ثم توسيع ذلك المصطلح وليس عبثاً وذلك بإضافة عبارة " الكبير" أو "الأعظم" ليضيفوا بذلك إلى خارطة الشرق الأوسط "إسرائيل" ثم أقطارا مثل تركيا وإيران وربما أفغانستان وباكستان، ومن يدري كيف تتطور المصالح المحكومة بالرؤية الاحتكارية الرأسمالية العالمية أولاً، لشمول مناطق أخرى عبر البحار وخارجها في مسلسل تآمر "العولمة" الذي تم الإعلان عنه في العقد الأخير من نشوة وانفراد وهيمنة الإمبراطورية الأمريكية وتطلعاتها المستمرة (ليش، د. 2005).

4.12 أهمية ودور مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

تردد مصطلح الشرق الأوسط الجديد وهو سبيل مجموعة من المصطلحات الأخرى مثل النظام العالمي الجديد، الشرق الأوسط الكبير، وقد ظننا أن مثل هذه المصطلحات قد دفنت بلا رجعة. ولكن بعد الهجوم الإسرائيلي على لبنان في الحرب الأخيرة 2006م، أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية أن **الشرق الأوسط الجديد (الكبير)** سيولد من رحم هذه الحرب، فما هو هذا **الشرق الأوسط الجديد؟** هل هو بالفعل جديد؟! يمكن القول بكثير من الاطمئنان إن الإستراتيجية الغربية تجاه العالم الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر تنطلق من الإيمان بضرورة تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى دويلات إثنية ودينية مختلفة، حتى يسهل التحكم فيه، وقد غُرست "إسرائيل" في قلب هذه المنطقة لتحقيق هذا الهدف، فعالم عربي يتسم بقدر من الترابط وبشكل من أشكال الوحدة يعني أنه سيشكل ثقلا إستراتيجيا واقتصاديا وعسكريا، ويشكل عائقا أمام الأطماع الاستعمارية الغربية و دورها الوظيفي، كقاعدة للمصالح الغربية، إما في إطار عالم عربي مقسم إلى دويلات إثنية ودينية بحيث تعود المنطقة إلى ما قبل الفتح الإسلامي، أي منطقة مقسمة إلى دويلة فرعونية في مصر وأخرى أشورية بابلية في العراق وثالثة آرامية في سوريا ورابعة فينيقية في لبنان، وعلى القمة تقف دولة عبرية متماسكة مدعومة عسكريا من الولايات المتحدة في فلسطين ففي إطار التقسيم تصبح الدولة الصهيونية الاستيطانية، المغروسة غرسا في الجسد العربي، دولة طبيعية بل وقائدة، فالتقسيم هو في واقع الأمر عملية فى قلب الوطن العربى، وكما قال شمعون بيريز: "لقد جرب العرب قيادة مصر للمنطقة مدة نصف قرن، فليجربوا قيادة إسرائيل إذن"، وهذه هي الرؤية التي طرحها برنارد لويس منذ السبعينيات وتبناها المحافظون الجدد، وتدور السياسة الأميركية في إطارها، ويبدو أن الولايات المتحدة بعد أن ذاقت مرارة الفشل في العراق وأفغانستان قررت أن تعهد "لإسرائيل" بتنفيذ مخططها الاستعماري بحيث تقوم بتدمير لبنان وحكومتها فيتحول لبنان إلى بلد ديمقراطي على الطريقة العراقية، أي يدور في فلك المصالح الأميركية وتتساقط قطع الدومينو العربي الواحدة تلو الأخرى، كما تنبأ برنارد لويس، وقد أكد وليام كريستول (من المحافظين الجدد) أن هذه فرصة للولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة مرة أخرى في المنطقة، وفي مقال بعنوان الولايات المتحدة متواطئة مع "إسرائيل" في تحطيم لبنان يقول المعلق الأميركي بول كريغ روبرتس (الموقع الإلكتروني 25 يوليو/ تموز 2006)، إن ما نشاهده في الشرق الأوسط هو تحقق خطة المحافظين الجدد في تحطيم أي أثر للاستقلال العربي، والقضاء على أي معارضة للأجندة الإسرائيلية، وهذا التصور للشرق الأوسط ينطلق من تصور أن التاريخ متوقف تماما بهذه المنطقة، وأن الشعب العربي سيظل مجرد أداة بيد معظم حكامه الذين ينصاعون انصياعا أعمى للولايات المتحدة، وأن هذا الشرق العربي مجرد مساحة أو منطقة بلا تاريخ ولا تراث مشترك تقطنها جماعات دينية وإثنية لا يربطها رابط وليس لها ذاكرة

تاريخية ولا إحساس بالكرامة، فالعربي مخلوق مادي اقتصادي تحركه الدوافع المادية الاقتصادية (عبد الفتاح، ال. 2007).

هذا هو الإطار الذي يتحرك داخله رالف بيترز، وهو ضابط متقاعد يحمل رتبة مقدم، وضع مخططاً لإعادة تقسيم الشرق الأوسط (في مقال نشر بمجلة القوات المسلحة الأميركية في عدد يونيو/ حزيران 2006، نقلا عن مقال لبيان الحوت الشرق الأوسط الجديد مشروع أميركي محكوم بالفشل 2006/8/9)، ولا تعود أهمية المقال إلى عمقه أو إمكانية تحققه، وإنما إلى أنه يبين ما الذي يدور في خلد دعاة الشرق الأوسط الجديد، خاصة وأن الذي كتبه شخص مسؤول كان يعمل بالاستخبارات العسكرية الأميركية، ينطلق بيترز مما يسميه الظلم الفادح الذي لحق بالأقليات حين تم تقسيم الشرق الأوسط أوائل القرن العشرين (يقصد اتفاقية سايكس بيكو) مشيرا إلى هذه الأقليات بأنها الجماعات أو الشعوب التي خدعت حين تم التقسيم الأول ويذكر أهمها: الأكراد، والشيعة العرب، كما يشير إلى مسيحيي الشرق الأوسط، والبهائيين والإسماعيليين والنقشبنديين، ويرى بيترز أن ثمة كراهية شديدة بين الجماعات الدينية والإثنية بالمنطقة تجاه بعضها بعضا، وأنه لذلك يجب أن يعاد تقسيم الشرق الأوسط انطلاقا من تركيبته السكانية غير المتجانسة القائمة على الأديان والمذاهب والقوميات والأقليات، حتى يعود السلام إليه، (والنموذج الكامن هناك هو الدولة الصهيونية القائمة على الدين والقومية وامتزاجهما)، ثم يقدم بيترز خريطته للشرق الأوسط الجديد فيتحدث عن تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء، دولة كردية بالشمال، ودولة شيعية بالجنوب، ودولة سُنية بالوسط ستختار الانضمام إلى سوريا مع مرور الزمن، ويصف المقدم المتقاعد السعودية بأنها دولة غير طبيعية، ويقترح أن يقتطع منها كل من مكة والمدينة المنورة حتى تنشأ فيها دولة إسلامية مقدسة على رأسها مجلس يترأسه بالتناوب أحد ممثلي الحركات والمدارس الإسلامية الرئيسية، أي أن يكون المجلس نوعا من فاتيكان إسلامي أعلى، كما يقترح إضافة الأرض المقتطعة من شمالي السعودية إلى الأردن، وأن تقتطع أرض من جنوبي البلاد كي تضاف إلى اليمن، وأما شرقى البلاد فلن تسلم أيضا من المقص، إذ تقتطع منها حقول النفط لمصلحة دولة شيعية عربية، أما المملكة الأردنية الهاشمية فستحتفظ بأراضيها وتضاف إليها أرض من شمالي السعودية، كما سيرتبط مستقبل الضفة الغربية بها، أما الإمارات فيطلق السيد بيترز عليها اسم الدولة المدينية (تشبها بالمدن اليونانية قديما) وقد يُدمج بعضها مع الدولة العربية الشيعية التي تلتف حول الخليج الفارسي، وستصبح قوة توازُن مقابل الدولة الفارسية لا حليفا لها، أما دبي فيتكرم عليها بالسماح كي تبقى مسرحا للأغنياء، وأما عُمان والكويت، فتحتفظ كل منهما بأراضيها، ويفترض أن إيران وفقا لهذا المشروع ستفقد الكثير من أراضيها لصالح أذربيجان الموحدة، وكردستان الحرة، والدولة الشيعية العربية، وبلوشستان الحرة، لكنها تكسب أراضي من أفغانستان حول هيرات، ويطرح رالف بيترز تصوره بأن إيران سوف تصبح في

النهاية بلدا إثنيا فارسيا من جديد. ينتهي السيد بيترز إلى "أن تعديل الحدود بناء على رغبات الناس قد يكون مستحيلا، لكنه من الممكن أن تنشأ حدود جديدة مع الزمن، فتعديل حدود الشرق الأوسط الأكبر بناء على روابط الدم الطبيعية والعقيدة الدينية، ضرورة ملحة لحقن الدماء! ومن هنا تصبح مسؤولية الولايات المتحدة وحلفائها مهمة في ذلك! ويختتم الرجل مخططه بقوله *"سيستمر جنودنا"* ، رجالا ونساء، في الحرب من أجل الأمن والسلام ضد الإرهاب، من أجل فرصة نشر الديمقراطية، ومن أجل حرية الوصول إلى منابع النفط بمنطقة مقدر لها أن تحارب نفسها" (www.almowaten.org. 2004).

وهذا التصور للشرق الأوسط الجديد لصيق للغاية بالرؤية "الإسرائيلية" منذ بدايتها، فقبل إنشاء "إسرائيل" بعدة أعوام قال بن غوريون إن عقب أخيل (أي نقطة الضعف) في الائتلاف العربي هي سيادة المسلمين في لبنان فهي سيادة زائفة، يمكن بسهولة قهرها، وبدلاً من ذلك ستقوم دولة مسيحية تكون حدودها الجنوبية على نهر الليطاني، وستكون "إسرائيل" على استعداد لتوقيع معاهدة مع هذه الدولة، وبعد أن نكسر الفيلق العربي وضرب عمان بالقنابل، سوف يكون ***بالإمكان إزالة دولة الأردن*** ، وبعد ذلك سوف تسقط سوريا، وإذا اجترأت مصر على ***محاربتنا*** فسوف نقصف بورسعيد والإسكندرية والقاهرة، وهكذا ننهي الحرب ونقضي قضاء مبرماً على مصر، وآشور بالنيابة عن أسلافنا، وقد حاول شارون وضع الجزء الخاص بلبنان في هذا المخطط موضع التنفيذ عام 1982، ولكن المقاومة اللبنانية اضطرته للانسحاب إلى الجنوب ثم إلى "إسرائيل"!، ولكن شارون نجح بعد ذلك في تحقيق التطابق الكامل بين السياسة الإسرائيلية والسياسة الإمبراطورية الأميركية بإعلان حرب لا نهاية لها ضد الإرهاب، كما نجح في الجمع بين سياسة التوسع الاستيطاني وضم الأراضي ونهج الفصل العنصري ووافقته الولايات المتحدة على ذلك ودعمته، وقد أعطى هذا دفعة للأوهام الإسرائيلية مرة أخرى. انظر علي سبيل المثال إلى موقف جيورا آيلاند رئيس شعبة العمليات بالجيش الإسرائيلي سابقاً، والرئيس السابق لمجلس الأمن الوطني المسؤول عن وضع الإستراتيجية الأمنية "لإسرائيل"، فقد طرح خطته لإعادة تنظيم الشرق الأوسط (في حديث له مع آري شفيط من صحيفة هآرتس) فاقترح ضم 12% من الضفة الغربية (600 كلم2) إلى "إسرائيل" و 600 كلم2 أخري من مصر تُضم إلى قطاع غزة ويوطن فيها مليون نسمة (لإقامة ميناء بحري ومطار دولي) على أن تعطى مصر 150 كلم2 في النقب تعويضاً لها، وقد قام عبقري آخر وهو جاي بخور (جريدة يديعوت أحرونوت يوم 2006/7/27) بتقديم خطته لإعادة صياغة الشرق الأوسط، والخطة لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الأحلام المتورمة، ولكنها مع هذا تعطينا فكرة عما يدور في خلد الولايات المتحدة وإسرائيل، فالمقال يزعم أن هذه الحرب تدافع عن جوهر الغرب، دون أن يذكر لنا ما هو هذا الجوهر؟ وهل الهدف من هذه الحرب هو إقامة العدل وتحقيق السلام أم فرض الهيمنة ونهب الشعوب؟، إن حرب بوش

ليست حربا ضد الإرهاب، وإنما هي عباءة يغطي بها خداع المحافظين الجدد، فهي ليست حربا ضد الإرهاب بل هي حرب ضد العالم العربي التي لا تحكمه دمى أميركية ومن حقنا أن نتساءل: هل ما تزال الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" غارقتيين في الأحلام المتورمة الخاصة بالشرق الأوسط الجديد أو كما يسمونه **بالشرق الأوسط الكبير** بعدما حدث في لبنان؟" (ألمسيري، ع. 2007).

4.13 نظرة تحليلية على مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

تمتاز المشاريع الأميركية بطابعها البرجماتي الذي يبعدها عن الإيديولوجيات، والذي يضعها في حالة من التبدل المستمر تجعل من دلالات المصطلح السياسي الأميركي دلالات متغيرة بحسب الظروف، من هنا فإن الخطأ الأول في التعاطي مع المشاريع الأميركية هو خطأ إعطاءها دلالات ثابتة ومحددة (إيديولوجية)، فقد طرح الأميركيون فرضيات النهاية (التاريخ والقوميات والأيديولوجا والأنثروبولوجيا وغيرها) ثم طرحوا العولمة ووضعوا لها المؤسسات الدولية ليعودوا فيطرحوا صدام الحضارات ويعيدوا سياسة الأحلاف بما يشكل تراجعاً تاماً عن الأطروحات السابقة، ومن هنا دعوتنا كانت إلى تجنب قراءة مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة إيديولوجية، وتقوم حجتنا على ضرورة طرح التساؤل التالي حول أي مشروع أو مصطلح أميركي: هل تتمسك الولايات المتحدة بهذا المشروع لو هو تعارض مع مصالحها؟. والجواب هو دائماً النفي، وعليه فإن أي مشروع أميركي قابل للتعديل حتى الانقلاب لو هو تعارض مع المصلحة الأميركية ، وفي رؤيتنا الشخصية أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يحقق وجوهاً عديدة للمصالح الأميركية لكنه يتطلب تضحيات لا تشجع البرجماتية على تقديمها، ومن هنا نرى أن الولايات المتحدة بدأت بالتراجع عن هذا المشروع، حيث انه من عادة التاريخ أن يقوم المنتصر بإعادة ترتيب الجغرافيا، من هذه العادة تغيرت خارطة العالم عبر معاهدة فرساي عقب الحرب العالمية الأولى، وتم تقاسم أوروبا والعالم عقب الحرب العالمية الثانية، وعليه فإن الطموح الأميركي لتغيير الجغرافيا وتحديداً في منطقتنا هو طموح ينسجم مع المنطق التاريخي، وهو كان قد بدأ مع سقوط جدار برلين وتعامل معه العالم (أوروبا وتنازلاتها السياسية والاقتصادية في حرب كوسوفو وغيرها) ودول المنطقة بصورة برجماتية واقعية، وأستمر هذا التعامل لغاية إصرار جورج ووكر بوش على تحويل أميركا إلى دولة تحصل على ما تريده بالقوة وليس بالطلب، مما يعني تحويل الحلفاء الأميركيين إلى مجرد زوائد إستراتيجية، وهو أمر ينطبق على كافة الحلفاء بدءاً بأوروبا وصولاً إلى أصدقاء أميركا من العرب. ووصلت فلسفة القوة البوشية (نسبة إلى جورج بوش الابن) إلى قمتها عبر الحرب على العراق التي تذكر بالمقولة الصينية المذكورة أعلاه (النابلسي، م. 2005).

إن اصطلاح الشرق الأوسط الكبير أو الجديد برز كنتيجة من نتائج أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001م، لكنه كان موجودا قبل ذلك في أطروحات سياسيين وكتاب أميركيين

وإسرائيليين، وأعادت واشنطن إنتاج المصطلح خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان فيما باتت تعتبره الوقت المناسب للانتقال باتجاه الخطوة التالية التنفيذية من مشروعها لإرساء معالم قرن أميركي بدءا من هذه المنطقة.

4.14 مشروع الشرق الأوسط – من المشروع الجديد إلى الكبير:

بدأ مصطلح (الشرق الأوسط) في التداول السياسي والفكري في خمسينيات القرن الماضي، وكان هدفه المباشر فرض هوية جديدة على أبناء الأمة تتلاشى فيها أو تضيع المرجعية العربية لصالح وعاء فضفاض تمت تسميته بالشرق أوسطية، ويتحول الوطن العربي الجامع بكل مكوناته الثقافية والسياسية والحضارية إلى واقع جغرافي مختلف غايته إدخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران في ما يسمى بالإقليم الشرق أوسطي تمهيدا لإضفاء الشرعية في إطار الإقليم على كيان آخر هو "إسرائيل"، نعم لقد سبق تداول المصطلح محاولة سياسية تمثلت بإقامة حلف بغداد (1955) لتحقيق الأغراض نفسها، وفيما سقط حلف بغداد بثورة 14 يوليو/ تموز 1958 في العراق، تمكن مصطلح الشرق الأوسط من التسلل إلى الخطاب السياسي والإعلامي وحتى الشعبي واستخدمه المفكرون الليبراليون واليساريون الذين ظنوا أنه بديل مناسب عن المفاهيم التي كان يستخدمها القوميون العرب، من غير أن يفطن كثيرون منهم إلى ما يحمله المفهوم (البديل) من معالم (تسميم سياسي)، ولو أردنا الغوص أكثر في الخلفيات فإننا لا نستطيع تجاوز مرحلة ما بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، التي شهدت قبل كامب ديفيد ظهور أفكار (غير رسمية) لاسيما في مصر، تقترح تعاونا أو تكاملا اقتصاديا من نوع ما مع "إسرائيل"، وكانت هذه الأفكار آنذاك المقدمات الفكرية لعمليات التسوية، وكذلك لتكريس مفهوم الشرق أوسطية بوصفه البديل السياسي والجغرافي لعصر الصراع مع "إسرائيل"، غير أن الأمر احتاج إلى نحو 20 عاما أخرى قبل أن تطرح "إسرائيل" من خلال شمعون بيريز رؤيتها لما وصفه بالشرق الأوسط الكبير عام 1993، كان التوقيت الإسرائيلي ملائما بعد تصدع منظومة الأمن العربي إثر غزو الكويت (1990) والحرب ضد العراق (1991)، وكذلك بعد مؤتمر مدريد (1991) الذي أنهى مقولة صراع الوجود بين العرب و "إسرائيل"، وفتح الأبواب أمام نظام شرق أوسطي يملأ الفراغ الذي أحدثه انهيار النظام العربي (جريدة الشرق الأوسط 2005/12/5).

رغم كل شيء ومع الأذى الذي تلقاه العرب منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، ظلت الرؤية الشرق الأوسطية تواجه ممانعة شديدة رفضت قبول "إسرائيل" كدولة شرق أوسطية حتى بوجود اتفاقيات السلام مع كثير من العواصم في المنطقة، ولتجاوز الرفض الشعبي دخل المفهوم من بوابة الاقتصاد، فعقد المؤتمر الاقتصادي حول الشرق الأوسط في الدار البيضاء فى عام 1994 وتكرر في القاهرة وعمان والدوحة، في محاولة لإدماج "إسرائيل" في النظام العربي من جانب ، ولتكريس واقع سياسي وفكري بديل عن فكرة القومية العربية التي سادت الوعي العربي

والحركة السياسية العربية معظم زمن القرن العشرين، وقد فشلت هذه المحاولات أو توقفت بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، لكن ذلك لم يكن يعني قط تخلي أصحاب المشروع عن أهدافهم، بقدر ما كان يمهد للتحول نحو نمط مختلف من أساليب الهيمنة الأميركية، وهو الانتقال إلى قدر أكبر من النمط الهجومي الذي لا يخشى من الإعلان بوضوح عن نياته... كان المحافظون الجدد قد تسلموا الإدارة في واشنطن بزعامة جورج بوش الابن، فيما تولى آنذاك أرييل شارون الحكم في تل أبيب، لقد بدأ عصر جديد للمنطقة والعالم، وبات إدارة البيت الأبيض الجديدة ترى أن أساليب ببل كلينتون الدبلوماسية لم تتمكن من استثمار انهيار الاتحاد السوفيتي، وبات عليها أن تكرس السطوة الأميركية، وهكذا باشرت بمشروعها العالمي للهيمنة فى القرن الواحد والعشرين بالقوة مفتتحة ذلك من المنطقة العربية التي سيكون عنوانها: الشرق الأوسط الجديد (الكبير) (علي، ط. 2001).

- **من الكبير إلى الجديد:**

كان طموح رؤية بيريز فيما وصفه بالشرق الأوسط الكبير يتعلق خاصة باستيعاب "إسرائيل" في منطقة تتوسع أطرافها لتشمل دول وأقاليم تمتد إلى باكستان وأواسط آسيا، لكن هذه الرؤية باتت أقل طموحا مما يجب في الظرف الدولي والإقليمي الجديد، وبدأ العالم يرصد إدارة بوش وهي تباشر سياسة الاندفاع والسطوة المستندة إلى القوة والقهر، وبعد حين عرف العالم أن إدارة بوش ترسم سياساتها على قاعدة مشروع أعده عام 1997 أبرز قادة المحافظين الجدد بعنوان (القرن الأميركي الجديد)، كان هؤلاء يشغلون أهم المراكز في الإدارة الجديدة، وكان مشروعهم للهيمنة المطلقة على العالم قد جعل من الشرق الأوسط محور ذلك المشروع ومركز انطلاقه.

نظر المشروع الأميركي إلى المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط كجزء من منطقتي الشرق الأدنى وآسيا الوسطى وتعامل مع هذا التكوين الجغرافي الممتد من موريتانيا إلى طاجيكستان على أنه مخزن للنفط العالمي ووضع جملة مخططات عسكرية وسياسية واقتصادية لأجل السيطرة على دوله وترويض أو إسقاط النظم الحاكمة المهددة لمخطط الهيمنة الجديد.. بمعنى آخر، أقرت واشنطن مفهوم الشرق الأوسط الكبير ووضعت له اشتراطات الاستيعاب وبقي التحول إلى الشرق الأوسط الجديد، وبقدر ما كان السعي الأميركي هذا جوهريا في أهميته حسب رؤية إدارة بوش ظل نظريا في جوانب أساسية منه بسبب معوقات تنفيذه السياسية والقانونية، حتى جاءت **هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001** لتقدم الذريعة التي استثمرتها جوقة المحافظين الجدد بسرعة وقوة لتنفيذ ما ظل حبيس الأدراج سنين عدة، وليس من المؤكد بطبيعة الحال أن هجمات سبتمبر/ أيلول كانت مسؤولة وحدها عن استفزاز وكر الدبابير في واشنطن، إذ ربما كانت إدارة بوش قد وجدت ذريعة ما للمباشرة بمشروعها الدولي الضخم، لكن في كل الأحوال كان العالم ما بعد

سبتمبر/ أيلول مختلفا ومضطربا، وكانت في بؤرة اضطرابه منطقة الشرق الأوسط (الكبير)، (الشرق الأوسط الموسع، 2007) (www.almowaten.org).

لم يكن معروفا على وجه التحديد الغايات النهائية للولايات المتحدة في ثورتها المجنونة للثأر مما تعرضت له في سبتمبر/ أيلول 2001م، فضرب أفغانستان واحتلالها كان متوقعا وإن كان غير مبرر، لكن غزو العراق أعطى إشارات مختلفة كشفت الملامح الحقيقية للمخطط الأميركي، إن الأمر منذ البداية لم يكن مجرد رد على **هجمات سبتمبر/ أيلول 2001م**، لكنه التنفيذ المتسارع لمشروع الهيمنة ونشر ما وصفه عراب المحافظين الجدد "ليو شتراوس" بالفوضى الخلاقة لإعادة تشكيل العالم بما يخدم المصالح الأميركية، ويكرس القرن الواحد والعشرون كقرن أميركي بالكامل، وما بين أفغانستان والعراق كانت واشنطن قد جعلت من (الحرب على الإرهاب) محورا لسياستها، فيما رسم بوش قانونا جديدا لعلاقات أميركا بالآخرين: من ليس معنا فهو ضدنا... هكذا من غير اعتبار لقانون أو رؤى بديلة أو مصالح وطنية، كان على الجميع أن يساند الولايات المتحدة ويسير خلفها أو يصبح عدوا لها، وخلال عام بعد هجمات سبتمبر/ أيلول حدد بوش أولوياته بعد أفغانستان، وكانت ثلاث دول وصفها بمحور الشر، اثنتان منها تقعان في الشرق الأوسط: العراق وإيران (النابلسي، م. 2005).

وقد ترافق احتلال أفغانستان والعراق مع (قرار) أميركي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط (الكبير) الذي كان قد استقر كسياق جغرافي سياسي في الإدارة الأميركية، فأصبحت كل لجان الشرق الأوسط في الكونغرس ووزارتي الخارجية والدفاع معنية بكامل الرقعة الجغرافية الجديدة الواسعة كإقليم واحد، وانسحب الأمر على القيادة العسكرية الأميركية للمنطقة الوسطى التي باتت تغطي باختصاصاتها الرقعة نفسها، ولم تكن إدارة بوش في وارد سؤال حكومات هذه المنطقة الواسعة أو شعوبها عن خياراتها، وأصبحت دعاوى الإصلاح السياسي ذريعة جوهرية للتدخل الأميركي في شؤون المنطقة والضغط على نظمها بوسائل مختلفة، وهذه الذريعة لم تنته حتى بعد فشل (النموذج الديمقراطي) في العراق، وبعد الرفض الأميركي لنتائج الديمقراطية التي لا تنسجم مع سياسات واشنطن، مثلما حدث في الموقف الأميركي إزاء فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، ناهيك طبعا عن استمرار دعم واشنطن للأنظمة الاستبدادية المؤيدة لها في المنطقة، وقد تبدى ثنائي (الإرهاب والديمقراطية) كخلفية مستمرة لمجمل السلوك الأميركي في الشرق الأوسط، مثلما أصبح شعار (من ليس معنا فهو ضدنا) لازمة أميركية لإرهاب دول العالم ومنعها من إبداء أية معارضة للجموح الأميركي. وفي كلمة الرئيس بوش الإذاعية أواسط أغسطس/ آب 2006 قال "إن الشرق الأوسط يشكل ساحة الصراع الأولى بين الحرية والإرهاب"، واعتبر "أن

هذه المنطقة تجد نفسها أمام "لحظة مفصلية من تاريخها" معتبرا "أن الحرب الإسرائيلية على لبنان مظهر لصراع الحرية ضد الإرهاب".

إن هذا التعاطي الذي يحتقر إلى حد كبير عقول الناس ولا يهتم كثيرا بالحقائق الواضحة على الأرض لم ينقطع عن خطاب الرئيس الأميركي منذ بدأ بوش حملته ضد ما يوصف بالإرهاب بعد **أحداث سبتمبر/ أيلول 2001**، لكن الجديد في كلامه هو الحديث عن اللحظة التاريخية المفصلية التي لا تبتعد كثيرا عن فكرة "الولادة العسيرة لشرق أوسط جديد" التي استخدمتها وزيرته رايس حتى وإن كان لم يستخدم الاصطلاح ذاته، حيث أن مفهوم بوش للحظة التاريخية أو كلام رايس عن الولادة العسيرة لا يمكن فهمه إلا على أنه تمهيد لحوادث قادمة شديدة الوطأة تنقل "مشروع القرن الأميركي" إلى مستوى أكثر تسارعا وعنفا، ليس من المستبعد أن يتضمن افتعال حرب جديدة ضد إيران تقود المنطقة إلى منزلق خطر ربما يفجر الكثير من التداعيات الداخلية في بلدان المنطقة، والمهم في الشرق الأوسط الجديد الذي تريده إدارة بوش أنه لا يقوم على ركائز تقليدية، ولن يعير اهتماما للقانون الدولي أو مصالح حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها سواء في الغرب أو في المنطقة نفسها، بل إن أفكارا عديدة تسربت في الآونة الأخيرة تشير بوضوح إلى أن واشنطن تريد إعادة تشكيل حتى الخريطة الجغرافية لدول الشرق الأوسط (الكبير) بشكل يقيم قواعد جديدة ويعيد تشكيل المنطقة بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف الأميركية ويكون بديلا عن الخريطة التي وضعتها القوى الكبرى في مطلع القرن العشرين(بريطانيا وفرنسا)، ولم يعد مثل هذا الاحتمال مجرد ضرب من الخيال، فالعراق الذي يشكل عموداً أساسيا لاستقرار المنطقة يتجه بشكل متسارع نحو حرب أهلية حسب تقديرات مختلفة، وإمكانيات تقسيمه باتت أكثر حضورا، وحينها لن يعود هناك عائق جدي أمام تدحرج بقية أحجار الدومينو المتعاقبة، فالدولة الشيعية في جنوب العراق لن تأخذ وقتا طويلا لتستقطب شيعة الخليج ضمن كيانها، واستقلال أكراد العراق سيكون بؤرة لاستقلال بقية الأكراد على حساب تركيا وإيران وسوريا، وتكوين دولة كردية كبرى تكون صديقة للولايات المتحدة وتدين لها بوجودها، بمعنى آخر لا حدود لما يمكن أن يتغير أو يتفجر في الشرق الأوسط الجديد الكبير الذي تريده أميركا.

4.15 مبادرة الشرق الأوسط وخريطة الفوضى الأمريكية:

وفي يونيو (حزيران) الماضي 2005 نشرت مجلة القوات المسلحة الأميركية خريطة لمنطقة الشرق الأوسط بعد تقسيمها المفترض، أظهرت المدى غير المحدود للمتغيرات الجغرافية التي تمتد حتى باكستان، ويتضمن غياب دول بالكامل من أبرزها العراق والسعودية، لكن المهم هنا هو اعتماد واشنطن على منطق الأقليات والطوائف التي تتحول إلى كيانات ودول، وحسب الكثير من التكهنات تسعى واشنطن إلى تأسيس شرق أوسط مكون من دول أعراق وطوائف تتضاءل فرص التعايش فيما بينها ويتزايد تسابقها للاعتماد على القوة الأميركية لدعمها، والاهم هو بناء

دول حاجزة لـ(الإرهاب) الذي بات بعض الكتاب الأميركيين يصفونه بـ(الإرهاب السني)، وهكذا لن تعود الولايات المتحدة مضطرة للقتال خارج أراضيها بل ستترك لحلفاء جدد تؤسس لهم دولا خاصة مهمة حماية أمنها وكذلك أمن إسرائيل التي لن يجري استيعابها فقط في الإقليم الجديد بل ستكون القوة المهيمنة فيه نظرا لتفوقها التكنولوجي والاقتصادي، والحقيقة أن مؤشرات عديدة على هذا الأمر بدأت فعلا، فإثارة الطائفية في العراق واحتمالات تقسيمه طائفيا وعرقيا يهدد بإشعال صراع سني شيعي على صعيد العالم الإسلامي يشغل المسلمين بمواجهات داخلية، وهو ما ينسجم تماما مع رغبة واشنطن لتحييد عدوها الإسلامي، وكذلك فإن تشجيع واشنطن أكراد العراق على النزعة الانفصالية سيقود إلى تشكيل دولة كردية كبرى محاربة وقوية تكون عين أميركا ويدها ضد (الإرهاب) في المنطقة، فيما لن يكون للانشطارات الضخمة في الدول التي تضم أكرادا غير امتداد للفائدة أميركيا لا سيما بالنسبة لسوريا وإيران (إلى جانب العراق)، أما تركيا فهي لم تعد مهمة لأميركا على أي حال بعد انحسار دورها في مواجهة الاتحاد السوفيتي وبدء تحولها نحو أوروبا من جانب ونحو الإسلام من جانب آخر (سيد احمد، م. 2004).

إلا أن الملفت في هذا المشروع الأميركي أنه لا يقيم وزنا لشعوب المنطقة ناهيك عن حكامها، ليس باستشارتها طبعا ولكن في حساب ردود أفعالها الرافضة لمحاولات تقسيمها وتفتيت كياناتها، وتحويلها إلى أولى المقاطعات في الإمبراطورية الأميركية، ومن الواضح أن الأميركيين لم يتوقعوا الكثير من الممانعة الجدية لمشاريعهم بعدما أفادوا من خبراتهم الطويلة في خلق الفوضى الشاملة وإثارة الفتن والاضطرابات وتوزيع الحرائق وإشاعة القتل الذي سيفضي – حسب اعتقادهم – إلى قبول شعوب الشرق الأوسط بأي خيارات تنهي حزمة الآلام التي تنتظر الجميع، ومع المصاعب الجدية التي يواجهها المخطط الأميركي في العراق ولبنان فإن المتوقع أميركيا ضخ المزيد من جرعات الفوضى والمحن إلى دول المنطقة لاسيما تلك التي تظهر ممانعة شديدة للاندفاع الأميركي، وربما يكون ذلك هو ما قصدته وزيرة الخارجية الأميركية في حديثها عن الولادة العسيرة للشرق الأوسط الجديد الذي تريده واشنطن نموذجا لعالم ما بعد 11 سبتمبر/ أيلول 2001م (ألمسيري، ع. الجزيرة نت، 2007).

4.16 نقاط الخلاف والاتفاق مع مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

منذ البداية وقد كان التفاوت في الاختلافات بوجهات نظر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث أن التفاوت نابع من اختلاف نظرة كل منهما للتحديات التي يتعرض لها أمنها القومي، أو الأمن القومي العالمي بشكل عام، وهو ما عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية باستراتيجية الأمن القومي الجديدة التي أعلنت عنها في سبتمبر 2002 تحديدا بعد **أحداث 11 سبتمبر 2001م** والتي كان حربها على العراق كأهم المحطات والحرب على الإرهاب بشكل عام، والتي اعتمدت على وثيقة تحل محل استراتيجية

الاحتواء والردع التي جمعت أمريكيا وأوروبا إلى حوالي خمسين عاما تحت مظلة نظام موحد للأمن الجماعي الأمريكي الأوروبي لجانبي الاطلنطي، بالإضافة إلى الاختلاف الجوهري في توصيف الإرهاب العالمي ووسائل وأدوات مواجهته، وأيضاً النظرة للعلا قات الدولية وإدارتها والأزمات الإقليمية وطريقة التعامل معها.

وعلى هذا، **فقد كانت الاختلافات بين كل من أمريكيا وأوروبا في القضايا التالية:**

1 – أوروبا لا تجرد الإرهاب من الظروف المحيطة به، إلا أنها تتلقاه من خلال الشمولية في الرؤية بكل ما هو محيط به، وهنا فالفكر الاستراتيجي الأوروبي في التعامل مع التحديات للأمن القومي الأوروبي يتأثر بتجرد أوروبا من تأثير دور مراكز الفكر السياسي في صياغة أجندة التعامل مع العامل العربي، وهذا بعكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على هذه المؤسسات، وفي نفس الوقت نجد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم أسلوب القوة غالبا لمعالجة قضاياها الأمنية، وهنا أمريكيا تصنف تصنيفات متعددة للدول وخصوصا فيما يتعلق بموضوع الإرهاب الدولي.

2 – أوروبا أكثر قربا من المنطقة العربية جغرافيا بحكم التواصل والعلاقات التاريخية بين أوروبا والعالم، الأمر الذي عكس خصوصية في رؤية أوروبا لأمنها القومي، وهذا بخلاف الرؤية الأمريكية للمنطقة، والتي ترى في هذه الدول أنها راعية للإرهاب ومنها من يحتضنه والأخر من يساعد عليه.

3 – ومن ناحية أخرى أوروبا لا تختلف كثيرا عن الولايات المتحدة الأمريكية في التوصيف الشامل الذي يرى المنطقة العربية معبأة بأسباب تدعو للقلق مما يخلق حالة من التوتر والتحدي للأمن القومي الأوروبي وعلى رأس هذه التحديات (الإرهاب – أسلحة المار الشامل – الجريمة المنظمة – تهريب المخدرات – الهجرة غير المشروعة – فشل الدولة في حل مشاكل شعوبها – والنزاعات الإقليمية)، وعلى هذا الأساس لا تفصل أوروبا في وجهه نظرها عن إزالة أسباب الإحباط والعنف والغضب في المنطقة وبين الإصلاح السياسي والديمقراطية وبين حل النزاعات الإقليمية (الغندور، ع. 2004).

4.17 مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي – رؤية وانتقادات:

من الملاحظ أن المشروع الأمريكي الذي حمل اسم الشرق الأوسط الكبير وهو مصطلحٍ ليس جديد فقد جرى تداوله في أوائل التسعينيات في أوراق وزارة الخارجية الأمريكية تعبيرا عن توسيع المظلة التي تشمل الشرق الأوسط التقليدي الممتد جغرافيا من باكستان إلى شمال أفريقيا، لينضم إليها الدول الإسلامية في أسيا الوسطى التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق قبل استقلالها.

وان الهدف العاجل لإطلاق هذا التعبير أن منطقة أسيا الوسطى الإسلامية بما فيها من احتياطاتها من البترول والغاز الطبيعي يجب أن تكون امتدادا للشرق الأوسط ومنطقة الخليج خصوصا لما فيها من بترول وغاز طبيعي يمثل مصلحة استراتيجية عليا للولايات المتحدة الأمريكية، أي إن الهدف كان من البداية اقتصاديا استراتيجيا، وبمجيء المحافظيين الجدد في الحزب الجمهوري المرتبطيين فكريا وتنظيميا بالليكود بإسرائيل إلى الحكم في واشنطن بفوز بوش الابن بالرئاسة في يناير 2001 ومجيء الفرصة التاريخية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 لنقل المشروع من الإطار النظري إلى الواقع التطبيقي وتنفيذ خطة حرب العراق كخطوة اولى لما بعدها وصولا إلى التغيير الشامل في العالمين العربي والإسلامي.

إن المشروع الذي يرى أن غياب الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية والديمقراطية هو الذي يولد الإرهاب فيمثل بدوره خطراً على الأمن القومي الأمريكي، إنما يعطي أمريكيا ذريعةً لتعريف ما هو الإرهاب وقصره على العرب والمسلمين فقط، في ذات ألقت يتجاهل عن عمد حسابات الأمن القومي والمصالح الوطنية لشعوب هذه المنطقة فيتغافل تماما عن القضية الفلسطينية ويتركها دون حل بما تسببه من ترسيخ بؤرة مشتعلة للتوتر والقلاقل الإقليمية وتفريخ الإرهاب، فالمشروع على هذا النحو مبتور ومخلق صناعيا فاقدا للمنطق والمصداقية ولا يعنى بأولويات مصالح العالم العربي الوطنية.

هذا المشروع يعطي مؤسسه حق فرض الوصاية على العالم العربي دون أن يكون مخولا حتى من سلطة دولية بذلك، هذا المشروع لا يشرك العالم العربي معه في تبادل الرأي والتوافق حول معايير تخص العالم العربي قد يقبلها وقد يرفضها (الغندور، ع. 2004).

الفصل الخامس
مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي

الفصل الخامس

مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي

5.1 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل المتعلق بموضوع البحث مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي، حيث يستعرض حيثيات ودلالات مبادرة الشرق الأوسط الكبير وعلاقتها بالديمقراطية في العالم العربي وتحديدا مع المكون الخاص بالديمقراطية والحكم الصالح والإصلاح السياسي وتعريف الديمقراطية، أهمية ودور الديمقراطية والمشكلات والنتائج المترتبة عليها، ثم دراسة الديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي، كما يتناول مبادرة الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها على الديمقراطية وردود الفعل والتأثيرات التي جاءت بها على العالم العربي.

5.2 الديمقراطية وتأثيراتها على العالم العربي:

- **تعريف الديمقراطية:**

استناداً إلى بعض التعريفات فان الديمقراطية هي النظام السياسي الاجتماعي الذي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، أما اشتقاق الكلمة أو المصطلح فيعود إلى لفظ يوناني مكون من كلمتين (Demos) أي الشعب و(Kratos) أي حكم أو سلطة، وتعني حرفياً "حكم الشعب" تمييزاً للحكم القائم على قاعدة حكم الأكثرية عن أنظمة الحكم الأخرى، الحكم الفردي وأنظمة حكم الأقلية وقد تطور مفهوم الديمقراطية عبر المراحل التاريخية والأدوار المختلفة ليصبح نظاماً سياسياً واجتماعياً يرصد له المفكرون السياسيون خصائص أساسية منها:

1 . وجود سلطة مرجعية عليا للدولة المتمثلة في الدستور والقانون الأساسي.

2 . حرية الرأي والتعبير.

3 . التعددية السياسية.

4 . مبدأ تداول السلطة.

5.3 التعريف الاصطلاحي للديمقراطية:

الديمقراطية الحقيقية والمتصورة:

الديمقراطية طريقة لاتخاذ القرارات بمشاركة جماعية، ومن أشكال تلك الجماعات، المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إن كان منها الرسمية أو غير الرسمية، الحكومية أو غير الحكومية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني (دولة الظل) و النقابات العمالية، الاتحادات الطلابية، الأحزاب السياسية، فاتخاذ القرار بشكل ديمقراطي أي وفقاً لرغبة الأغلبية، يعني أن تكون الجماعة التي يتخذ فيها القرار محدودة ومعروفة، فالقرار الديمقراطي تختلف طريقته عن

الغير ديمقراطي وقد أصبحت الديمقراطية تعني اليوم أكثر من أي وقت مضى هيكلاً تنظيمياً معيناً، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مع العلم بأنه لم تكن هذه هي الحالة دائماً في التاريخ، ولو أن هذا الأمر ينسى بسهولة، وفي حين أن هذا النسيان التاريخي شيء يمكن فهمه كموقف عقائدي، فإن الجدير بالملاحظة هو حاجة أنظمة حكم وحركات سياسية مختلفة إلى رفع راية الديمقراطية رغم أنها أبعد أي شيء عنها (حمد، ج. 2007).

"مع أن الإجماع اليوم معقود على أن الديمقراطية هي شيء حسن ومرغوب فيه، غير أن محاولة إعطاء مفهوم كلمة الديمقراطية معنى محدداً تؤول في أغلب الأحيان إلى بلبلة، وليس هذا بالأمر المستغرب، فقد غيرت كلمة الديمقراطية معناها أكثر من مرة، وقد أدى استخدامها على مدى الزمن – بشكل يوحي إلى معانٍ مختلفة ومتضاربة – إلى غموض أخذ يتزايد بتزايد أنصارها (1993, Benoist).

والأمر المقلق هو سرعة المؤسسات السياسية في الدول الديمقراطية الليبرالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في مباركة هذه الادعاءات رغم علمها كل العلم أنها مدعيات تافهة، وهذه الظاهرة ذاتها هي جزء لا يتجزأ من المعنى الجديد لمصطلح الديمقراطية وهو المعنى الذي اكتسبه المصطلح في أعقاب انتهاء المنافسة بين القوى العظمى والشيوع المؤقت للنموذج الديمقراطي الليبرالي المتمثل بالدولة الرأسمالية، وبالإقرار التام بأن السوق هو الحكم الفصل والمنظم والإله الأعلى للإنسانية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، إن المصطلح قد اكتسب مغزىً أخلاقياً،لا بل يكاد يكون دينياً بنظر البعض يستعصي على التحليل والفهم (Linz and Stepan. 1996. p. 2.).

إنه حكم شأنه الحد من الحرية الفردية وهو يؤدي إلى الفوضى، وقد أجمع على هذا المفكرون السياسيون التقليديون ابتداءً من عصر أفلاطون حتى أواسط القرن التاسع عشر، ولم تكتسب الديمقراطية معنى إيجابياً إلا بعد ميلاد الأفكار العصرية في الاشتراكية والمساواة والتحرر . وبعد كفاح طويل من أجل حق الاقتراع العام أصبحت الديمقراطية بالتدريج شكلاً مشروعاً من أشكال الحكم المقبولة والمرغوب فيها، وقد أضحى مصطلح الديمقراطية الآن محوطاً بهالة إيجابية، ومن أن مفهوم "سلطة الشعب " ومفهوم "إرادة الشعب" هما من المفاهيم المبهمة فإن الديمقراطية كما تجري إليها الدعوة اليوم ترتبط بشكلٍ أو بآخر بفكرة الحكومة التمثيلية، إن مفتاح الحكومة التمثيلية هو التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية، ولو أن هذا يبدو مغايراً للفهم الكلاسيكي للديمقراطية، فالنظرية الكلاسيكية الديمقراطية تتطلب على النقيض، أن يكون المشاركون في العملية الانتخابية من ذوي الاطلاع والتدبير وأن يكونوا محايدين. والحق أن هذا ينطبق على ممارسة العمل السياسي بصفة عامة، إن التصويت (وهو أبرز أشكال المشاركة في الحكومة

الذاتية) يلزم المصوت بأن ينظر إلى المصلحة العامة لا إلى مصلحته الخاصة الضيقة، وألا ينسى أبداً هذا الالتزام الأخلاقي.

5.4 الديمقراطية والتجربة الاستعمارية:

كانت الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاح دائم ونضال من أجل التحرر والاستقلال والحصول على الموارد الطبيعية، كفاح عالمي يهدف إلى الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية رغم أنه كان هناك اختلاف من قارة إلى قارة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر، ولكن بسبب القوى التي ظهرت أثناء وجود النظام الرأسمالي الآخذ بالظهور في أروبا، لم يكن مسموح للأهالي الأصليين الموجودين في تلك القارات بإنشاء الأحزاب، أو تأسيس حركات تطالب بالاستقلال والتي كانت تهدف إلى الضغط من أجل تقرير المصير، حيث كانت الجماعات الاستعمارية غير قادرة على إدراك الدوافع وراء هذه المطالبات العنيفة التي يقوم بها هؤلاء السكان، وقد جرى وحدث في بعض الحالات أن قامت القوى الاستعمارية في أمريكا الشمالية واستراليا وبعض الأجزاء من أمريكا الجنوبية باستئصال السكان الأصليين وإبادتهم، حيث كانت الممتلكات الاستعمارية يجري الاستيلاء عليها بالقوة والمحافظة عليها بالقوة، ولم يكن هناك ما يسمى بالقبول أو المشاركة في عملية الحكم، "ففي أثينا مثلاً كان العبيد مستبعدين منها، وكذلك تم استبعاد النساء ولم تحصل المرأة على حق التصويت إلا في أواسط القرن العشرين" (الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية، مجموعة مؤلفين – الطبعة الأولى نيسان 1995).

وعندما جاءت الحرب العالمية الأولى وضعت حداً فاصلاً في أوروبا نفسها، وتأسست عصبة الأمم وأعلن القيام عن نظام عالمي جديد قائم على أساس مبادئ تقرير المصير الوطني وحرية الأمم جميعاً عندما أدلى بها الرئيس الأمريكي "ودرو ولسن" في نقاطه الأربع عشرة، ورغم كلامه المعسول لم تكن النتيجة سوى إعادة تقسيم ما تم الحصول عليه من غنائم في القتال، ونتيجة لتفكك الإمبراطورية العثمانية تمت إعادة تقسيم الأقاليم التابعة لها بين بريطانيا وفرنسا، حيث حصلت بريطانيا كما يقولون على حصة الأسد من ذلك التقسيم (Dahl, 1989. p. 97.) ، وتم رسم خارطة تهدف إلى عقد حل وسط بين مطالب القوى المتنافسة المنتصرة في الحرب، وأما بالنسبة لعصبة الأمم فلم تكن سوى غطاء للانتداب والمحميات وتوهم الشعب بأن الحكم الأجنبي ما هو إلا لتحقيق الرفاهية للسكان الأصليين، ولكن هذا النظام العالمي الجديد لم يكن له أية منافع على شعوب القارتين الأفريقية والأسيوية، وظهر في ذلك الوقت الثورة البلشفية المنتصرة في روسيا القيصرية التي كان يرأسها لينين، حيث كان مؤيداً لتلك الحركات التحررية التي كانت تهدف إلى الحرية والاستقلال من خلال القضاء على النظام الرأسمالي، حيث أن الكفاح من أجل الحرية لا يفصل عن الحرية من أجل الديمقراطية والعدالة والمساواة وقد تم عقد المؤتمر الأول لتلك الشعوب في باكو عام 1921، الذي كان يهدف إلى إحكام تحالف أعظم (الأممية الشيوعية

عام 1972) حيث جرى فيما بعد تخويل هذه الأممية بتنسيق النشاط الثوري في جميع أرجاء العالم (Bobbio, 1989. p. 135.).

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية تم ظهور عالمي حقيقي جديد وهو نظام مختلف جداً عن النظام السابق، والذي كان بمثابة دليل واضح وإشارة على سقوط الاستعمار وبداية التصفية وظهرت حركات التحرر والاستقلال، واستخدمت وسائل الكفاح المتعددة، وذلك للإعلان عن وجود الحركات الجديدة وتعبئة الجماهير من السكان الأصليين، حيث كان ترسيم الحدود لا يأخذ اعتبارات إلا لجشع وطمع المستعمرين، حيث كانت هذه الحدود تفصل بين القبائل والأجناس والأمم والجماعات العرقية، حيث كانت السلطات الاستعمارية ترعى طبقة محلية من التجار والموظفين، وكانت تعطيهم الامتيازات مع قليل من السلطة لكي يظل الحكم الحقيقي بيدها، وهذا أدى إلى ظهور انقسامات داخلية، ذلك لأن أصحاب الامتيازات والأغنياء وقفوا مؤيدين للسلطة الاستعمارية وذلك لحماية مصالحهم ومراكزهم، حيث إنه كان لكل دولة استعمارية طرقاً مختلفة لبسط سيطرتها ونفوذها، فمثلاً كان الفرنسيون يتبعون طريقة مبنية على أساس أن الاستعمار الفرنسي يعني الارتقاء بالسكان الأصليين إلى درجة التحضر الأوروبي، وكانوا يرسمون إلى تحويل الأهالي إلى مواطنين فرنسيين، أما بريطانيا فكانت تعتمد على طبقة محلية لتنفيذ سياساتها وبسط سيطرتها، حيث أن الحرب العالمية الأولى لم تكن من نتائجها فقط ترسيم جديد لخريطة العالم وتفكيك الإمبراطورية العثمانية، بل أدت أيضاً إلى خلق استعمار جديد، حيث إن عصبة الأمم سارت يداً بيد مع فكرة جديدة جوهرها أن الاستعمار القديم قد انتهى، أيضا فقد كانت من مهمة أعضاء العصبة البارزين الإشراف على شعوب المستعمرات وقيادتها نحو تقرير المصير، أما بالنسبة لفلسطين فقد كانت فريدة بذاتها، لأنه كان أولاً يطلب تكوينها عند طريق تفكيك سوريا الطبيعية وتقسيمها إلى عدة أجزاء وهذا أدى إلى إنشاء سوريا وفلسطين ولبنان وشرقي الأردن على شكل كيانات منفصلة، حيث كانت فلسطين ليست فقط مكاناً توجه إليها سهام الاستعمار وحكمها، بل اختيرت لهدف مختلف عن غيرها، إذ تعرضت لموجات كبيرة من الهجرات والاستيطان التي كان يقودها يهود أوروبا المحميون من أوروبا ودعم النظام العالمي القائم، فهذا وعد بلفور قد أدخل ضمن نصوص الانتداب المرتبط ببريطانيا من قبل عصبة الأمم، وعندما جاء عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية شهد تحقيق استقلال أغلبية الشعوب المستعمرة في آسيا وإفريقيا، رغم أنه بقي هناك استثناءات، كالحكم العنصري جنوب إفريقيا الذي استمر في استعباد السكان السود، أما الفلسطينيون فقد ظلوا مشردين وبقيت فلسطين مجزأة، ومن بقي منهم في أرضه ظل يعاني الفقر وأنكرت عليه هويته الوطنية، ومن هنا فقد كانت حركات التحرر الوطني والاستقلال غالباً ما تظهر نتيجة لمعارضة عنيفة للدول الاستعمارية الأوروبية، ومن تلك الحركات مثلاً، حركة ماو ماو في كينيا، حركة جبهة التحرر الوطنية في الجزائر، وكانت هذه

الحركات قد نشأت في السر أو عملت في الشكل السري بعد التأسيس، ورغم اختلاف هذه الحركات التحررية من حيث حزب واحد كبير أو حركة واحدة رئيسية فإن هيكلها الداخلي يعبر في جوهره عن الكفاح الوطني الديمقراطي الحقيقي (Linz and Stepan. 1996. p. 88.).
وفيما بعد تم تحقيق الإجماع في القضايا السياسية في مراحل الكفاح الأولي، حيث كان الناس ينضمون إلى حركات التحرر بشكل طوعي، لأنه لم يكن شيء ليجبرهم على ذلك، وبمرور الزمن وزيادة الحجم والتوسع في الكفاح ليضم جماهير متنوعة كان من نتيجته أن تم إنشاء شكل مركزي في التنظيم، وبعد أن حققت حركات التحرر النصر والاستقلال ظل هذا الشكل المستعار وبالتالي نتائج سلبية، أما بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية فكان هناك أمور متشابهة ومختلفة في الوقت نفسه، إذ أن للقضية الفلسطينية تاريخاً مختلفاً وخصوصيات وصفات فريدة لأنها متشابكة مع اليهود وكذلك مع النضال من أجل الوحدة العربية، حيث كان لهذين السببين الأثر في جعل الحركة تفشل أحياناً وتنجح أحياناً أخرى.

5.5 أهمية ودور الديمقراطية:

عند اعتبار الديمقراطية أساساً قضية ثقافية وقضية أعراف وتقاليد، فهذا يعني أن الديمقراطية تسود عندما تسود الثقافة الديمقراطية، ففي هذه الحالة الديمقراطية ليست تعبيراً عن حقائق مؤسسية أو دستورية ولا تعبر عن مصالح منظمة سياسياً، وإنما هذا تعبير ظاهري عن القيم الديمقراطية السائدة، فعندما يبدأ أي مثقف عربي بمناقشة موضوع الديمقراطية يجب أن يبدأ بهذا الكلام، وتكون عنده هذه المقدمة المهمة التي تفسح له مجالاً للتهرب من مناقشة الأسئلة السياسية والتهرب من مبدأ التحزب لموضوعة الديمقراطية لأنها مسألة موروثة يعاد ظهورها في كل جيل، فالثقافة المفترضة عادة كثقافة مساندة للديمقراطية هي الفردية والتسامح والعقلانية، وافتراض قيام المجتمع على أساس التعددية في المجتمع السياسي ومبدأ حرية التعبير عن الرأي والاعتراف بشكل سلمي بمبدأ تداول السلطة بالانتخابات.
وهذه الثقافة هي عنصر أساسي لتثبيت النظام الديمقراطي وتفعيله، حيث تساهم وبشكل لا جدال فيه في عملية إعادة إنتاج الديمقراطية، حيث يجب نشر هذه الثقافة بين النخب السياسية والاقتصادية التي لها صلة مباشرة بعملية تداول السلطة وبناء الرأي العام، ولكن الثقافة السياسية القانونية المساندة للديمقراطية مفيدة أيضاً لدى فئات المواطنين ومع توسع التعليم يصبح الحديث عن ذلك أكثر، إذ أن تعميم التعليم يعتبر أحد جوانب الحداثة، ولكن لهذه الحداثة جوانب منفرة لبعض المواطنين المتضررين وفي هذه الحالة بالذات يتحول التعليم والتثقيف من اجل الديمقراطية إلى عمل تبشيري، كما قد يؤدي إلى دمقرطة التعليم وفتحه أمام أوسع فئات الشعب وإلى خلق حاجات وتوقعات تحبطها الحداثة حيث تتسع الفجوة بين الآمال والتوقعات وبين الواقع السياسي والاقتصادي.

وأحياناً يكون هناك شك إذا كانت هذه "الثقافة الديمقراطية" سائدة حتى في الدول ذات القيم الديمقراطية، أي في الدول ذات النظام الديمقراطي ليبرالي الذي يعيد إنتاج ذاته بالثبات، وأحيانا يكون التوجه الأساسي " للقيم الديمقراطية " توجهاً أدائياً يكون من خلاله أفضل الطرق لتحقيق المصالح الاقتصادية في ظل الهدوء السياسي السائد في المنطقة.

"الديمقراطية" بحد ذاتها تحتمل وجود قطبين (أما اعتبارها قيمة حضارية وثقافية أو أنها أداة يمكن استبدالها بسهولة)، وهذان القطبان يتعايشان في نفس المجتمع ولكنها تبقى قواعد متفق عليها اجتماعيا للتعامل بين الأفراد وبينهم وبين السلطة، وليس من الضروري أن يؤمن كل فرد بهذه القيم من اجل أن يلتزم كل فرد بهذه القواعد الموضوعة من قبل القانون (Sakomoto. 1991. p. 119).

وإذ لم يكن هدف الديمقراطية تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية فستكون عندئذ قضية نظرية أو تبشريه ،كذلك يجب أن يكون هناك قوى اجتماعية وسياسية تستمر في النظام الديمقراطي لتحقيق مصلحة مباشرة ويكون دور هذه القوى أيضاً حماية قواعد الديمقراطية، وإذا لم تتوفر مثل هذه القوى ستكون مقصورة على صرف "المساعدات الأجنبية".

فمن غير الممكن تحديد مدى تأثير العوامل التاريخية التي أسهمت في نشوء النظام الديمقراطي بشكله الحديث (الليبرالي)، ولكن يبدو أن الديمقراطية الليبرالية أصبحت مجرد مفهوم في القرنين الماضيين، فالديمقراطية الليبرالية واقع قائم كنظام حكم في دولة بنواقصه وثغراته ومصائبه، الديمقراطية الليبرالية قائمة أيضاً كنظرية في الحكم تتناقص وتتطور ولكنها كما نرى مازالت قائمة ولكن اختزالها بمعانيها وشروطها التاريخية القديمة يعتبر كسلاً فكرياً، وتعبيراً غير لائق ومخجلاً عن موقف لا تكون فيه الديمقراطية متلائمة مع مجتمعنا لسببين، لعدم توفر شروطها التاريخية أو تعبير عن موقف خجول بحيث يعتبر الديمقراطية كلاماً فارغاً ليس له قيمة لأنه فقد المعاني القديمة ، ولكن الحقيقة والواقع أن الليبرالية قد تطورت عبر مسيرة تاريخية قديمة وأزمات نتج عنها سفك دماء وزهق أرواح، حيث إنها كانت تخرج بعد كل موقف، وقد تكيفت للأوضاع الجديدة، وبعد أن حاولت التخلص من هذه الأوضاع بالقوة عادت وتطورت من أجل التكيف مع هذه الأوضاع. وبناءً عليه هناك تحدٍ جديّ في فهم جوهر الليبرالية الديمقراطية الحديثة وكذلك صعوبة في فهم العوائق التي تحول دون التوصل إلى مثل هذه الديمقراطية في مجتمعاتنا (Sakomoto. 1991. p. 129).

فالمدافعون في هذه القضايا في العالم الثالث يحق لهم ألا يقبلوا ادعاءات مثل "هانتنغتون" عن صراع الحضارات خاصة المبنية على أسس أيديولوجية برغم محاولتها تقديم نموذج علمي لفهم عالمنا ويحق لهم أيضاً أن يرفضوا نشوء "ثقافة ديمقراطية"، وكذلك أن يعتبروا سياسة الغرب المعارضة للديمقراطية ليست أقل مسؤولية في فشل الديمقراطية، فلو انتظر الألمان نمو

الديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية من أجل أن يقيموا نظامهم البرلماني لما حققوا ذلك، ففي معظم الدول الغربية فإن النظام الليبرالي يعتبر جانباً مظلماً تحكمه ثقافة توتاليتارية (شمولية) تكون محافظة جداً وغير متسامحة لدى أوساط واسعة من الشعب، كما أن الإعلام الشمولي سبب مباشر في الابتعاد المستمر عن الحوار العقلاني، فالثقافة الديمقراطية ليست وحدها المتواجدة، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا (Sakomoto. 1991. p. 19).

ولهذا كله فمن غير الواضح التقديرات حول مدى محافظة القيم السائدة في– فلسطين مثلاً – في إطار العائلة الممتدة والقرية والحارة مثلاً، هذا عدا عن موضوعية هذه التقديرات ودقتها وعدم استنادها لأي نظرية ثابتة حول علاقة القيم المحافظة في المجالات الخاصة (العائلة ، الكبار ،الدين) مع جاهزية الديمقراطية كنظام حكم.

لذلك بالإمكان رصد مجموعة من العلاقات التي تربط بين انعدام الديمقراطية في الحيز العام وبين السلوك المحافظ على مستوى العائلة والدفاع عن الحيز الخاص من أن تؤثر عليه الحداثة، فعملية التحديث دون ديمقراطية لا تفرز فرداً هو ذو حقوق قائمة بذاتها أمام الدولة والسلطة والكبار ورجال الدين وأمام الرجل مثلاً في حالة المرأة، وأمام الوالدين في حالة كون الأبناء بالغين، فعملية التحديث المشوهة وانعدام الديمقراطية تؤدي إلى وجود أوساط غير مستفيدة من هذا التحديث، وهذا يعني أن انعدام الديمقراطية يؤدي إلى السلوك المحافظ ليس أقل مما يؤدي السلوك المحافظ إلى انعدام الديمقراطية، فالمطلوب في هذه الحالة العمل من اجل إحلال الديمقراطية في الحيز العام، حيث يستطيع العمل السياسي أن يبدأ وأن يكون له دور فاعل "وإذا كانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي ما نسمح لأنفسنا بأن نأمل، يكون هذا ما علينا أن نفعل".

5.6 الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة:

العدالة الاجتماعية " مطلب إنساني وقيمة حضارية وهدف تسعى المجتمعات المختلفة لتحقيقه، أملاً في التخفيف من عدم المساواة، وتجنيب المجتمع الصراع الحاد وغير البنّاء"، وهذه العدالة تدعو إلى مبدأ تكافؤ الفرص ليس بأن يقوم جميع الأفراد بنفس العمل، ولكن لا يكون هناك مرتبات اجتماعية لكونهم يعملون في مهن مختلفة، وبذلك ينتشر العدل والتسامح ويزال الفقر والحرمان، أما بالنسبة لتعريف المساواة " فهو مصطلح يطلق على حالة تكافؤ المواقع الاجتماعية والسياسية للأفراد والمواقع الاجتماعية والسياسية للأفراد والمجموعات البشرية، وهذا يعبر عن الرغبة في لعب دور في صنع التاريخ البشري أي أن المساواة بين الناس تعني إتاحة الفرصة أمام الجميع بالتساوي من أجل المشاركة في حياة المجتمع بكافة أوجهها" (المدنيات، الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، أوراق نقدية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى نيسان 1995).

فهذا المصطلح مر بعدة عصور وحضارات ومنها حضارتنا الإسلامية وتحول على يد عدد من المفكرين أمثال روسو إلى مفهوم مدني، حيث يقول روسو أن المساواة بين الناس لا تظهر في ارتدائهم نفس الملابس بل بمعاملتهم المتساوية وأن يكونوا سواسية، حيث إن المساواة هي من أهم الحقوق الأساسية ليكون الناس متساوين أمام القانون وتحت حمايته، بحيث يجب أن يكون الجميع قد أخذ هذه الحماية دون تمييز أو تحيز لمن يملكون المال مثلاً ويجعلون القانون لصالحهم، بينما العاجزين الذين لا يملكون المال لا يكون لهم نصيب من هذه الحماية، لذلك ظهر ما يسمى بمبدأ تكافؤ الفرص ليوفر الوسائل الضرورية للناس حتى يكونوا متساوين أمام القانون، وكذلك خلق فرص متكافئة ومتساوية للجميع كتحمل النفقات الباهظة عند الحاجة .(Rustow, 1970. pp. 43)

وللعدالة الاجتماعية أهمية كبيرة وواضحة في المجتمعات الديمقراطية؛ إذ إن توفرها يجنب المجتمع من الوقوع في خطأ عدم استغلال طاقات ومهارات الأفراد لكونهم لا يملكون المال، بل يجب الاستفادة من هذه الطاقات وتوفير التعليم لهم، والمساواة بين الجميع في النواحي الاقتصادية والمادية، ومن جهة أخرى ترسخ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إذ أن المرأة باعتبارها مواطنة يجب أن تحظى بالاهتمام وأن يكون لها حق المشاركة في مختلف أنشطة المجتمع، فمساواتها في الأجور مع الرجل مثلاً حق طبيعي وكذلك إعطائها الحقوق السياسية كالانتخاب والترشيح والمشاركة في مجالات الحياة العامة (Rustow, 1970. pp. 45) .

5.7 حقوق الإنسان:

من حق كل فرد في المجتمع الحصول على أمور حياته الأساسية المتمثلة في المأكل والمشرب والملبس والمسكن وأن ينتفع من الخدمات الاجتماعية والطبية، وأن يتم توفير كل ما يحتاج إليه في حالات الفقر والعجز والمرض، أي الحالات التي تكون فوق إرادته وتمنعه من تحقيق أسباب عيشه، وبالتالي لابد هنا من الحديث أيضاً عن العدالة الاجتماعية والمساواة بحيث يتم توفير القدر الكافي لكل فرد من التحصيل العلمي وزيادة مستواه في المدارس والجامعات، ويتم تأهيله كأحد الكوادر بنشر العلم في المجتمع، فالعقل المبدع يجب تشجيعه لأنه ثروة للمجتمع بحيث يتم إتباع مبدأ الحوافز وتنمية القدرات لاستخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد بشكل عادل مما يكون له الأثر البالغ في تقليل الفروقات بين الأفراد وبالتالي ضمان مشاركة أوسع ويصبح هناك مجتمع قائم على أسس العدل والمساواة.

- **حرية التفكير والاعتقاد والرأي:**

إن هذا الجانب من الحرية يستدعي طرح عدة أسئلة، ما طبيعة حرية التفكير والاعتقاد؟ هل تعني أن يبقى الإنسان منطوياً على نفسه ويفكر بينه وبين نفسه؟ أم أنه يعني أن يوضح رأيه ويعبر عنه أمام الجميع؟ إن حرية التفكير تكمن في اعتناق الأفكار والمعتقدات والآراء والتعبير

عنها بشكل واضح وملموس دون إكراه أو قمع من حكومة أو أي جهة أخرى ويكون جوهر هذه الحرية في التعبير عن آراء يرى أنها صحيحة وتقود إلى نفع أبناء مجتمعه، ففي التاريخ البشري هناك أمثلة ودلائل كثيرة على تدخل حكام لحجب معتقدات معينة حيث كانوا يقومون بمعاقبة أصحابها بالنفي، بالسجن، أو وسائل أخرى، كما حصل مع اليوناني سقراط وكذلك العالم الأوروبي غاليليو الذي تعرض لعقاب الكنيسة لأنه تحدث عن كروية الأرض أي جاء بأفكار ومعتقدات جاليلو.

- **حرية الاعتقاد لا تنفصل عن حرية الفكر:**

تعتمد حرية التفكير على حرية الاعتقاد ويستندان على بعض لأنه لو لم يكن هناك حرية في الفكر لما ظهرت الأفكار الجديدة والآراء التي كان لها دور كبير في تقدم المجتمع وازدهاره، وحرية الفكر لا يجوز تجزئتها أي إتاحتها في مجالات معينة ومنعها في مجالات أخرى (Salame, 1994. and Sadowski, 1994. p 11.).

إذ إن رفض مبدأ حرية الاعتقاد في المجتمع يؤدي إلى ظهور الروح المحافظة والخوف من التعبير، وهذه الروح المحافظة تتخوف من إحداث التقدم والتغيير وترفض التعددية الفكرية والسياسية والعقائدية، وهي أيضاً ترفض أن يطور الإنسان أفكاره أو يعمل على تغييرها عن طريق خبرته ومعرفته، فلو لاحظنا في المجتمعات غير الديمقراطية لوجدنا أمثلة تعاقب حرية الاعتقاد كمنع تداول الكتب والمنشورات بحجة أنها مخالفة لتعاليم معينة، وقد تقوم هذه المجتمعات بإجراءات قمعية ضد كل فرد يملك فكرة أو رأي انتقادي، وهذه الممارسات القمعية لا تقتصر على الاختلاف في التفكير على الفئات الحاكمة، بل قد نرى فئات داخل المجتمع تدعي لنفسها الحقيقة عن غيرها وتسعى أيضا لفرض تصوراتها بالإرهاب بكافة أشكاله، وقد تستخدم سياسة القتل العمد لأصحاب وجهات النظر المخالفة لهم.

5.8 احترام حقوق الأقليات الإثنية والدينية وحقوق الفئات غير المحمية:

يسعى القانون دائماً في المجتمعات البشرية ليحافظ على بقاء الجنس البشري واستقراره ويحفظ وحدة المجتمع الداخلية ويضمن حقوق الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم، وعندما تكون التشريعات القانونية شاملة لجميع نواحي الحياة ولها قيم إيجابية فانها تمنع التسلط والاستغلال الذي يمارسه القوي ضد الضعيف، لأن مصدر الصراع بين المجتمعات المختلفة هو تسلط القوي على الضعيف والتاريخ مليء بأنواع التسلط والاستغلال، كتسلط الرجل الأبيض على الملون، أو معتنق دين معين على دين آخر.وهناك فئات غير محمية أما بسبب ظروفها الطبيعية ككبار السن أو ظروف تاريخية مثل المرأة أو الموقع العرقي مثل الأقليات الاثنية أو المعتقدات مثل الأقليات الدينية، وهذه الفئات يتم تقسيمها على النحو الآتي:

- **المجموعة الأولى: الأقليات العرقية والدينية:**

عندما يسود عرق ما أو دين معين في مجتمع من المجتمعات يقوم أفراد هذا العرق بالنظر إلى الذين لا يشبهونهم في العرق أوالدين على أنهم مختلفون وآخرون، ومن هذا المنطلق يصبح من السهل اضطهادهم واستغلالهم، فيعتبر أفراد هذا العرق أنهم الأكثرية وهذا يدفعهم إلى استغلال بشع ومعاملة غير إنسانية بسبب الاختلاف العرقي، وبالتالي وبسبب هذا الاضطهاد يجب أن يكون هناك تغيير ثقافي يتم من خلاله احترام حقوق الآخرين في المساواة والعيش بكرامة داخل المجتمع وأن يكون له الحق فى أن يعتقد بالدين الذي يرغب فيه واحترام حريته بحيث يصبح لدى الأغلبية إدراك بأن التعدد داخل المجتمع هو ظاهرة طبيعية، وبسبب هذا الاضطهاد أيضاً لابد من سن قوانين تحكم المجتمع بحيث تجعل كل المعتدين عليها يتعرضون للعقوبة، لأن التغيير الثقافي قد يجعل أفراداً يلجأون إلى ممارسات استغلالية لأنهم يعتقدون أن ذلك هو حقهم المشروع (Salame, 1994. and Sadowski, 1994. p 21.).

- **المجموعة الثانية: النساء:**

منذ عصور قديمة وحتى هذه العصور والمرأة تعاني من عدم المساواة لدرجة أننا أصبحنا نلاحظ على مستوى المصطلحات مثلاً أنه دائماً يقال: الفرد، المواطن، الشخص، وكلها مصطلحات ذكورية تؤكد وترسخ مبدأ عدم المساواة، والمشكلة لا تتوقف على مشكلة المصطلحات وذكرها، بل المشكلة بحد ذاتها هو أن هذه المصطلحات ظهرت نتيجة العادات والتقاليد والشرائع والعلاقات اليومية التي أظهرت مبدأ التحيز، وسواء كانت معالم التحيز والتفريق بين الجنسين اجتماعية أو ثقافية، فإن هناك عدداً من الجوانب التي يمكن التعامل معها لتؤثر بشكل إيجابي على الشرائع والعلاقات اليومية التي تحرم المرأة من تبوء مناصب عامة أو دفع أجور قليلة للنساء بالمقارنة مع الرجال الذين يؤدون نفس العمل (Salame, 1994. and Sadowski, 1994. p 87.) .

ومن هذه الجوانب هو حق كل أنثى في أخذ نصيبها من التعليم وإفساح المجال أمامها لتنمية قدراتها العقلية والعملية وذلك لتطور مجتمع سليم وكذلك ضرورة العناية بالمرأة بسبب تركيبة جسمها وما تقوم به من الحمل والولادة، ومن هذه الجوانب أيضاً سن التشريعات المتعلقة بعمل المرأة و التأكيد على ضرورة إعطائها أجر مناسب لعملها وعدم استغلالها، والجانب الآخر هو إعطاء المرأة الحق في التعبير عن رأيها، واحترامه في كافة المسائل وضرورة العمل على إشراك المرأة في الحياة السياسية بشكل فعلي وليس رمزياً.

- **المجموعة الثالثة: الأطفال وكبار السن:**

إن هاتين الفئتين بالذات من أكثر فئات المجتمع حاجةً للعناية والاهتمام الخاص، لأنهم غير قادرين على القيام بوظائفهم الضرورية كونهم لا يملكون الوعي الكامل لحقوقهم " يعمل ملايين

الأطفال في ظروف عمل سيئة للغاية، ويحرمون من حقهم في التعليم والتمتع بسنوات طفولتهم، ومما لاشك فيه أن مثل هذه الظواهر ينبغي إلغاؤها نهائياً من مجتمعنا، ويجب ألا نسمح بتحويل أجيال المستقبل إلى أدوات تحركها أصابع الاستغلال الاقتصادي وتحرم شعبا من جيل نستطيع النهوض به علمياً واقتصادياً" (المدنيات، الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، مجموعة من المؤلفين – الطبعة الثانية 1999 ص 53).

ومن أجل هذا يجب إنشاء الأماكن العامة للأطفال والاعتناء بمؤسساتهم، كإنشاء حدائق ومكتبات وتزويد الطلبة بالأساليب العلمية الحديثة، لإعطاء كل طفل حقه في الحياة والنمو السليم له في كافة مستويات الحياة، ويبرز دور هؤلاء الأطفال عندما يكبر ويشيخ من يعتني بهم لأنه سيقع على عاتقهم العناية بهؤلاء الكبار في السن الذين لم يعودوا قادرين على العطاء لأنهم ضعفوا جسدياً، ومن حقهم أن يتمتعوا بحياتهم بعد أن وصلوا سن التقاعد ولم يعد يطلب منهم بذل أي جهد، لذلك يجب التأكد بشكل دائم من أنهم قد أخذوا كافة حقوقهم، ولهذا يجب استخدام ما يسمى بالتمييز الإيجابي لهاتين الفئتين بالذات وتقديم الخدمات لهم بشكل مختلف عن غيرهم أي بيعهم السلع والخدمات مثلاً بأسعار أقل لأن دخلهم قليل لعدم قدرتهم على العمل وتحقيق الدخل المطلوب.

- **المجموعة الرابعة : الأشخاص ذو الاحتياجات الخاصة:**

وهذه الفئة من المجتمع تحتاج إلى عناية خاصة من أفراد هذا المجتمع، فهى الفئة التى لا يستطيع أفرادها ممارسة حياتهم كالآخرين، كعدم القدرة على السمع أو البصر أو غير ذلك، وهذه الإعاقات تجعل الفرص لهؤلاء الأشخاص محدودة، ولهذا فالمجتمع كفيل بتوفير السبل والوسائل لهم ليصبحوا قادرين على القراءة والكتابة والعمل في الأماكن العامة المختلفة، ولكن كل هذا وذاك لا يغني الفرد المعاق عن المعاملة الطيبة والحسنة من الآخرين (المدنيات، الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، مجموعة من المؤلفين – الطبعة الثانية 1999 ص 53).

5.9 مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية في العالم العربي:

لا يوجد نظام حكم في العالم لا يدعي قادته ورموزه وصلا بالديمقراطية بغض النظر عن مدى التزامه بها، فألمانيا الشرقية كانت تلحق لفظة ديمقراطية باسمها الرسمي ولا تزال الجزائر فاعلة، كما يتحدث الخليجيون عن "ديمقراطية الصحراء"، وابتدع محفوظ نحناح مفهوم الـ Shuracracy كالبديل الإسلامي عن الديمقراطية العلمانية، وتحدث شيوعيو الاتحاد السوفيتي عن "الديمقراطية المركزية" وروجت نظم الحزب الواحد في إفريقيا لفكرة "ديمقراطية اتفاق الرأي" (unitary democracy)، وقليلة هي الدول التي لا تنص في دساتيرها أو وثائقها الرسمية على أنها تتبنى

الديمقراطية بما في ذلك عراق صدام حسين، وبيرو فوجيموري، وأوغندا عايدي أمين وغيرها، ومن هنا حدثت فجوة بين "الشيء" الذي يسمى الديمقراطية والمصطلح الذي أصبح أسيرا للاستخدام غير الرشيد إعلاميا وسياسيا، وفي مواجهة فوضى الاستخدام الدعائي لهذا المفهوم (الديمقراطية)، طفق الأكاديميون في استنباط صفات يضعونها قبل كلمة "ديمقراطية" لوصف النظم التي كانوا معنيين بدراستها، فهناك من تحدث عن نظم "شبه تسلطية " semi-authoritarianism" أو استخدم وصف "التسلطية الناعمة" " soft authoritarianism," أو "الديمقراطية المزيفة" " pseudodemocracy"، أو"أشباه الديمقراطية" " semi-democracies" وهناك من تحدث عن مجتمعات هجين "hybrid regimes"، وهناك من تحدث عن "ديمقراطية غير ليبرالية" democracy" "illiberal، أو ديمقراطية تقديرية " virtual democracy" أو "استبدادية انتخابية" " electoral authoritarianism" و"ديمقراطية انتخابية " electoral democracy"، وعليه فإن توضيح المفهوم مهمة أساسية في هذا السياق، فمحاولة تحديد ما الذي يقصده كل لاعب سياسي بكلمة ديمقراطية عند استخدامه لها ضرورة، فاللفظة واحدة والمقاصد متنوعة والمفهوم من فرط استخدامه، أطلق على الشيء ونقيضه، وعليه فإننا نرى بأنه هناك غموض نوع الديمقراطية التي تقصدها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعها الشرق الأوسط الكبير (Dahl, 1989. p. 97.) .

ومن هنا فإن التساؤل يكون: أي واحدة من هذه الديمقراطيات تقصد الولايات المتحدة عند حديثها عن "شرق أوسط ديمقراطي"، وحقيقة فان دلالات الإجابة على ذلك تتطلب منا العودة إلى خطابات وتصريحات الرئيس "بوش الابن" والممثلين الأمريكيين الرسميين الذين يمثلون توجهات الإدارة، فالرئيس بوش وكبار مساعديه يتعاملون مع مصطلح "الديمقراطية" على أنه واضح بذاته "self-evident" بما يجعل المتابعين لموقف الإدارة الأمريكية شديدي التشكك مما يقصدونه عندما يتحدثون عن الديمقراطية، والغريب أن مساعدي الرئيس لم يقدموا تفصيلا لما أجمل رئيسهم باستثناء التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تعتزم غزو دول أخرى أو فرض نمط بذاته على دول المنطقة كما قالت وزيرة الخارجية كوندليزا رايس في أكثر من موضع، وذلك بقولها: *"ينبغي أن يترك لكل مجتمع أن يختار نمط الديمقراطية التي تناسبه"، وحتى حينما صرح ديك تشيني نائب الرئيس بأن الولايات المتحدة ستتقبل أي نظام حكم يختاره العراقيون حتى لو كانوا إسلاميين فإن بعضا من المراقبين الأمريكيين اعتبروه "مثالية لا تنطلي على أحد* " (خطاب بوش 12 نوفمبر 2004).

وعلى مستوى نظري فإن للديمقراطية نسقا إجرائيا ينبغي أن نكون على وعي به حتى نفرق بين الديمقراطية وأخواتها، إن جاز التعبير، ولكي نتحسب من نوع الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة للعالم العربي، فإن "الديمقراطية وأخواتها" سبعة، الديمقراطية الليبرالية المستقرة ولها

عناصر ستة، إن غاب واحد منها انحرفت لإحدى أخواتها، وهذا الانحراف يعني خطوة أو أكثر نحو التسلطية، وهذه العناصر هي:

1 – حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين، وإن شاب هذه الخاصية شائبة صارت "ديمقراطية انتقائية" (شرط الشمول Comprehensiveness condition)، وكان المثال على ذلك الولايات المتحدة حتى عام 1920 وسويسرا حتى عام 1971 وكانتا منعتا المرأة من المشاركة في الانتخابات.

2 – منافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، وإن شاب هذه الخاصية عيب صارت "ديمقراطية غير تنافسية" (شرط التنافس Competition condition) وعلى هذا فإن منع الإسلاميين المعتدلين في الدول العربية من الدخول في الانتخابات بحجة أنهم جميعا إرهابيون أو منع العلمانيين من الدخول في السباق من أجل مقاعد البرلمان في إيران أو السودان ينال من شرط التنافسية.

3 – احترام للحقوق المدنية، وإلا تتحول إلى "ديمقراطية غير ليبرالية"، (شرط الليبرالية Liberalism condition) وهو مثال نظامي الحكم العنصري في جنوب إفريقيا سابقا وناميبيا حيث كانت تجري انتخابات حرة ونزيهة وتداول سلمي للسلطة في ظل غياب واضح للحقوق والحريات المدنية لقطاع واسع من المواطنين الأفارقة.

4 – وجود تعدد لمراكز صنع القرار بما يتضمنه هذا من مساءلة ومسؤوليات متوازنة، وإلا تحولت إلى "ديمقراطية انتخابية" (شرط المساءلة Accountability condition)، والمثال على ذلك روسيا الاتحادية تحت ظل الرئيسين يلتسن وبوتين حيث تجري انتخابات فيها درجة عالية من التنافس بيد أنها لم تضع أيا منهما تحت مسؤولية حقيقية أمام البرلمان أو حتى العودة إليه في كثير من القرارات.

5 – قبول كافة القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها وإلا تحولت إلى ديمقراطية غير مستقرة (شرط الاستدامة Sustainability condition)، فالتاريخ شهد عددا من القوى السياسية التي وصلت إلى سدة الحكم في انتخابات حرة نزيهة أو بوعود بإقامة نظم ديمقراطية لكنها لم تف بوعودها مثل هتلر في ألمانيا النازية أو جبهة الإنقاذ في الجزائر أو نظام حكم مشرف في باكستان، فمع انتفاء شرط الاستدامة تنتفي قدرة الديمقراطية على إنتاج آثارها الإيجابية.

6 – المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين ولا يقبل الناخبون بغير أصواتهم الحرة مصدرا للشرعية وإلا تحولت إلى ديمقراطية نخبوية أو ديمقراطية بلا ديمقراطيين (شرط الثقافة الديمقراطية Democratic Culture condition)، فالتاريخ يشهد بالعديد من حالات التراجع عن الديمقراطية بعد إقرارها لصالح نخب عسكرية تتبنى شعارات شعبوية مثل مصر والعراق في

أعقاب الحقبتين الليبراليتين تحت الاحتلال والأرجنتين والبرازيل في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات (Mainwaring, O'Donnell, and Valenzuela, 1992) .

إذن الديمقراطية المستقرة هي التي تجمع العناصر الستة، وحقيقة فإن أدبيات علم السياسية ذخرت بنقاشات مستفيضة بشأن إطلاق لفظة ديمقراطية على نظام حكم يفتقد واحدا من هذه العناصر، فهناك من يرى أن الديمقراطية إما أن توجد أو لا توجد، فما قيمة "ديمقراطية" مع غياب تنافس حقيقي بين القوى السياسية التي يتكون منها المجتمع بسبب سيطرة حزب واحد على الحكم عن طريق التزوير والترهيب، وما هو جدوى إطلاق لفظة "ديمقراطية" على نظام حكم تأبى قواه السياسية احترام إرادة الناخبين إذا أتوا بمنافسيهم إلى الحكم.

ورغما عن وجاهة الطرح السابق، فإن منطق "إما ديمقراطية أو لا ديمقراطية" له قيمة معيارية مفيدة لكن قوته التحليلية ضعيفة، فلا يمكن أن توضع نظم مثل الصين وروسيا الاتحادية وإيران وتونس وليبيا في نفس الخانة لأنهم لا يملكون عنصرا واحدا أو أكثر من العناصر السابقة (Bobbio, 1989. p. 135.)، وهنا يصبح التساؤل الأساسي هو: لأي مدى تلتزم الولايات المتحدة بالمعايير السابقة عند ضغطها من أجل إصلاحات ديمقراطية في العالم العربي، لاسيما أن مثل هذه الديمقراطية يمكن أن تفضي إلى وصول أعداء الولايات المتحدة من الإسلاميين والقوميين إلى السلطة؟ مدخلان متكاملان للإجابة على هذا السؤال، الأول هو الرصد العددي لمرات تكرار الرئيس بوش لتعهده بإحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط وما ارتبط به من ضغط علني أو انتقادات صريحة لما اعتاد على وصفه بدول فاشلة " Failed States" في الشرق الأوسط، ومبادراته المتكررة في مشاريع لها علاقة مباشرة بالديمقراطية والدمقرطة في العالم العربي وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير(Linz and Stepan. 2006. p. 88.).

وبالعودة لخطب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الموجودة على موقع البيت الأبيض الأمريكي (918 خطبة) خلال الفترة من أول أكتوبر 2001 إلى منتصف ديسمبر 2005، فإنه قد استخدم لفظة ديمقراطية حوالي 1012 مرة وببعض مشتقاتها مثل "المجتمعات الحرة" أو "الحرية" أو "شعوب تختار من يحكمونها" حوالي 823 مرة، وقد قال هذه التعبيرات في سياق حديثه عن الدول الإسلامية والعربية في حوالي 1160 مرة (أي في حوالي 63% من السياقات) بمتوسط حوالي 30 مرة في كل شهر، وفي أغلبيتها الكاسحة كان هناك ذكر للعراق وأفغانستان باعتبارهما نقطة الانطلاق لشرق أوسط ديمقراطي، بيد أنه في شهري نوفمبر وديسمبر 2005 لم يتحدث عن الديمقراطية في الشرق الأوسط أو أحد مشتقاتها بنفس وتيرة التكرار وإنما انخفضت إلى حوالي النصف، ففي نوفمبر 2005 على سبيل المثال ذكرها فقط 11 مرة، ولا ينفي ذلك أن الإدارة الحالية كانت بحق الأكثر ضغطا وانتقادا للأوضاع السياسية في الدول العربية والإسلامية. ففي الفترة من عام 1973 حتى عام 1980 وجه الرؤساء الأمريكيون انتقادات

مباشرة لأوضاع حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية العربية والإسلامية حوالي 127مرة فقط، وفي خلال الفترة من 1980 حتى 1988 (إدارة ريجان) بلغت الانتقادات حوالي 231 مرة على لسان الرئيس الأمريكي، وهو ما يشكل نصف الانتقادات التي وجهها ريجان لأوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية في نفس الفترة. أما الرئيس بوش الابن فقد وجه هذه الانتقادات إلى الدول العربية والإسلامية حوالي 1160 مرة كما أسلفت، ورغم أن الانتقادات الأمريكية للدول اللاتينية في عهد ريجان أحدثت انفراجة ديمقراطية واضحة في الثمانينيات فإن الانتقادات الموجهة للدول العربية والإسلامية لم تكن بالحدة أو بالتكرار الذي يحدث تأثيرا ملحوظا حتى جاءت الإدارة الحالية "ادارة جورج بوش الابن"، فقط في حالة الدول العربية والإسلامية كانت هذه الانتقادات والضغوط تأخذ شكل الموجات التي ترتفع ثم تنحسر بدون تحولات هيكلية على أرض الواقع، وهو ما يبدو منطبقا على الإدارة الحالية أيضا، وهنا فقد رصد جميل مطر ببراعة المأزق الذي واجهته الولايات المتحدة بإعلان التزامها بالديمقراطية في الشرق الأوسط، فعلق قائلا: "يقول عضوان بارزان في مؤسسة أمريكان إنتربرايز، القاعدة الفكرية والأيديولوجية لليمين المحافظ الحاكم في واشنطن، بأنهما بعد تفكير عميق توصلا إلى أن الديمقراطية في الشرق الأوسط قد تأتي بحكومات مناهضة للولايات المتحدة ومعادية للصهيونية، وأنهما اكتشفا التناقض الذي وقت فيه حملة التبشير بالديمقراطية عندما ووجهت باحتمال أن تصل منظمة حماس في فلسطين وكل من السلفيين السنة والبعث والمقاومة المسلحة في العراق والإخوان المسلمين في مصر وسورية والأردن إلى الحكم في هذه الدول"، وقد أفاض جميل مطر في تحليل أسباب التراجع الأمريكي عن الضغط اللفظي على الأقل من أجل شرق أوسط ديمقراطي، فأشار إلى: المشاكل الداخلية التي تواجهها الإدارة الأمريكية الحالية، وتحديات بناء عراق ديمقراطي، وأزمة سوريا، وتأثير أحمدي نجاد الذي انتخب شعبيا ليكون أكثر راديكالية من عشرات الحكام العرب الذين يلعبون دور الصديق دون فضيلة الانتخابات التنافسية (كنعان، ح. 2005: 75).

وأضيف إلى ذلك أربعة عوامل أخرى: أولا: أن الحكومات العربية كانت فعالة للغاية في استرضاء الولايات المتحدة من خلال دعمها في حربها على الإرهاب بل وبالمبادرة بالتعاون معها في قضايا مثل تسليم أسلحتها لها، وثانيا: أن الدعم الأوروبي لم يزد عن ساحة الخطابة والبلاغة بما جعل الإدارة الأمريكية تدرك أن عليها أن تدفع الفاتورة وحدها، وثالثا: تأثير الانتخابات المصرية الأخيرة التي أفضت إلى نتيجة بمثابة جرس إنذار للإدارة الأمريكية بل وإسرائيل التي لا تتمنى أن تجد نفسها بجوار مصر تحت حكم إخواني، رابعا: إن الإدارة الأمريكية أدركت أن سهم السببية له رأسان، فالعراق كان العراق جزئيا بسبب صدام وصدام كان صدام جزئيا بسبب العراق، ونموذج العراق هو القاعدة بين أغلب دول المنطقة العربية، فسلطة الحاكم شديدة التلاحم

والتداخل مع شرعية نظام الحكم التي إما صنعها أو أتت به إلى السلطة وكلاهما شديدا الارتباط بوحدة الدولة وسيادتها باستثناء مصر وتونس، تبقى كل الدول العربية في وضع مجتمعي شديد الضعف نتيجة التوازي في أشكال الانقسامات السياسية والاجتماعية والثقافية والإثنية التي يمكن أن تؤدي إلى انفجارات طائفية وعرقية ودينية إذا ما حدثت صدمات عنيفة مثل الغزو الخارجي، وعلى هذا فإن الموجة الأخيرة من الضغوط الأمريكية كانت الأعلى لكنها لم تكن مختلفة عن سابقتها في حقيقة انحسارها.

هذا بشأن الإدارة الحالية "بوش الابن" مقارنة بالسابقات عليها، أما إذا عدنا إلى تاريخ الولايات المتحدة في غزو واحتلال الدول الأخرى يتبين لنا أن الولايات المتحدة قد تدخلت عسكريا في شؤون الدول الأخرى في الفترة من 1800 حتى 2005 على الأقل 178 مرة، وقد أعلنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة التزامها بالديمقراطية والدفاع عن الحرية في معظم هذه الحالات، وأن التزامها لم يكن حقيقة بالديمقراطية الليبرالية وفقا للمعايير الستة المشار إليها والتي هي أقرب إلى قواعد عامة عادلة تترك للمواطنين الحق في اختيار من يحكمهم، لكن في 80% من الحالات تم رصد تدخل أمريكي في سير العملية الانتخابية ذاتها من أجل دعم قوى بذاتها دون أخرى وهو ما جعلني في سياق آخر أفرق بين التدخل من أجل "ديمقراطية النتائج" (Democracy of outcomes) وديمقراطية الفرص المتاحة للجميع (Democracy of opportunity")، وهنا فان الملاحظ بان الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في 80% من الحالات لصالح بناء نظم انتخابية (electoral polities) معها تفضيلات محددة ودعم مباشر لبعض القوى من أجل أن تفوز في الانتخابات وليس من أجل الديمقراطية بمعناها المجرد. وأبرز هذه الأمثلة صياغة الدستور الألماني الغربي على نحو يمنع وجود أحزاب نازية أو شيوعية، وعلى هذا فإن ما يتوفر لنا من أدلة، سواء فى تاريخ الولايات المتحدة أم فى سلوك الإدارة الحالية يؤكد أن الإدارة الحالية ليست ملتزمة بالديمقراطية بمعناها الليبرالي المجرد ولكنها معنية بأخواتها أي بنوع من الانفتاح السياسي الذي يزيد من جرعة الديمقراطية دون أن تكون تامة البناء والتكوين، إلا إذا ضمنت أن أعداءها لن يفيدوا من هذه الديمقراطية في غير مصلحتها، وليس بعيدا عنا موقف الإدارة الأمريكية الحالية "إدارة بوش الابن" من رفض التعاون مع "الشهيد القائد" الراحل ياسر عرفات تحت ذريعة أنه لا يعبر عن الشعب الفلسطيني ولفساده واستبداده في الوقت الذي تعلم فيه الإدارة الأمريكية أنه ليس أفضل كثيرا من غيره من الحكام العرب، ثم موقفها من رفض مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية رغما عما يحمله هذا الموقف من تناقض مع مواقفها المعلنة تجاه دعم التحول الديمقراطي في كل الأحوال، وخلاصة الأمر أن التعويل على الضغوط الأجنبية لن يفيد كثيرا لأن الحقائق على الأرض تجعل مصلحة الولايات المتحدة في ألا تضغط من أجل تغيير الصديق بالعدو المحتمل (عبد الفتاح، ال. 2007).

نعم وتأكيداً على ما سبق فقد قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ البداية بوضع تصور حول موضوع الديمقراطية للعالم العربي من خلال مشروعها "الشرق الأوسط الكبير" وهي بالأساس معتمدة على المحاور التالية:

1 – تتعهد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتقديم دعمهما للحكومات والشعوب للدول المعنية التي أعربت في بيانات صدرت في الآونة الأخيرة عن تصميمها على مواجهة تحديات التحديث؛ ودفع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وإقامة الديمقراطية؛ وتعزيز حقوق الإنسان، وهي تؤمن بأن زيادة الحرية الاقتصادية والسياسية يمكن أن تؤدي إلى تحسن وتغيير أحوال المعيشة في الدول المعنية، وهذه المهمة ستتطلب دعما ثابتا ومتزايدا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مهما اختلفت الآراء بينهما، وهم يسعيان إلى تقديم هذا الدعم بروح من الصداقة والاحترام والشراكة، إدراكا منهم بأن لهم أهدافاً مشتركة تتمثل في تحقيق الرخاء والأمن والنشاط في المنطقة، وهم يدعما المبادرة التي أعلنتها في قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في منتجع سي أيلاند بولاية جورجيا وبالمبادرة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع دول البحر المتوسط والشرق الأوسط الصادرة عن المجلس الأوروبي في 18 حزيران/ يونيو 2004.

2 – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرحبان بمبادرات الإصلاح والبيانات الداعية إلى تحقيق تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي التي صدرت عن حكومات ومنظمات مدنية في الدول المعنية، وينبغي أن تقوم المشاركة على البيانات الصادرة من تلك الدول ومن بينها إعلان جامعة الدول العربية يوم 23 أيار / مايو 2004 الذي عبر عن التصميم الأكيد على "إرساء الأسس المتينة للديمقراطية" وعلى الإعلانات والبيانات الصادرة في مؤتمرات وتجمعات الإسكندرية والبحر الميت وصنعاء والعقبة، كما ينبغي أن تأخذ مشاركتنا في الاعتبار التحليل المهم والتوصيات التي قدمها تقرير التطور الإنساني في العالم العربي الذي أصدرته الأمم المتحدة في عامي 2002 و2003 .

3 – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سيظلون مقتنعين بأن المشاركة يجب أن تقوم على أساس الشراكة وإدراك أهمية الاعتراف المحلي بها، فنجاح الإصلاح ودوامه يعتمد على كونه نابعا من داخل الدول المعنية ولا يمكن فرضه من الخارج، ومع أخذ هذا العامل في الاعتبار فإن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تسعيان إلى الشراكة مع الحكومات بالإضافة إلى المجتمع المدني والقطاع التجاري وقطاع الأعمال الذي يطمح إلى الإصلاح ويكون على استعداد للتعاون لتحقيق تلك الأهداف المشتركة.

4 – إن شعوب تلك الدول لديها ثقافات وعادات وتقاليد ثرية قدمت العديد من المساهمات التي ما زالت باقية في تراث الحضارة الإنسانية، وكل دولة منها تعتبر حالة فريدة من نوعها وينبغي أن يحظى تنوعها بالاحترام، كما ينبغي أن تستجيب المشاركة للأحوال السائدة على

المستوى المحلي وأن تقوم على أساس الاعتراف المحلي بها، وسوف يخلص كل مجتمع منها إلى النتائج الخاصة به بشأن معدل التغيير وحجمه، غير أن التميز الخاص بكل دولة – رغم ما له من أهمية – يجب ألا يستخدم كذريعة لمنع الإصلاح، فالقيم التي تسعى تلك الدول إلى تحقيقها لأنفسها والتي تم دعمها، هي قيم عالمية يعترف بها العالم كله: مثل الكرامة الإنسانية، والحرية، والديمقراطية، وحكم القانون، وإتاحة الفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

5 – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تعيدا تأكيد الالتزام بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، إن التقدم على طريق التسوية السلمية في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات، والإصلاح يجب أن يتم تطبيقهما معا بصورة متزامنة، ويجب ألا تكون هناك شروط مسبقة لأي منهما أو أن يكون أحدهما بديلا عن الآخر، وبالطبع فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يدعمان عمل اللجنة الرباعية بشأن خارطة الطريق وعلى الإعلان الذي أصدرته يوم 4 أيار/مايو 2004، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرحبان بالدعم المستمر الذي تعرب عنه جامعة الدول العربية لخارطة الطريق كما عبر عن ذلك اجتماع قمتها في تونس يوم 22 أيار/مايو، وإعلان الجامعة رفضها لأعمال العنف ضد المدنيين بدون أي تمييز، وإننا نكرر التأكيد على رؤيتنا المشتركة لحل الدولتين، إسرائيل، وفلسطين الديمقراطية المستقلة القابلة للحياة والمتواصلة جغرافيا، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وإننا نرحب وندعم ما تقوم به الدول المعنية من جهد للمساهمة في إيجاد تسوية لذلك النزاع، بما في ذلك ما أعلن عن عزم إسرائيل الانسحاب من كل المستوطنات في غزة ومن مناطق في الضفة الغربية، وهو ما يمكن أن يكون خطوة نحو التوصل إلى حل الدولتين، ويحمل في طياته احتمال إعادة التقدم بالنسبة لخارطة الطريق. والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يدعمان العمل على الإنهاء كل أعمال العنف والإرهاب، ونحن ندعم كل الجهود بما في ذلك ما تبذله مصر، من أجل حل القضايا الأمنية الصعبة والمهمة المتعلقة بغزة، وفي هذا السياق فإن أي مبادرة أحادية أو منفردة يجب التعامل معها بما يتمشى مع خارطة الطريق ورؤية الدولتين، وفي الوقت نفسه نحن نرحب بإنشاء البنك الدولي صندوق الإئتمان الخاص بالفلسطينيين وندعو إلى تقديم الدعم الدولي لتلك المبادرة المهمة للاقتصاد الفلسطيني وإعادة بناء المجتمع.

6 – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يقدمان الدعم بناء على ما لديهم من أجهزة وأدوات وأطر خاصة للعمل السياسي، فبالنسبة للولايات المتحدة تعتبر مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط أداة رئيسية، بالإضافة إلى غيرها من الأدوات والأجهزة ذات الطبيعة الثنائية، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن التعاون يعتمد أساسا على مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، واتفاق التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، ومبادرة سياسة الجوار التي وضعها

الاتحاد الأوروبي، وغيرها من المبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما فيها مبادرة الشراكة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط والشرق الأوسط، حسبما أقرها المجلس الأوروبي في الآونة الأخير ة، وقد تم الترحيب بخطة الدول الصناعية الثماني الكبرى لدعم الإصلاح ، بما فيها إنشاء" منتدى المستقبل" (كنعان، ح. 2005: 75).

وفي هذا السياق، فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يتعهدان بالعمل معا في مجالات محددة من أجل دعم ما يلي:

- التطور الديمقراطي وكل الاحتمالات الممكنة لتوفير المشاركة الكاملة لكل المواطنين من خلال برامج تهدف إلى تعزيز المجتمع المدني والدعوة إلى إتباع قواعد الديمقراطية ومؤسساتها، بما يشمله ذلك من توفير المساعدة التقنية والدعم للجان الانتخابات المستقلة، وبرامج تسجيل الناخبين، وإجراء الانتخابات، وبرامج التوعية بالحقوق المدنية (التي تتضمن برامج خاصة بالتأكيد على دور المرأة كمرشحة وكناخبة)، ومن خلال تعزيز التبادل البرلماني وبرامج التبادل مع وسائل الإعلام المستقلة.
- زيادة الدعم العملي والمالي لتعزيز حقوق الإنسان، والإصلاحات التشريعية وقواعد الحكم الصالح والربط بين توثيق العلاقات والحصول على المساعدات المالية، بالتوصل إلى تحقيق تقدم ملموس في تلك المجالات.
- الجهود الرامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في محو الأمية، بما في ذلك ما يجري من خلال زيادة التعاون على مستوي التعليم الأولي والعالي في مجالات بعينها مثل زيادة نسبة الملتحقين والمنتظمين بالمدارس أو تحسين مستوى التعليم، مع التركيز بصفة خاصة على تعليم النساء والفتيات، هذه الجهود ستساعد الدول المعنية على تحقيق هدفها في محو الأمية بالنسبة لـ 20 مليون شخص إضافي بحلول عام 2015، كما نص إعلان التعليم للجميع الذي صدر في بيروت في كانون الثاني/يناير 2004.
- التكامل الاقتصادي، والتجارة الإقليمية البينية، وتوسيع نطاق الفرص التجارية في أسواق العالم من خلال دعم انضمام تلك الدول، حينما يكون ذلك ملائما، إلى منظمة التجارة العالمية، ويشمل ذلك المساعدة التقنية ودعم الاستثمار في المشروعات الصغيرة واتفاقيات التجارة البينية الإقليمية، وبرامج تيسير التجارة، ودعم إنشاء وتطوير الغرف التجارية على المستوى المحلي.
- ومن أجل متابعة تلك المبادرات، اتفقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على إيجاد وسائل أفضل للتنسيق بين الجهود فيما بينهما، ومن خلال الشراكة والحوار مع الحكومات وممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال والشركات التجارية في الدول المعنية، وفي كل الحالات، العمل على استجابة كل القوى الدافعه نحو الإصلاح النابعة من داخل كل

دولة من الدول المعنية، والاستفادة بشكل كامل بالهياكل الموجودة حاليا للتعاون والحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مثل جماعة المستوى الرفيع، لضمان فرص المشاركة والتعاون بين برامجهما والاستفادة منها بصورة كامل.

ومن خلال ما تقدم فإننا نجد بأن موقف الولايات المتحدة من موضوع الديمقراطية قد تباين، حيث انه اذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت لها إستراتيجية تعمل في العالم العربي، فهي ليست وحدها التي فعلت ذلك، أيضاً الدول القريبة من العالم العربي تفعل ذلك، تدر س وتبحث وتطور استراتيجيتها لتوائم ما تغير، والدول البعيدة كالصين والهند على سبيل المثال تعيد النظر فيما تغير لتكون لها الإستراتيجية التي تحقق مصالحها الوطنية، وأوروبا ذاتها تجتاحها ثورة فكر في المراكز والمعاهد السياسية والجامعات والأحزاب والصحف، تطرح فيها أفكار في عملية تفاعل قد تنتهي إلى خيارات جدية في السياسة والاستراتيجيات (الغندور، ع. 2004).

ولكن العالم العربي عليه أن يعي قضيه هامه مفادها أنه يجب ألا يجرد نفسه مما هو واجب وحق عليه وترك الآخرين القيام به نيابة عنه وكان ما يحدث الأن في العالم العربي لا شأن للعرب به!!

5.10 موقف العالم العربي من الديمقراطية – قراءة تحليلية:

من قال أن ثقافة العرب لا تقبل الديمقراطية؟ وإنه من الخطأ أن نتصور أن الديمقراطية لا طريق لها إلا أن تأتي فرضا من الخارج، إنما هو تعزيز لما يقوم بترويجه ودعايته الذين يديرون حملات التشويه على العالم العربي والإسلامي وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الغرب عموما بالقول: إن ثقافة وعقيدة العرب لا تقبل الديمقراطية، وأنها تناصر حكم الطغاه، قول لا يكون الرد عليه، الا من خلال إعادة النظر في أوضاع وظروف مقيدة للديمقراطية في مخالفة لثقافة العرب ودينهم (الغندور، ع. 2004).

انه ليس في ثقافة العرب من الديمقراطية ما يرفض بالتمام، "بل انه لا يوجد عازل بين الديمقراطية والدين والعكس هو الصحيح، فالشورى والاحتكام لرأي الأمة، كان قيدا على الحاكم وليس اختيارا له أن يأخذ به أو يعرض عنه" (الغندور، ع. 2004).

الفصل السادس
نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات والمقترحات

الفصل السادس

نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات والمقترحات

6.1 المقدمة:

لقد شهدت شبكة العلاقات والتفاعلات الدولية والإقليمية درجة كبيرة من درجات التأثر والتأثير المتبادل، وأصبح وقوع فعل ما في أي منطقة قربت أو بعدت يترك تداعياته وتأثيراته على جُل العلاقات والتفاعلات الكونية، وبالطبع تختلف حدّة ودرجة التأثير والانعكاسات بحجم الفعل وإحداثياته، لكن في كل الحالات لابد من التعامل مع نتائجه (حمد، 2007)، كون أن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ومبادراتها ومشاريعها تعتبر جزءاً هاما وعنصراً وعاملا أساسياً في النظام السياسي الدولي، وبالتالي فان مشروع الشرق الأوسط الكبير أصبح جزءا أساسيا في حركة هذه التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية، وهذا مما توصلنا إليه من خلال نتائج هذا البحث العلمي، وبالطبع هذا ما ستجيب عليه نتائج الدراسة في هذا الفصل.

نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات والمقترحات:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وهي وفق التالي:

1. ما الإدارة الأمريكية وكيف تقوم بصناعة سياستها الخارجية؟
2. ما مبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي وما أسبابها، ودلالاتها، وما مخاطرها، وهل هي حاجة ضرورية للعالم العربي؟
3. ما هي الأسباب الحقيقية التي جعلت الإدارة الأمريكية تطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير؟ وهل تعد الديمقراطية أحد مكوناتها؟
4. ما علاقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالديمقراطية في العالم العربي وماذا حققت له، وهل تعتبر مشاريع الحكم الصالح والديمقراطية السبل الوحيدة للحكم في العالم العربي؟
5. ما قدرات مبادرة الشرق الأوسط الكبير في تحقيق الديمقراطية للعالم العربي؟

6.2 مناقشة النتائج العامة للدراسة:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي وفق الآتي:

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية التي تمت يمكن أن نستخلص كل الإجابات الممكنة عن تساؤلات الدراسة المحددة في توضيح إن كان هناك علاقة بين إدارة الولايات المتحدة الأمريكية وصناعة السياسة الأمريكية والمبادرات المطروحة على العالم العربي، وبالتحديد مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وارتباطها بالولايات المتحدة والاستفادة من هذا المشروع من أجل تنفيذ

مخططاتها في الحفاظ على مصالحها بالمنطقة العربية، وهذا مما سنجيب عنه من خلال النتائج العامة والخاصة، بدءاً بالرد على التساؤل وهو: "ما الإدارة الأمريكية وكيف تقوم بصناعة سياستها الخارجية وما علاقتها بمبادرة الشرق الأوسط الكبير للعالم العربي"؟

من الواضح انه يوجد كم كبير من البغض والتوجس من جهة اليمين المتطرف وهو الذي يشكل الغالبية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم العربي، وكيف أن ذلك الكره يضرب بجذوره تاريخياً ودينياً في صميم وروح ووجدان اليمين المسيحي الصهيوني المتعصب، وعلى الرغم من هذا الكره المتجذر فإن المصالح الأمريكية سواء ما هو منها متعلق بالهيمنة أم بالاقتصاد أو بأمن إسرائيل حليفتها الإستراتيجية جعل التحالف المرحلي مع العالم العربي وأنظمته الرسمية ممكنا وتحديدا طوال فترة الحرب الباردة، ولقد تم استغلال العالم العربي وأنظمته الرسمية أبشع استغلال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية إبان حربها ضد الشيوعية في أفغانستان مع ملاحظة أن أول ظهور عنيف للإسلام السياسي كان في إيران في العام 1979 وقد أيقظت تلك الثورة إلى حد كبير الوعي الغربي وبالذات كما تم شرحه في الجزء السابق من خطف للرعايا الأمريكيين وإقصاء لشاه إيران الذي كان حليفاً وصديقاً لواشنطن لسنين طويلة، وكما لاحظنا فقد تغيرت السياسة الأمريكية نحو العالم العربي وأنظمته الرسمية من فترة لأخرى، ففي الخمسينات والستينات كانت محاولات من الأحلاف لضرب الحركات القومية العربية وفي السبعينات بدأ بعض التغير الطفيف من خلال ظهور الصحوة الإسلامية، وفي هذا السياق يرى الكاتب فواز جرجس في مقالة له بعنوان الأمريكيون والعالم العربي والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية "إن الولايات المتحدة كانت في فترة الخمسينات والستينات تعادي القومية العربية، بينما ترى في الوقت نفسه أن سياسات الإسلاميين تخدم المصالح الغربية، وفي النزاع الدائر بين الإسلاميين والحركة القومية الشعبية انحازت الولايات المتحدة إلى الطرف الأول، فقد كانت اعتبارات الحرب الباردة والحسابات الإستراتيجية هي المحرك لسياستها الخارجية وليس الاعتبارات التاريخية أو الحضارية أو المشاعر السلبية من العرب أو الدين الإسلامي ككرهه أو الخوف منه، وفي مطلق الأحوال فإن التحديد الأمريكي للوضع في الشرق الأوسط ولمكمن الخطر فيه ما لبث أن شهد تغيراً جذرياً في السبعينات، ومن الأسباب التي أدت إلى مثل هذا التغيير تفجير الصحوة الإسلامية على المسرح السياسي العام، فالأحداث المحلية (كالحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973) وما نجم عنها من حظر للنفط العربي، والثورة الإيرانية (1978 – 1979) وأزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين الناجمة عنها شكلت صدمة لعدد كبير من المسؤولين الأمريكيين، ودفعتهم إلى الاعتراف بنشوء قوة جديدة كبيرة تشكل تهديداً للمصالح الغربية" (جرجس، 2002).

ولكن مع تتبع مسار المصلحة الأمريكية في المنطقة نرى أن ذلك التوجس من العالم العربي وأنظمته الرسمية تم إخماده في فترة الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، حيث إن "الغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979، والذي فسرته إدارة كارتر بأنه يستهدف مصادر البترول في منطقة الخليج العربي أدى إلى تغير هام في السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أعاد سيطرة مفهوم الحرب الباردة من جديد على هذه السياسة، فتم إعلان مبدأ كارتر في 23 يناير 1980 الذي أكد فيه على أن أي محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها على أنها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية" (يوسف، وممدوح، 2002) و (سعودي، 1983).

في ذلك الوقت لوحظ عن وجود التحالف الذي حصل بين الإدارة الأمريكية والمجاهدين المسلمين الأفغان ضد السوفييت والذي استمر حتى هزم السوفييت وتم انسحابهم من أفغانستان في نهاية الثمانينات التي كانت من أهم أسباب سقوط الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد مرحلة التحالف مع الإسلام جاء دور تهميشه وإهماله حين صار من المصلحة الأمريكية عقد سلام في الشرق الأوسط وحل مشكلة العداوة العربية الإسرائيلية حيث تقول الدكتورة هالة سعودي: "وبصفة عامة فإن الولايات المتحدة عملت بعد انتهاء الحرب الباردة على إعادة تشكيل المنطقة العربية والشرق الأوسط، فإلى جانب ما تضمنته خطة مدريد من إجراء مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية، فإنها تضمنت أيضاً إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تضم دولا من الشرق الأوسط والدول الصناعية من اجل تطوير قوة دفع بغرض **خلق شرق أوسط جديد أو الشرق الأوسط الكبير** تلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً، وقد أظهرت إدارة كلينتون تحمساً لذلك اعتقاداً منها بأن هناك فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنطقة بفضل انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بعملية مدريد – أوسلو، وكانت تأمل في هذا السياق إقامة نظام جديد للشرق الأوسط يحل محل النظام العربي مع إقامة شبكة من مشروعات التكامل الاقتصادي الإقليمي تضم إسرائيل وتركيا ودولاً بحر متوسطية أخرى، وقد تم بالفعل إشراك دول الخليج في المفاوضات متعددة الأطراف، ثم في مؤتمرات قمة الشرق الأوسط التي كان القصد منها خلق شبكة من التعاون الإقليمي، وربما ساده التصور في الإطار نفسه أن بالإمكان التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تلعب إسرائيل فيها دوراً هاماً في حماية دول الخليج الضعيفة من التهديدات العراقية والإيرانية، وكذلك مواجهة الدول التي تصفها الولايات المتحدة بالدول "المارقة" "*Rogue States*" من خلال المقاطعة الاقتصادية والعزل الدبلوماسي، بل وحتى التهديدات باستخدام القوة العسكرية والقضاء على الإرهاب وتهميش الأصولية الإسلامية" (سعودي، 2002).

6.3 مشروع الشرق الأوسط الكبير والحرب على الإرهاب:

يتعارض التوجه الأمريكي المذكور مع سياسات بعض الأنظمة العربية ومبادئ الحركات القومية والإسلامية في العالم العربي فهنا بدأت حرب جديدة ضد هذه السياسات تحت مفاهيم مفاهيم أو مصطلحات جديدة كالحرب على الإرهاب والإسلام الأصولي، وغيره وأيضا ممن خلال استخدام أمريكي لوسائل جديدة من ضمنها مبادرتها في **مشروع الشرق الأوسط الكبير** ، من أجل إخماد أي معارضة للخطط والمشاريع الأمريكية في المنطقة. وحصلت الخصومة بين الطرفين حيث وكما يقول الدكتور كمال خلف الطويل في **مقالته أمريكا والعرب "متى ولماذا حصل الفراق والخصومة؟**. " عندما شعرت الأنظمة العربية والحركات القومية والإسلامية في العالم العربي أنها استعملت بلا حدود ثم لفظت بلا حدود أيضا، وعندما انخرطت بعض فصائلها في قتال إسرائيل، ثم – وهو الأهم – عندما هال بعضها أن تأتي الولايات المتحدة بقضها وقضيتها لتقبع في ديار الجزيرة، عندها تباعدت المصالح المتقاطعة، ودبت الفتنة بين حلفاء الأمس وأصبح الصدام المفتوح مسألة وقت، وقد لاحت تباشير ذلك عند المحاولة الأولى على الأرض الأمريكية للعنف المنظم في شباط / فبراير 1993 وكانت نذيراً معبأ باحتمالات خطيرة لما في جعبة الزمان، في العام نفسه وقع صدام كان له دور الشرارة في إيقاد اللهب على أرض الصومال، ثم أحبطت محاولة أخرى على الأرض الأمريكية عام 1994، ثم تسارعت ميادين الصدام في الجزيرة عامي 1995 و 1996، ثم في شرق أفريقيا عام 1998، ثم كانت العاصفة الكبرى بالنار في نيويورك وواشنطن في عام 2001، ماذا كان صاعق التفجير الأساسي في كل السياق؟ كان حرب الخليج والتي لم تنته فصولها بعد، كانت هذه الحرب في جملة واحدة حرب إرساء الهيمنة الأمريكية القاطعة على الوطن العربي، وإعادة رسم تضاريسه السياسية بما يكفل للولايات المتحدة قرناً أمريكياً جديداً يلي ما سبقه من قرن أمريكي بامتياز" (الطويل، 2002).

وهنا يمكن القول إن فترة التسعينات شهدت تحولا من أعظم التحولات على الأنظمة العربية والحركات القومية والإسلامية في العالم العربي وقد كان مترتباً وبشكل تلقائي أو كردة فعل على الطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الإسلام ومن ثم لفظه. ويستطرد كمال حبيب قائلا: "أن المقولات الثقافية ذات الطابع الإمبريالي والتي دشنها هنتجتون وفوكوياما والمستشرق اليهودي بيرنارد لويس وغيرهم عززت الاعتقاد لدى التيار الجهادي بأن العالم العربي والإسلامي يواجه حرباً صليبية جديدة، وأن العدو الحقيقي للعالم العربي والإسلامي الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وليست النظم الداخلية، ولقد كان فبراير عام 1998 وهو تاريخ تأسيس الجبهة العالمية لقتال اليهود والصهاينة هو التاريخ الممكن أن نقول أنه وقت دخول التيار الجهادي الإسلامي مرحلة جديدة، وقد أصبح التيار الجهادي عنواناً لما يعرف باسم قاعدة الجهاد والتي تحالفت مع طالبان ومنحت القاعدة الملاذ الجغرافي الآمن، الذي اعتبر ملاذا ومقرا

للإسلام" (حبيب، 2006)، واستمر الوضع في تصاعد مستمر للكره والنفور بين الجانبين منذ فترات التسعينات إلى أن حصلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول (11/9/ 2001)، وقد غيرت هذه الأحداث وجه العالم بل إنها أسست لمرحلة جديدة من حالة الصراع المستمر لما تنته بعد، حيث أصبحت الحالة كالآتي: "فالمجاهدون أمس، والإرهابيون اليوم، عرباً وغير عرب هم مجموعات جرى استغلالها وتعبئتها لخدمة أغراض سياسية دولية محددة، وليكونوا من بعدها ذريعة للقضاء على بلادهم ودينهم ووجودهم، وإذ اكتشفوا أنهم كانوا ضحية خدعة كبرى، انقلبوا على مستغلّيهم بكل الحقد والغضب الذي يصيب من طعن في كرامته، وحتى طالبان في أفغانستان، التي حسمت الصراع الداخلي في بلادها لمصلحة الأمن والاستقرار، عندما اتضح تحالفها مع القاعدة كتنظيم عربي، باتت تشكل خطر انبعاث الإسلام المكتوب العربي النقي بشكل يقضي إلى تكوين كتلة عربية إسلامية اقتصادية، تمتص الثروات العالمية – من خلال النفط – لتمنحها القوة والسيادة، فكان لا بد من إيجاد "فخ" يتم بواسطته القضاء على طالبان والقاعدة ، والإسلام العربي المكتوب من جهة، ووضع اليد على منابع النفط الممتص للثروات من جهة أخرى. ومن هنا جاءت زلة لسان الرئيس الأمريكي "بوش الثاني" لتعبر عما في وجدانه من فتح حرب صليبية بالمعنى الكامل، مؤكداً دعوى أسامة بن لادن بانقسام العالم إلى فئتين: مسلمين وغير مسلمين، والواقع أن هذا الاستعداد لمثل هذه الحرب لم يبدأ عقب **أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001م**، التي ضربت مبنى التجارة العالمي، وإنما بدأ منذ إعلان بوش الثاني رئيساً للولايات المتحدة بموجب حكم قضائي صدر بعد ثلاثة أشهر من انتهاء انتخابات الرئاسة، وتشكيل بوش لحكومة حرب عسكرية من كبار الجنرالات مطعّمة ببعض المدنيين، ويشكل العسكريون حكومة مصغرة (وخفيّة) مرتبطة بالقوى التي خططت للحرب، حيث هناك اليوم أكثر من خمسين دولة عربية وإسلامية تشكل (40%) من الأمم المتحدة، ولكنها عاجزة مع الأسف عن إقرار أو تنفيذ قرار واحد لمصلحتها ضمن هذه المنظمة التي اعترفوا بها جميعاً رمزاً للشرعية الدولية – أو دين العالم الجديد وحاكمه – وهذا من أحد أهم أسباب التراجع والهوان العربي، ويكفي للدلالة على ذلك، حال الشعب في فلسطين، والجزائر، وبلاد الشام، والسودان، والشيشان، ومقدونيا، والبوسنة والهرسك، وكشمير، والمغرب" (البغدادي ,محمود علي، 2003)، وبهذا صار حليف الأمس عدو اليوم وكانت أول الضربات الأمريكية بعد 9/11 لأفغانستان، وقد غيرت أحداث 9/11 وجه التعاملات والعلاقات الدولية وحركت العالم فأصبحت الولايات المتحدة في صراع مكشوف ومباشر مع الحركات الإسلامية الجهادية التي ترى بان معاقلها الإيديولوجية والبشرية تأتي من العالم العربي، ومن هنا فقد حولت العالم العربي وأنظمته الرسمية والإسلام السياسي من عدو مفترض يتحدث عنه المنظرون والإستراتيجيون الأمريكيون إلى عدو حقيقي تواجهه أمريكا عسكرياً في أفغانستان وأمنياً وإعلامياً واقتصادياً خارج أفغانستان وأعلنت الولايات

المتحدة الحرب عليهم بطرق مختلفة منها المباشرة ومنها غير المباشرة تحت اسم الحرب على الإرهاب (جريدة الوطن، 2003/1/17)، وما يهم في هذا السياق، هو ردود الفعل الإسلامية على أحداث 11 سبتمبر 2001م، لأنه هناك العديد من المؤسسات الدينية الرسمية التي أدانتها بل ورفضتها: "فقد أكد الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر في أكثر من مناسبة على أن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر هو إرهاب مدان ترفضه الشرائع السماوية لأنه يمثل عدواناً على الأنفس والأموال والممتلكات، وهو غير الجهاد، لأن الأخير عمل مشروع غايته تحقيق أهداف نبيلة وشريفة تتمثل في الدفاع عن النفس والعرض والمال ودفع العدوان ورد الظلم، وعندما يصدر مثل هذا الموقف عن شيخ الأزهر الشريف الذي هو من أعرق المؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي، فانه يؤكد دلالات هامة تتعلق برفض الإسلام للإرهاب" (توفيق، 2002)، كما أنه مما يستحق الذكر أن قادة عديد من الأحزاب والحركات الإسلامية في الوطن العربي وبعضها يحظى بالمشروعية القانونية وبعضها الآخر لا يحظى بها ، قد أَصدروا بياناً مع قادة أحزاب وتنظيمات إسلامية في دول أخرى، أكدوا فيه على إدانة الاعتداءات التي استهدفت مراكز حيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وعبروا عن استنكارهم لها باعتبارها تتعارض مع القيم الإنسانية والإسلامية، حيث أن الإسلام يحرم العدوان على الأبرياء، ومن بين الحركات والتنظيمات الإسلامية التي وقع قادتها وممثلوها على البيان ما يلي: جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن والسودان وسوريا، وحركة النهضة (تونس)، وحركة مجتمع السلم (الجزائر)، والتجمع اليمني للإصلاح (اليمن)، والجماعة الإسلامية (لبنان)، وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصدرت حركات وتنظيمات إسلامية في بعض الدول العربية بيانات مستقلة عبرت فيها عن إدانتها لهجمات سبتمبر، ومن ذلك على سبيل المثال البيان الذي أصدرته جماعة الإخوان المسلمين في مصر بتاريخ 2001/9/15، والذي أكدت فيه ما سبق وأعلنته بشأن إدانة العمل الإرهابي البشع الذي أودى بحياة الآلاف من الأبرياء ونشر الذعر والرعب والدمار على أكثر من ساحة في الولايات المتحدة" .

ولكن من الواضح أن ذلك كله لم يشفع للعالم العربي ولا للإسلام، ولا للإسلاميين ولم تفرق المطرقة الأمريكية ما بين التطرف والإرهاب الموجود في كل العالم وبين الدول والنظم المعتدلة التي يبديها كل هؤلاء تجاه العنف والإرهاب، ولقد كان من أبرز المشكلات التي ثارت بعد 2001/9/11م إلى جانب كل ما سبق نقطتين هامتين:

أولاً – أن الإدارة الأمريكية تحركت في حربها ضد الإرهاب وقيادته بدءاً بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بدون أن تقدم أدلة جدية بهذا الخصوص، وبالتالي شكلت الولايات المتحدة التحالف الدولي ضد الإرهاب وقيادته استناداً إلى القاعدة الأمريكية الشهيرة " أن من ليس مع التحالف فهو مع الإرهاب وعليه تحمل عواقب ذلك".

وثانياً : توفير غطاء دولي من الشرعية لتلك الحملة المسعورة ضد ما أسمته "الإرهاب" وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن 1373 الصادر في 28 سبتمبر 2001 بمشروع هذا القرار وأقره المجلس بالإجماع خلال فترة قياسية لم تتجاوز أربعة وعشرين ساعة، وهو أمر نادر الحدوث بمجلس الأمن.

"وقد كانت مساحة هذا القرار مناسبة لكي تفرض الإدارة الأمريكية كافة شروطها واملاءاتها ضد الجميع ، وعلى ما يبدو كلمة الجميع كانت تعنى العرب والمسلمين، ولقد تحدث الكثيرون عن أجندة أمريكية كانت موجودة في جيب أصحاب القرار من الإدارة الأمريكية حتى قبل أحداث سبتمبر والتي أشارت إلى ضرورة السيطرة على مناطق معينة في الشرق الأوسط بقصد التحكم في مصادر الطاقة أو حتى الانتقام الشخصي" (مسعد، 2002).

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا بأن التداعيات المترتبة على علاقة الإدارة الأمريكية بالأنظمة والشعوب في البلدان العربية وبعض الدول الإسلامية كانت تتراوح بين مواقف شديدة (عسكرية) ومواقف إصلاحية، ومن هذا المنطلق فقد ظهر على الساحة فيما بعد ذلك موضوع الإصلاح و موضوع الإصلاحات الداخلية والديمقراطية وحتى تغيير المناهج في المدارس، لقد دفعت ردود الفعل الأمريكية بعد **أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م** بالإدارة الأمريكية نحو التدخل عميقاً في الشؤون العربية والإسلامية وقد أثيرت العديد من قضايا الإصلاح الداخل واشكالياته في الوطن العربي أو إعادة طرحها مثل: الإصلاح السياسي، وتجديد الخطاب الديني، وإعادة تقويم خبرة الحركات الإسلامية المتشددة، وتطوير السياسات الثقافية والإعلامية"، "وبناءً عليه فقد تجاوبت بعض الدول العربية بدرجات على هذا الأمر، مثلاً الأردن اختار مليكها عبد الله الثاني أن يسير في ركب التحالف ضد الإرهاب مواجهاً بذلك المعارضة الداخلية من الإسلاميين الذين طالما ساندوا الملك الأردني، وقد عمل الملك الأردني على المشاركة بإرسال قوات عسكرية أردنية إلى أفغانستان للقيام بأعمال غير قتالية إلى جانب القوات المشاركة في الحرب، بينما قامت السعودية بقطع علاقاتها مع طالبان بعد أن كانت ممولاً رئيسياً لها في الحرب ضد أفغانستان كذلك الإمارات قطعت علاقاتها مع طالبان. وقامت دول عربية أخرى بتنفيذ عمليات اعتقال ضد عناصر من مواطنيها مشتبه بوجود علاقات تربطهم بالقاعدة أو بتنظيمات إرهابية أخرى، كما اتخذت الدول العربية إجراءات متفاوتة بشأن تجميد الحسابات المصرفية لأشخاص ومؤسسات وشركات وتنظيمات وردت على اللوائح الأمريكية للإرهاب، وعلى ما يبدو فإن معظم الدول العربية قد قامت بما طلب منها أمريكياً والكثير مما قدمته هذه الدول وبالذات مصر والسعودية والكويت لم يتم الإعلان عنه إعلامياً " (مسعد، 2002).

كما إن اليمن على سبيل المثال أبدى تعاون كبير إلى أبعد الحدود مع الولايات المتحدة في حملتها على الإرهاب منذ زيارة الرئيس اليمني للولايات المتحدة في نوفمبر 2001 أي بعد شهرين

من الأحداث، وقد التزم اليمن بالطلبات الأمريكية إلى حد المواجهة المسلحة مع بعض القبائل في ديسمبر 2001 لاعتقال عناصر من القاعدة مما ترتب عليه وقوع قتلى وجرحى بالعشرات، كما حرص اليمن على إغلاق ملفات التنظيمات الإسلامية المتشددة وبخاصة جيش عدن الإسلامي، ولقد حاز اليمن الرضى الأمريكي ولكنه يواجه مشاكل داخلية اقتصادية وقبلية يرثى لها (إبراهيم، م. 2002).

"لقد قامت بعض القوى السياسية في العالم العربي بالتقدم بمبادرات إصلاح وتغيير كما هو الحال مع الإخوان في مصر والأردن، التي تقدمت بمبادرات إصلاح في نفس الفترة لإصلاح الوضع الداخلي مما أعتبر من قبل جملة من المحللين السياسيين بمثابة تجاوب مع المطالب الأمريكية، وهذا مما يظهر أنه هناك توافق مع المشروع الأمريكي في **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** نحو التوافق والرغبة في عدم التصادم مع مواقف الإدارة الأمريكية" (تمام، 2006). ولكن بقيت العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية مرتبطة بعدد من التأثيرات والأدوار وعلى رأسها علاقتها مع إسرائيل وطبيعة الصراع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أما فيما يتعلق بعلاقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالديمقراطية في العالم العربي وماذا حققت للعالم العربي، وهل تعتبر مشاريع الحكم الصالح والديمقراطية السبل الوحيدة للعالم العربي؟ وما قدرات مبادرة الشرق الأوسط الكبير في تحقيق الديمقراطية للعالم العربي؟ من خلال الدراسة النظرية التي تمت يمكن أن نستخلص كل الإجابات الممكنة عن تساؤلات الدراسة المحددة في توضيح إن كانت هناك علاقة بين مبادرة الشرق الأوسط الكبير والديمقراطية في العالم العربي ولكن تحت تساؤل ماذا حققت للعالم العربي، وهل السبل الوحيدة للعالم العربي، وما قدرات مبادرة الشرق الأوسط الكبير في تحقيق الديمقراطية للعالم العربي، وبالتحديد مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وارتباطه بالولايات المتحدة والاستفادة من هذا المشروع من أجل تنفيذ مخططاتها في الحفاظ على مصالحها بالمنطقة العربية، وهذا مما سنجيب عنه من خلال النتائج الأتية:

6.4 علاقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالديمقراطية في العالم العربي:

6.5 حالة الإصلاح العربي والخارج:

قد كان عنوان المؤتمر السنوي التاسع عشر لـ"مركز "البحوث والدراسات السياسية" فى جامعة القاهرة "**مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية**"، والذي عقدت جلساته فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة ما بين 26 و 29 ديسمبر 2005، والذي ارتكز المؤتمر فيه على الخبرات العربية المختلفة في "الإصلاح" على مدى السنوات الأربع

الماضية مسلطا الضوء على إشكالية العلاقة بين الداخل العربي والخارج الغربي، في ظل إستراتيجية أكبر دولة في العالم. وقد خرج المؤتمر بعدة نتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- معايير الإصلاح التي أخذت بها البلدان العربية، سواء كان "التطور التشريعي" أم "إنهاض المجتمع المدني"، لم تؤت ثمارها حتى الآن.

2- الفجوات والدعاوى و"التصديرات" تمثل عراقيل أساسية في مسيرة الإصلاح العربي.

3- المقايضة السلسة هي أصل العلاقة بين الداخل والخارج، وليست مسألة الديمقراطية.

4- إن مشروع الشرق الأوسط الكبير لم ينته بعد كما يشاع إعلاميا (خالد ع. 2006)،

6.6 الديمقراطية والتطور التشريعي العربي:

كان "التطور التشريعي العربي" إحدى المحطات المهمة التي وقف عندها مؤتمر الاصلاح والديمقراطية، باعتباره أحد معايير الإصلاح من الوجهة النظرية، وعكست ورقة الدكتورة "علا أبو زيد" أستاذة العلوم السياسية مظاهر هذا "التطور" عبر استعراض التعديلات القانونية الخاصة بالمرأة العربية، والتي اكتسحت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة؛ وأشارت إلى أن هذه التعديلات تنم عن رغبة واضحة من قبل المنظومة الدولية في تغيير المنظومة الشرعية المتعلقة بالمرأة العربية؛ مؤكدة بأن المنظومة الدولية لا تمثلها فقط الولايات المتحدة وإنما أيضا الأمم المتحدة التي تراقب عن قرب كل ما يصدر من الدول العربية في منظوماتها التشريعية، وذلك عبر لجان متخصصة مثل الـ UNIFAM والـ UNDP، بلغة أخرى، إن القوى الدولية لا تقوم بـ"إصلاح" التشريع العربي، إنما تقوم بترويج ثقافة قانونية معينة ستؤدي في النهاية إلى مساواة الرجل بالمرأة في المنطقة العربية، وتنوه أستاذة العلوم السياسية عن خطورة الاتفاقات الدولية التي أبرمت بخصوص ذلك الشأن؛ إذ إن مجرد انضمام الدول العربية إليها يعني الإذعان الأدبي والالتزام المادي بها، كما تنوه إلى خطورة الأنشطة المتعددة والمستفحلة التي تقيمها نقابة المحامين الأمريكيين في ذلك الشأن التشريعي العربي، وكيفية انتقاء النقابة للشخصيات والمؤسسات والجهات العربية التي يمكنها أن تساندها في ذلك الأمر. وتجسيدا لتلك الأنشطة الأمريكية، ضربت الدكتورة "علا أبو زيد" مثلا واضحا بورشة "المرأة والقانون" التي عقدت في فبراير 2004 (خالد ع. 2006)، وهنا تنفي أستاذة العلوم السياسية الفكر التآمري، معللة ذلك بالوضوح الشديد الذي تبدو عليه الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة في عرض مشاريعهما القانونية والتشريعية في المنطقة العربية، فالإدارة الأمريكية ترى في تلك المشاريع تحقيق مصالحها القومية وأمنها القومي؛ وهي لا تجد غضاضة أو حرجا في السعي وراء مصالحها وأمنها وفي إظهار ذلك على الملأ، أما المشكلة الحقيقية فتكمن في الأنظمة العربية التي لا تسأل نفسها ولو لحظة واحدة عن مدى اتفاق تلك المشاريع الأمريكية مع مصالحها القومية وأمنها القومي، وتعقيبا على ورقة الدكتورة "علا أبو زيد"، تحدثت الدكتورة "أماني صالح" عن مهازل "التطور التشريعي

العربي" التي ضيقت الخيارات المتاحة أمام المرأة العربية؛ فبعد أن كانت مخيرة بين أحكام الفقهاء المتعددين، بات لزاما عليها الخضوع للأحوال الشخصية المقننة، هذا إضافة إلى ما أفضى إليه ذلك "التطور" من تعقيد بسبب تباين مستويات التطور التشريعي في أرجاء الوطن العربي؛ فضلا عن البيئة الصراعية التي تحيط بعملية التطور؛ تلك البيئة التي تتجاذبها مختلف القوى والتيارات: علمانية ودولية، سلفية، وأصولية، وعشائرية، وفي سبيل تحرير قضايا المرأة من العمليات السجالية والصراعية العنيفة التي أدت إلى اغتيال العقل والفعل معا – كما أشار الدكتور "سيف الدين عبد الفتاح" أستاذ النظرية السياسية بالكلية والمعقب في جلسات المؤتمر– فإن الأمل الوحيد هو إخراج تلك القضايا من الإطار السياسي المؤدلج، وتحريرها من إصرار الدولة العربية (الشرق الأوسط الكبير 2004)،(www.almowaten.org).

6.7 الديمقراطية والمجتمع المدني العربي ... عامل تهديد أم قوة؟

يعتبر المجتمع المدني مؤشرا ثانيا على "الإصلاح"؛ إذ بات المجتمع المدني شريكا في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، والسؤال الذي طرحه المؤتمر: هل شهدت المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة نهوضا في المجتمع المدني العربي، ومن ثم خطوة تجاه الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي؟ وإجابة على هذا السؤال، أفاد الدكتور "إبراهيم البيومي غانم" الأستاذ الباحث بمركز البحوث الجنائية بالقاهرة "بأن الدولة العربية المقيَدة والمقيدة أثرت بالسلب على المجتمع المدني العربي، الأمر الذي أعاق نهوضه، ومن ثم أعاق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تباعا، فقد نجحت الدولة الشمولية العربية في تدمير الثقافة المدنية العربية من خلال التأكيد المستمر على مبدأ "الدولة الراعية" التي تتكفل بكل شيء والتي تحل محل كل شيء على حساب المشاركة المدنية والشعبية؛ الأمر الذي أدى إلى انكفاء المجتمعات العربية على ذاتها، وضمور الثقافة المدنية المناضلة، هكذا كانت وما زالت البيئة الثقافية التي تعمل فيها الجماعات المدنية العربية".

"إن استقلال الدول العربية من الاحتلال البريطاني والفرنسي والإيطالي، الذي أتبعه وصول الحركات الوطنية إلى السلطة، مثل وبالا على المجتمعات المدنية العربية"، كما يشير الدكتور "غانم"؛ "إذ لم تقم تلك الحركات فقط بالاستيلاء على السلطة بل بالاستيلاء أيضا على المجتمعات المدنية قسرا وقانونا، بخلاف الحركات الوطنية قبيل الاستقلال، التي كانت تحمي المجتمعات المدنية العربية وتدعمها، وأكبر ضرر ألحقته الدولة العربية الحديثة بالمجتمع المدني العربي ضربها للبنية المدنية الأساسية التي كانت تمول المشاريع الخيرية، وهي بنية الأوقاف النابعة من رحم المجتمع العربي؛ الأمر الذي أفضى في النهاية إلى مد الأيدي المدنية العربية إلى الخارج كما نرى اليوم.

ومن ثم، فإنه ليس غريبا أو عجيبا أن يكون الإطار القانوني على المستوى العربي محددا لفعالية المجتمعات المدنية العربية؛ فنجد في تونس على سبيل المثال، قانونا يجرم التبرع، ونجد قانونا آخر يعاقب واهب الوقف بالسجن، إن القاعدة تقول للأسف الشديد، إن الدولة العربية حتى ولو كانت صغيرة وفاشلة، فهي تتبنى حتما مفهوم الحكومة الكبيرة.

وحينما اضطرت الدولة العربية تحت الضغوط الأمريكية الأخيرة إلى التراجع عن سيطرتها (قليلا) لتفسح المجال للمجتمع المدني لكي يتنفس الصعداء بعد قرابة ستين عاما من الكبت والتحجيم، انكشف ضمور المجتمع المدني العربي، وانكشفت هشاشة مؤسساته التي عانت أشد المعاناة في ظل الاستفحال البيروقراطي الحكومي العربي، وهو الأمر الذي أعطى الفرصة الذهبية للولايات المتحدة لكي تنفذ من خلال تلك العيوب المجتمعية العربية، ولكي تدخل بمبادرة الشرق الأوسط الكبير، ولم تلاق تلك المبادرة أي تصد حقيقي من جانب الأنظمة العربية التي اكتفت بالإعلان عن مبادرتين يتيمتين (بيروت والإسكندرية)، فهما بالرغم من بلاغتهما الشديدة فإنهما خلتا من المضمون" كما يشير الدكتور "غانم"؛ هذا إضافة إلى ما احتوتاه من حديث سلبي عن الثقافة الدينية، هذا كله أدى في النهاية إلى حقيقة واحدة استخلصها الدكتور "غانم" في نهاية حديثه، "وهي أن المجتمع المدني العربي لم يصل ليكون عنصرا من عناصر التماسك الاجتماعي الأمني العربي؛ فضلا عن أن الأمن السياسي العربي ساقط بكل المعايير، سواء بالمجتمع المدني أو بدونه؛ وما نشهده في العراق وفلسطين خير دليل على ذلك، بل إن اعتماد معظم المؤسسات المدنية العربية على الدعم الخارجي لن يزيد الأمن القومي العربي إلا تهديدا"، وتبعا للرؤية التحليلية للدكتور "سيف الدين عبد الفتاح"، فإن هناك ثلاث أزمات تعرقل أي إصلاح سياسي عربي: الفجوات والدعاوى والتصديرات، فأما الفجوات، فهي التي تتواجد في ساحتنا العربية على عدة مستويات: الفجوة بين السياسي والمدني والديني، الفجوة المعلوماتية، الفجوة الماثلة بين التصور والصورة، وأخيرا فجوة الممارسات التي بمقتضاها تحال الممارسات الخاطئة على الإسلام"، ويؤكد الدكتور "عبد الفتاح" أن وجود مثل هذه الفجوات يؤدي إلى حدوث منازعات انقسامية بين التيارين الأساسيين في المنطقة العربية: التيار العلماني الذي لا يؤمن بأن الدين له دور في المجتمع المدني، والتيار الإسلامي الذي يؤمن بأن الإسلام هو الأساس المعرفي للمجتمع المدني، ومن ثم فإن تلك المنازعات من شأنها أن تؤخر عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، وأما الدعاوى فهي تتمثل في مسائل يروج لها داخليا وخارجيا بهدف تعطيل مسيرة الإصلاح والتحول الديمقراطي، منها دعاوى تقول بأن وصول الإسلاميين إلى الحكم سيقوض جميع الحريات؛ وهي دعاوى تحكم على نوايا البشر، الأمر الذي لا يقبله أستاذ النظرية السياسية، ومنها دعاوى "الأقلية" التي تروج لمقولة إن الأقلية بطبيعتها مستضعفة، وهي من الدعاوى المفخخة التي يدسها الخارج في وسط البلدان العربية التي لم يشهد تاريخها على مفهوم

"الأقليات المستضعفة"، وأما التصديرات، فيقصد بها الدكتور "عبد الفتاح" كل ما يصدر إلينا من الخارج ليشتتنا عن مشكلاتنا الأساسية، ويلهينا بمشكلات أخرى لا تهمنا ولا تخصنا على الإطلاق، بل تضيع وقتنا وتبدد طاقتنا في مسيرة الإصلاح، ومن تلك التصديرات، الطبيعة الصراعية بين الديني والمدني والسياسي؛ وهي علاقة لم تتواجد البتة في مجتمعاتنا المسلمة الأولى، فالإسلام – كما أشار الدكتور "غانم" – جاء بالأساس لنقض السلطة الدينية وتأسيس سلطة مدنية، وجاء لتحرير العقل وإطلاقه من أسر التقليد والخرافات؛ ومن ثم لم يتميز الحيز الديني عن الحيز السياسي عن الحيز الاجتماعي المدني" (سلامة، م. 2005).

6.8 الديمقراطية – الحل الوحيد بين الداخل والخارج:

قد تكون الديمقراطية هي الحل أو المنقذ الوحيد في الداخل سواء على لسان الحكومات العربية الضعيفة أم على لسان حكومات الخارج، وبالأخص الولايات المتحدة؛ وأن الحكومات العربية لم يعد لديها بدائل لذلك الحل الديمقراطي، ونتيجة لتلك المعطيات حدث هناك نوع من المقايضة السلسة بين الحكومات العربية الضعيفة المتهاوية والخارج المستغل لذلك الضعف والهوان، بمعنى أن كل طرف حدد أولوياته وقايض الطرف الآخر عليها، فالحكومات العربية اتفقت مع الولايات المتحدة على أن تدعم أولوياتها – وهي أمن إسرائيل وتأمين موارد النفط– في مقابل أن تقوم الولايات المتحدة هي الأخرى بدعم أولويات الحكومات العربية، وهي البقاء في الحكم؛ ومن ثم أضحى مفهوم "الديمقراطية" مجرد أداة أو فزاعة، لا هدفا أصيلا بعينه؛ ومن ثم، اتفق الطرفان على الإصلاح المحدود لتحقيق مصالح كلٍ منهما؛ الأمر الذي يدل على عدم رغبة حقيقية في الإصلاح سواء من قبل الأنظمة العربية أو من قبل الولايات المتحدة. ويدعم من انعدام تلك الرغبة الحكومية العربية، التفكك العربي/ العربي والعربي/الإسلامي، وغياب رؤية عربية إستراتيجية شاملة (فهمي حامد، ش. 2002).

وعلى الرغم من أن الضغوط "الإصلاحية" الخارجية قد خفت إعلاميا، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير – كما تؤكد الدكتورة ""نادية مصطفى" رئيسة "مركز البحوث والدراسات السياسية"– لم ينته بعد، فإن هذا المشروع وهو مشروع الإستراتيجية الأمريكية مستمر في تحقيق "الإنجازات" على الأصعدة والأبعاد المختلفة، خاصة الأبعاد الثقافية والاجتماعية؛ وهو فوق ذلك محاط باحتلال عسكري فج، فالإدارة الأمريكية تستخدم المداخل الأمنية والثغرات الاجتماعية لتفرض أجندتها التي تحقق مصالحها؛ وهي تعلم جيدا تلك الجهات العربية التي ستساعدها على تحقيق مصالحها في المنطقة؛ وهي تدرك جيدا من ستخاطب في تلك المهمة؛ وأخيرا هي ترى أن مصالحها الحالية في العالم لا تقتصر فقط على حدود المنطقة الجغرافية العربية، بل تتعداها إلى إيران وإندونيسيا وماليزيا و... و... ؛ الأمر الذي يطرح سؤالا مهما، وهو: هل يجب توسيع مصلحتنا الأمنية بالمثل لتمتد إلى ما وراء الحدود العربية؟

6.9 توصيات للإدارة الأمريكية:

– على الولايات المتحدة الأمريكية عدم الضغط على الأنظمة العربية وشعوبها في وضع مشاريع من الأعلى مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير لان ذلك يؤثر سلباً وقد يقلب الموازيين السياسية بطريقة عنيفة يمكن منعها إذا سمح لبعض القوى السياسية بالتنفس والانخراط في العملية السياسية.

– على الإدارة الأمريكية أن تستمع إلى النصائح التي أسداها قادتها السياسيون ذو الخبرة أمثال ريتشارد هاس، جيمس بيكر، والرئيس الأسبق جيمي كارتر وغيرهم، من ضرورة التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية بعيدا عن الشروط المقيدة للحوار مع لزوم السعي لحل عادل للقضية الفلسطينية حلاً عادلاً، و هو الأمر الذي سيؤدي إلى نزع فتيل العنف و إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

– على الولايات المتحدة أن تحسم خياراتها فيما يخص أجندة دعم الديمقراطية في العالم العربي، وتقبل نتائجها حتى وإن جاءت ببعض القوى السياسية غير المرغوب بها إلي السلطة، لان هذه القوى قد تكون القوة الحاكمة المقبلة في كثير من البلدان ومن الممكن اللجوء لهم للمساعدة في السيطرة على قوى الإرهاب المتعصبة التي تتسبب في تفاقم الأوضاع السياسية.

– أن تعيد الولايات المتحدة النظر في علاقتها بإسرائيل إذ لن يقبل أي نظام عربي وطني بالتعامل مع الإدارة الأمريكية والوضع الأمريكي منحاز لإسرائيل إلى حدود أصبحت مثار انتقادات داخلية على المستوي الغربي و الأمريكي.

6.10 الاستخلاصات العامة:

منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، أي منذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى على مستوى العالم وهي تشهد مشاريع لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية على طريق المزيد من التفكك والتبعية، ومن اجل ضمان إحكام السيطرة الأمريكية على شعوب المنطقة العربية، حيث تميزت مشاريع هذه المرحلة بتجاهل وتجاوز أرادات شعوب المنطقة وما شهدته من تطورات مجتمعية وسياسية واقتصادية، وأصبحت إسرائيل بدعم وتشجيع الغرب عموماً شريكاً في صياغتها وتوجيهها بشكل علني سعياً لترسيخ وجودها وضمان استقرارها وتعزيز دورها في المنطقة بعد أن استطاعت كسر الحصار من حولها والخروج من عزلتها وتحقيق اعتراف بعض الأطراف العربية بها، على أن ما يميز هذه المشاريع الجديدة أنها أصبحت مركزة على محو وإنهاء الشعور والانتماء للهوية العربية التي ظلت رغم حالة التشرذم والتمزق للأرض ماثلة وحية

في الوجدان والشعور، وذلك من خلال السعي لإذابة الهوية العربية في محيط جغرافي يفقدها خصوصيتها وتميزها لتسهيل انقيادها بعيداً عن مقومات وجودها ووحدتها، لقد عبر "برنارد لويس" – وهو من ابرز المفكرين الأمريكيين المعادين للعرب والإسلام – عن هذا التوجه، حين كتب متنبئاً: "إن العالم العربي في المستقبل سوف يشابه وضع دول أمريكا اللاتينية كمجموعة من البلدان التي تربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير، ولكن دون ان يتم ترجمة ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك" (http://www. swissinfo.org).

ومن خلال النظر إلى التقسيم الهيكلي للسلطة في النظام الإقليمي العربي، فإن سيطرة أميركا على المنطقة ستؤدي في المستقبل المنظور إلى منع ظهور أو بقاء اي طرف مهيمن إقليمياً أو مناطقياً، وأمام معوقات هذه السيطرة الأميركية فإن الأميركيين بدأوا باللجوء إلى تبني العمليات المخابراتية (السوداء)، ومما يدفعهم إلى ذلك عجزهم عن تورط عسكري أكبر في المنطقة وخصوصا في ظل التجربة الحالية في كل من العراق وافغانستان، ومن الممكن ان يقوم الأميركيون بـ (تحريك الأقليات في سوريا وإيران خصوصاً)، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف موضوع الديمقراطية في العالم العربي ومبالغات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في دول المنطقة عموماً من المؤشرات الواضحة في ذلك، مع الإشارة إلى تزامن هذه التحركات الأمريكية من أجل الحد من التلهي الإسرائيلي في الانتفاضة لتحرير إسرائيل من أعبائها وتجهيزها لتنفيذ عمليات قذرة ضد الدول المعنية بالصراع معها أو المشاركة فيها، ومن الدول المرشحة وإحدى السنيوروهات (إيران)، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف موضوع التعجيل الأميركي للتفاوض مع الفلسطينيين بعد وفاة "الشهيد القائد والرئيس الفلسطيني الراحل" "ياسر عرفات" مؤشراً آخر، وتأمل السياسة الأميركية بذلك أن تدفع بالدول القوية المحتملة للتفكير في الانخراط في وضعية الوجود الأميركي، (وهنا لا تكتفي الولايات المتحدة بتبادل المصالح بل هي تهرب إلى الأمام بطلبات ضاغطة لإثبات الانخراط، كمثل الورقة اللبنانية والمعارضة اللبنانية المتفقة مع الولايات المتحدة، والضغط من أجل إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية في سوريا ...)، أما الدول الأصغر والأضعف فهي سوف تستغل الفرصة للتعامل مع الولايات المتحدة مباشرة، وربما على قدم المساواة مع القوى الوسطى في المنطقة، (وهذه نقطة رهان المعارضة اللبنانية المتفقة مع الولايات المتحدة ضد سوريا)، ففي العقود الماضية كانت الدول الأصغر تفكر ملياً في رغبات القوى الإقليمية واعتباراتها قبل اتخاذ اية خطوة مهمة في السياسة المحلية أو الخارجية أم بعد احتلال العراق فإن كل الصغار يتطاولون على كل الكبار (الأوسط الموسع، 2007).

مثال ذلك المقدمات التي تتمثل بخطوات مثل إعلان حاكم البحرين نفسه ملكاً، ومن ثم عقده لاتفاقية التجارة مع أميركا متفرداً عن السعودية، أو اتخاذ سلطان عمان قراراً بإقامة انتخابات

عامة، أو إنشاء دبي منطقة "إعلام حرة" حيث يمكن للمستثمرين أياً كانوا إن يتمتعوا بالحرية الإعلامية..الخ، فكل هذه الخطوات ما كانت لتتحقق لو أُخذت في الاعتبار الحساسيات الإقليمية مجتمعة، إذ أن هذه الدول الصغيرة باتت تنظر إلى رد فعل واشنطن وليس إلى أي عاصمة إقليمية قبل الإقدام على أي خطوة، وهذا يبرر اهتمام القيادات الإقليمية بأن تراقب عن كثب تطورات السياسية الداخلية للدول المجاورة، والأمر سيان بالنسبة إلى مصر التي يبدو دورها يتضاءل أكثر فأكثر، فالقاهرة لن يسمح لها بأي دور ريادي في أمور الخليج الأمنية مثلاً، وهي تفضل عوضاً عن ذلك إن تكون مفيدة في جوارها القريب، أي إن تكون وسيطاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين أو حتى بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، كما يمكن لمصر أن تلعب دوراً رئيساً في المغرب العربي عبر ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، أما عن التأثير السوري في المنطقة وفي لبنان تحديداً، فهو تعرض لتحديات تشبه تحديات البحرين والإمارات وقطر للسعودية، مثال ذلك تنامي الدعوة للخروج السوري من لبنان وتشجيع الولايات المتحدة لتلك الدعوة عبر قانون مراجعة سوريا (وليس محاسبتها) وتهافت فرنسا على إستصدار القرار 1559 وعبر قائمة من السياسيين اللبنانيين المرتبطين بالسياسة الأميركية أو المراهنين عليها، وهؤلاء يعتبرون أن السيطرة السورية على لبنان مسألة وقت لا أكثر، وذلك بسبب الضغوط الأميركية والفرنسية من جهة، ولاعتبارهم إن الأسباب التي تضفي شرعية للوجود السوري في لبنان كالحرب الأهلية والمواجهة مع إسرائيل، لم تعد مقبولة محلياً ودولياً، لكن هؤلاء يهملون خلفية المشهد السياسي الأميركي، ومن مناظره رفض وزير الخارجية باول استقبال ميشال عون رغم الحاجة، وأيضاً إدلاء عون بشهادته في غرفة خلفية في الكونغرس بما ينتقص من أهمية شهادته، فالولايات المتحدة تريد مساومة سوريا على الورقة اللبنانية لكنها لا تريد إسقاط هذه الورقة التي قد تضطر أميركا للعبها في حال إضطرارها للخروج من المنطقة، لكن حاجة أميركا إلى المصداقية أمام الأقليات التي تحركها قد تدفعها لتصعيد الضغوط على سوريا بتهديدات مباشرة للأمن السوري، وإذا استمر غياب عنصر الهيمنة الإقليمية والمحلية، سيتوجب على الباحث الأكاديمي السياسي إن يسأل عن نتائج التعاون الإقليمي في ظل التبعات السلبية التي يتركها السعي إلى الهيمنة على التعاون السياسي والاقتصادي في المنطقة، وهذا السعي ليس المسئول الوحيد عن فشل محاولات عدة لمساسه العلاقات العربية ودمقرطتها بل وتأطير التعاون الاقتصادي، لكنه من دون شك عنصر مهم جداً في هذا الفشل (النجداوي، أ. 2006).

في ظل السعي للهيمنة الإقليمية بدت جامعة الدول العربية غير معنّية بالأحداث الجارية، وعلى رغم ذلك بقيت على قيد الحياة، ثم أتت الحرب على العراق والفترة اللاحقة للحرب لتقلّصا أكثر فأكثر شرعية الجامعة والأهمية التي توليها لها الدول الأعضاء، حتى باتت إستمراريتها جزءاً من الفولكلور السياسي العربي، وكان من الطبيعي أن يعزز عجز الجامعة توقعات ظهور مؤسسات

إقليمية جديدة بحيث يتجلّى لنا جيداً انبعاث منظمات إقليمية جديدة أو منظمات فرعية ينحصر هدفها في المصلحة المشتركة العلمانية بدلاً من القومية وتضع نصب عينيها أهدافاً تقتصر على المكان والفعالية والوقت بدلاً من "المهمة الأبدية العقائدية" التي أصبحت جالبة للتهم وللسخرية الأميركية، لكنها كسبت مواقع جديدة تتعزز بتنامي العداء الأميركي للمنطقة وردود فعلها على هذا العداء (عبد الفتاح، ال. 2007).

هذا ويمثّل جيران العراق مثالاً على ذلك، فقد قام ممثلوهم الذين يضمون الدول العربية وغير العربية (إيران وتركيا) المحاذية للعراق، إضافة إلى مصر، بالجلوس إلى الطاولة مرات عدة ناشدين هدفاً محدوداً لكن محسوساً، وهو التباحث في مسألة تنسيق السياسات في ما يتعلق بالحرب الدائرة في العراق أولاً، ولاحقاً بنتائجها الإقليمية، ووضع العراق الجديد في ظل الاحتلال الأميركي، وهنا يظهر سؤال واحد ينبغي عرضه على بساط البحث، وهو احتمال أن يتطوّر تجمع مماثل ليصبح نواة بنية فرعية أكثر استمرارية تابعة لمنظمة إقليمية للأمن والتعاون على غرار لجنة الأمن والتعاون في أوروبا / ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية مع احتمال مشاركة الفاعلين الدوليين الذين يشكلون رباعية الشرق الأوسط (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة)، وهو ما وضعت له الأسس في مؤتمر شرم الشيخ لدول الجوار العراقي.

كما أنه من المرجّح أن تطرأ تغيرات أيضاً تمسّ مجلس التعاون الخليجي، وهو توقع تؤكده خلافات قمة المجلس بسبب اتفاقية تجارة البحرين – أميركا وجملة أسباب أخرى غير معلنة . فاليمن والعراق يدقّان أبواب المجلس لدخوله، بل أهم من ذلك أنّه ينبغي إعادة النظر في هذه المنظمة التي هدفت أساساً إلى تعزيز النظام الملكي الخليجي ضد التهديدات التي تشكلها إيران والعراق، والتي فقدت مبرر وجودها بعد احتلال العراق واحتواء إيران بتواجد أميركي على حدودها، كما أنّ تجمّعاً فرعياً توحّده المصالح المشتركة قد يتشكّل من تلك الدول العربية التي تتشارك في مصالح رئيسة متعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي وهذا مثال آخر.

حالياً تتشكّل نواتان لمثل هذا التجمع هما:

أولاً: ما يسمّى باللجنة التابعة لجامعة الدول العربية (التي تتألف بشكل رئيسي من مصر والمغرب والسعودية وسورية) التي أبصرت النور لمتابعة تطبيق خطة السلام العربية التي تم اعتمادها في القمة العربية التي عقدت في بيروت عام 2002م، والتي يمكن تطويرها للسعي من أجل تحديث هيكلية الجامعة وتطويرها.

ثانياً: مجموعة الدول التي اختارتها الولايات المتحدة (مصر، الأردن، المغرب، السعودية، البحرين، السلطة الفلسطينية)، وقد اجتمع ممثلوها بالرئيس الأميركي جورج بوش في قمة شرم الشيخ التي عقدت في حزيران (يوينو) 2003م.

هذا ولا يعتقد أن تفضيَ حداثة اطر العمل هذه إلى شيء أفضل مّما يوجد أصلاً، وفي الواقع ينبغي أن يركّز البحث في توجيه السياسة إلى الفرص والعوائق التي تقف أمام هذه التجمعات وتحول دون تطوّرها إلى عناصر راسخة لهيكلية أمنية إقليمية وأداة تسهم في الوقاية من الأزمات وحلّها، والى صلة وصل بين القوى العالمية المحرّكة كما إلى تطوير المؤسسات الاقليمية، وهنا يأتي تدخل القوى الخارجية لإبقاء كل مشاريع منظمات التعاون الإقليمي تحت السيطرة الخارجية الأميركية تحديداً، والخلاص من هذه السيطرة يقتضي العمل على إجراء تعديلات في صلاحيات وإستراتيجيات المؤسسات الإقليمية وإيكالها أدوار فاعلة في مشروع إصلاح منبثق عن واقع دول المنطقة وظروفها الخاصة، حيث نرى ضرورة تفريع منظمة مصالحة تابعة للجامعة العربية يكون هدفها التوسط لحل الخلافات البينية بين السلطة والمعارضات في كل دولة عربية على حدة، وذلك بغية الوقاية من التوظيف المخابراتي الأجنبي لهذه المعارضات على غرار ما حصل للمعارضات العراقية.

أما من حيث موضوعية طرح أميركا لمشروع الشرق الأوسط الكبير، فلدى مراجعتنا لنص المشروع نجد أنه يقوم على مخالفات متشابكة للمنطق وهي مخالفات تستدعي تعديلات لاحقة على المشروع، بل أن هذه التعديلات بدأت بالتبدي واضحة لدى متابعي السياسة الخارجية الأميركية، **ولنستعرض أولاً المخالفات المنطقية التي تضمنها المشروع:**

1 – استناده إلى تقارير التنمية العربية: وهي نتاج عقول عربية أسيرة بتوجيهات أميركية خالصة. وهي تذكر بحكاية القرد والسمكة، حيث تتحول سعادة الإنسان إلى أرقام، وحيث توضع الأرقام استناداً إلى عوامل غير متجانسة، مثال ذلك أن تتساوى علامات استعمال الإنترنت مع متوسط الأعمار ومع تأمين مياه الشرب، وحيث يتم تجاهل عوامل مثل نسبة الإنتحار ونسبة إدمان الكحول والمخدرات وكأنها خارج إطار مؤشرات السعادة البشرية.

2 – دخوله في إطار دمقرطة الشرق الأوسط: وهو مشروع يستند بدوره إلى تقارير التنمية العربية، حيث نشر الديمقراطية الأميركية يمر بشن حروب تصل ضحاياها إلى مئات الآلاف لتبقى الديمقراطية الموعودة من نصيب الناجين من هذه الحروب، ولو عدنا إلى النموذج العراقي لوجدنا أن أوج هذه الديمقراطية يتجلى في إصرار بوش على إجراء انتخابات لا يمكن له مجرد الادعاء بديمقراطيتها، وإنما هي تحدد لها هدفاً مسبقاً هو إنتاج وتصنيع قرضاي عراقي.

3 – تجاهل الخصوصيات الحضارية: ولنا هنا عودة أخرى إلى القرد والسمكة، حيث توجد مسافة خفية بين الحرية وبين الكرامة، وحيث شعوب المنطقة تفضل الكرامة على الحرية لو كانت خياراً، وذلك بدليل المقاومة العراقية الشرسة في وجه الاحتلال، فالنظام الشمولي يقمع حريات معاديه السياسيين لكنه يحتفظ للشعوب بكرامتها، وهو عكس ما يفعله المحتل إذ ينتهك كرامة الشعوب ويحاول تعويضها بقناع من الحرية الزائفة، فهل دفع الشعب العراقي مائة ألف قتيل

وثلاثة أضعاف هذا العدد من المعوقين والجرحى كي يحصل على نعمة الانتخابات؟. وهل تم تهديم البنى التحتية العراقية في البلد من أجل دعم الشركات الأميركية المفلسة؟ وهل تم نشر الفوضى في العراق لغاية خطر اندلاع صراع أهلي فيه من أجل العودة إلى حكم العشائر (الياور) وحكم البعث السابق (علاوي) وهو كان حاكماً؟.

4 – تفجير التناقضات الداخلية: يبدو الطموح الأميركي في نشر الديمقراطية والتأسيس للشرق الأوسط الكبير مرتبطاً بصورة عضوية في تفجير التناقضات الداخلية في البلدان المستهدفة، وذلك دون خجل من توظيف المخابرات الأميركية في عمليات قذرة تستهدف هذه التفجيرات.

5 – تهديد التوازنات الإقليمية: وهو ما أشرنا له سابقاً من إصرار أميركي على إلغاء المؤسسات الإقليمية وإصابة القوى الأساسية بالشلل وتشجيع الصغار على تجاوز حدود فعاليتهم الإقليمية، وذلك وصولاً إلى نشر الفوضى الإستراتيجية بغية إعادة تركيب المنطقة وفق تصورات القرد الأميركي، وهنا يطرح السؤال حول مستقبل المنطقة وشعوبها في حال إنعدام صلاحية التصورات الأميركية وعدم قابليتها للحياة في هذه المنطقة من العالم؟.

6 – تجاهل التناقضانت الإقليمية: يحاول الأميركيون تطبيق مشروعهم في منطقة عابقة بالتراث، وبالتالي بتاريخ من الأحقاد البينية، بحيث يصبح من الحماقة التفكير في جمع هذه الأحقاد التاريخية في تصور موحد، فالتاريخ لم ينتهي وهو لم يأتي بالمصادفة، إذ تتوزع دول وشعوب المنطقة وفق نسيج حضاري يضم ملامح التاريخ المشترك لكنه يحتوي أيضاً على تاريخ الخلافات بين المكونات الحضارية للمنطقة.

7 – إن أميركا إنتصرت في حرب باردة طالت الجوانب الثقافية والإيديولوجية والاقتصادية دون أن تكون عسكرية بحال من الأحوال، ولو قبل الاتحاد السوفيتي التحول إلى فاشية شبيهة لكانت لديه قوة عسكرية كافية للاستمرار وإن كانت غير كافية للنصر، وعليه فإنه من الخطورة بمكان أن تبدأ الحروب العسكرية الأميركية بعد الانتصار الفكري النظري الخالص.

8 – تناقض المنطلقات السياسية الأميركية الراهنة مع جملة ثوابت إستراتيجية أميركية سابقة. حتى يمكن القول بوجود انقلاب على هذه الثوابت يقوم به صقور إدارة بوش، ولعل في مقدمة هذه الثوابت الرفض الأميركي لخوض الحروب مفتوحة النهايات، فلا حرب أفغانستان إنتهت ولا الحرب العراقية تنبئ بنهاية قريبة.

9 – تحول الفكر السياسي الأميركي من الليبرالية والواقعية المطلقة إلى مبدأ الكرامة الصوفية، ومحور الصوفية البوشية الاعتقاد بحتمية النصر الأميركي مهما كانت الظروف. ومن مظاهر هذه الصوفية طروحات النهايات: التاريخ والأيديولوجيا والأنثروبولوجيا وغيرها من النهايات، وهذه الصوفية السياسية هي محرك الحرب على العراق، وهي حرب احتاجت إلى التفاؤل الصوفي المتطرف لخوضها.

10 – إن سوابق القوة الأميركية لا تدعم بحال هذا التفاؤل الصوفي، فقد فشلت هذه القوة في كوريا وفيتنام وغيرهما، وهي حملت وزر قنبلتين نوويتين في اليابان بثمن تحريك المارد الصيني.

11 – إن المراجعة التاريخية لمحاولات تغيير الجغرافيا غير مشجعة، فالعديد من حروب القرن العشرين انطلقت من ظلم معاهدة فرساي، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية والحروب العربية الإسرائيلية...الخ.

12 – أن معارضة الأمركة المتحولة إلى الفاشية هي معارضة عالمية، بدليل إضطرار بوش لخوض حرب العراق بدون موافقة مجلس الأمن الدولي وحتى حلف الأطلسي.

13 – الإعلان الأميركي الصريح عن رفض هيكلية الأمم المتحدة، وذلك عبر تجاوزها والدعوة لإعادة هيكليتها، مع تحويلها إلى وظيفة كاتب العقود على غرار استصدار القرار 1559 كتكريس لعقد أميركي – فرنسي بعودة فرنسا إلى الساحة اللبنانية.

14 – الخطأ القاتل بتحويل دلالة الشرق الأوسط إلى الشرق المسلم عبر إعلان الصدام مع الإسلام (هنتنغتون وغيره) واستخدام مصطلح الحرب الصليبية، والأهم بطرح الشرق الوسط الكبير بشعوب إسلامية وشراكة يهودية.

15 – أن العسكريتاريا والفاشية تحتاج إلى مساندة شعوب مستعدة للتضحية بأبنائها ورخائها، وهي تضحيات يستحيل طلبها من الشعب الأميركي مهما بلغت درجة تخويفه (ألمسيري، ع. 2007).

6.11 لماذا الشرق الأوسط الكبير؟

عندما يطرح الأميركيون الإسلام كعدو حضاري فإن الجمهور الغربي يفسر هذا الطرح عبر دلالاته الخاصة، إذ يعتبر هذا الجمهور أن كل دولة إسلامية هي دولة عربية، بما يعادل القول بأن صدام الحضارة الغربية سيكون صداماً مع قوميات دينية (العرب والصينين)، بهذا يحتفظ هذا الطرح بعضوية كافة دول الشرق الأوسط في نادي العداء لأميركا (باستثناء إسرائيل اليهودية) وللغرب عموماً، وهكذا فإن عضوية النادي تضم بالإضافة للدول العربية – (بما فيها فلسطين – حماس) – كلاً من تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان وصولاً إلى حدود الصين، دون إهمال الحزام الأوراسي المسلم (جهموريات سوفياتية مسلمة سابقة)، وهكذا فإن مقولة الصدام مع الإسلام تنعكس أول ما تنعكس بتغيير الدلالة الديموغرافية لمصطلح الشرق الأوسط لتحوله إلى دلالة الشرق المسلم، بما في ذلك من توسيع لرقعته الجغرافية، وهو توسيع يجد تبريره في تغيير جغرافية المصالح الإستراتيجية لدول المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث نلاحظ رغبة كل دولة في تأمين مصالحها الإستراتيجية في هذا الفراغ، ونعدد:

1 – تركيا: التي تحاول ملء الفراغ في جمهوريات آسيا الوسطى ذات الأصول التركية ولدى الأقلّيات التركية في دول أوروبا الشرقية ومنها ألبانيا المسلمة.

2 – إيران : التي احتوت أعداداً كبيرة من الأذربيجانيين هاجرت إليها عقب قيام الدولة الشيوعية، والتي تجد لنفسها حقوقاً في كافة جمهوريات آسيا الوسط المتاخمة لحدودها، كما في أفغانستان والدول التي تحوي أقلّيات شيعية.

3 – إسرائيل: التي تطالب بحصتها في ثروات آسيا الوسطى وتتخذ من تحالفها مع تركيا مدخلاً لتأمين هذه المصالح لكلا البلدين.

4 – الدول العربية : الباحثة عن تحالفات جديدة لِحماية ثرواتها من الاستنزاف، وهكذا فإن حدود الشرق الأوسط الجغرافية تشهد توسعاً لا يمكن للتسمية الأصلية أن تستوعبه، كما تشهد المنطقة احتمالات تصادم المصالح فيما بينها لدرجة يمكنها أن تصل إلى حدود التفجير. ولو كانت فرضية "صدام الحضارات" قابلة للاعتماد والتصديق لكانت قارب نجاة لِهذه الدول وحماية لَها من تفجر صراعاتِها الخارجية والداخلية على حد سواء، ولا نستثني إسرائيل كونَها أكثر دول المنطقة استفادة من هذه المقولة.

وهذه الوقائع تدفعنا للتساؤل عما إذا كان من الممكن احتواء صراعات المنطقة والحؤول دون تفجرها لنجد أنفسنا في شرق أوسط مُمتد ومتجاوز لِحدوده الجغرافية؟ أم أن الصراعات ستفجر هذه المنطقة لتحدث فيها تغييرات جذرية يصعب تحديدها بدقة؟ وهنا كانت الولايات المتحدة أمام الخيارات التالية:

أ– أن تتابع الولايات المتحدة إثارة مشاكل الأقليات في المنطقة، فتقضي بذلك على توازنها الديموغرافي الراهن، بِما ينْزع عن المنطقة طابعها الإسلامي أو العربي المهيمن، فتصبح قادرة على استيعاب الحاقات جيوسياسية تمهد الطريق أمام شرق أوسطية ممتدة وغير قادرة على رفض عضوية إسرائيل؟ وهو حل يتيح للولايات المتحدة تجاوز المناطق الشرق أوسطية العصية على مشروعها.

ب– أن تركز الولايات المتحدة على مصالحها في آسيا الوسطى (حيث بلغت استثماراتها حدود الـ 200 مليار دولار) فتعمد إلى إلْهاء الدول المتاخمة لآسيا الوسطى بجملة مشاكل داخلية تجعلها عاجزة عن تَهديد هذه المصالح؟ وبذلك تمتنع عن استمرارية الشراكة مع إسرائيل مقابل ضمان أمنها بتسوية مع العرب أو بالحفاظ على تفوق عسكري يبقيها في إطار حرب باردة معهم، وهو يتيح للولايات المتحدة سيطرة غير مباشرة وبدون تورط على النفط العربي.

ج– أن تسعى الولايات المتحدة لاستغلال القبول السياسي الذي لم يسبق لَها و أن تمتعت به في دول المنطقة لتحول كامل المنطقة إلى حزام أمني في مواجهة الخطر سواء كان صينياً أو يابانياً أو روسياً أو حتى أوروبياً؟ مع ما يتيحه ذلك من استفادتها من ثروات المنطقة؟ مع تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة عولمة – أمركة نموذجية؟.

هذا الطرح الأخير هو الطرح المثالي الصوفي الكامن وراء مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي تعثر في محطته الأولى وهي المحطة العراقية.

ومهما يكن فإن غموض مستقبل المنطقة مرتبط بغموض الإستراتيجية الأميركية، فلو نحن تحرينا أوضاع المنطقة ما بعد حربي العراق (الأولى والثانية)، لوجدنا أنّها شديدة السوء بالمقارنة بفترة ما قبلهما، وهذا يشكل إدانة جماعية من أطراف مناقضة للسياسة الخارجية الأميريكية، إضافة إلى الخسائر الخليجية الفادحة والانْهيار العراقي فإنك تجد أن الانعكاسات الاقتصادية لِهذه الحرب تؤثر على دول الجوار الجغرافي وعلى دول العمالة البعيدة عن المنطقة، دون تجاهل العواقب التفككية لِهذه الحرب، حيث أدت لوضع مشاكل دول الشرق الأوسط الداخلية على نار متقدة، حتى بتنا نلاحظ علامات التفكك وكأنّها تنتظر الفرص حتى تنفجر، ويكفي أن نذكر في هذا المجال الأزمات التالية:

أ- احتمالات تقسيم العراق والتي تولد انقسامات عنقودية في أرجاء المنطقة في حال حدوثها.

ب- أزمة الأقلية الشيعية في الخليج (البحرين والعراق خصوصاً).

ج- أزمة الجزر الثلاث بين الإمارات وإيران.

د- أزمة المياه مع تركيا.

هـ- توجه المعارضة الداخلية باتجاه لعب دور السلطة الموازية وليس البديلة.

هذا دون أن ننسى الأزمات المزمنة للمنطقة والتي عاودت للظهور، أما إسرائيل فقد تضررت بدورها من حرب العراق، فهي وإن حققت فائدة اقتصادية منهما فإنّها قد أفقدتْها دور الناطق باسم الولايات المتحدة والمدافع عن حقوقها في المنطقة، وهو دور طالما أحسنت إسرائيل استغلاله، وتلازم فقدان هذا الدور مع الحد من صلاحيات إسرائيل وتعرضها لضغوطات أميركية لم تتعرض لِمثلها منذ مشاركتها بالعدوان الثلاثي عام 1956، وانعكس ذلك في داخل إسرائيل بتصاعد تأثير الأصولية اليهودية واغتيالِها لرابين وإتيانِها بنتنياهو الذي صرح أن هنالك 4 إسرائيليات وليس إسرائيل واحدة في إشارة له إلى تفجر التناقضات الإسرائيلية – الداخلية، ثم عاد باراك بإرادة أميركية ليكمل دور رابين، ومن بعده شارون الذي تبنى موقف شبيه على الرغم من مواقفه الرافضة لأية تسوية سلمية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل السلام بالنسبة لأميركا هو مسألة استراتيجية أم مجرد صيغة تكتيكية؟ وبالتالي هل هو سلام؟ أم تسوية؟ أم حرب باردة جديدة؟ www.al-jazirah.com/magazine.

والواقع إنه ومنذ سقوط جدار برلين ظهرت حماسة أميركية ملفتة لتجميع دول المنطقة في حلف يتخطى حدوده الجغرافية، فقد استعجلت أميركا عقد مؤتمر جينيف ثم شجعت الحلف التركي – الإسرائيلي ودعمته وأمنته من المعارضات العربية والإسلامية، كما عملت على ترسيخه بتهيئة بعض الدول العربية للانضمام إليه، وهذا ما أعلنته كونداليزا رايس فور تسلمها منصبها في إدارة

بوش الأولى (2001)، وبعدها بدأت لولايات المتحدة باستخدام الأزمات الاقتصادية لدول المنطقة لتضغط عليها باتجاه الدخول في هذا الحلف، وبطبيعة الحال فإن هذا الحلف لا بد له من أن يتسع لعضوية الأعماق الاستراتيجية لدول المنطقة، وخصوصاً جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة والإسلام الشمال أفريقي والشرق أوروبي، وهذا الحلف هو نواة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتتدعم هذه الصورة الوردية للحلف الشرق أوسطي بإنْهاء حالة العداء العربي – الإسرائيلي عبر معاهدة تسوية معجلة، أما على صعيد النقاش حول السياسة الدولية في إعقاب الحرب على العراق، فقد بات هناك حديث واسع حول "إعادة صنع" و"إعادة تشكيل" و"إعادة تنظيم" الشرق الأوسط"، هذه هي الحال على رغم مصاعب الولايات المتحدة وحلفائها في العراق، و هذا النقاش يشمل المطالبة بدمقرطة "الشرق الأوسط الكبير" وهو ضمن اجندتي دوائر المحافظين الجدد والليبراليين الأميركيين, ويراها الفريق الأول أميركية فيما يعتبرها الثاني أطلسية. على الأكاديميين أن يسألوا على الأقل، كيف يصل مثل هذا النمط إلى المنطقة؟ أي ما هي الإشارات التي يتلقاها اللاعبون الاجتماعيون في المنطقة من خلال هذا النقاش؟ وما هي ردود الفعل التي ينتجها (النقاش) في المجتمعات الشرق أوسطية؟.

وهكذا فإنه هناك مفارقة مهمة بين الإصرار على هذا النقاش والحاجة إلى "فرض النظام" في المنطقة، والنقص في الأفكار حول الأدوات المناسبة أو الأساليب (المقاربات) الجديدة والعملية من اجل المضي قدماً في تنفيذ مثل هذه الأهداف (ألمسيري، ع. 2007).

وتبدو المادة السهلة في استراتيجية الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط متمثلة لغاية الآن، بمجموعة مبادرات هولامية كمثل ما يسمى بمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، التي أعلنها باول وخصص لها مبلغاً كوميدياً هو 29 مليون دولار، والتي تبدو وكأنها نسخة من مشروع برشلونة بقيادة الاتحاد الأوروبي او الشراكة الأوروبية – الشرق أوسطية، ولكن مع امتداد جغرافي أوسع وموارد مالية أقل، ولقد تكرست هذه السعة الجغرافية بإعلان بوش عن مشروع " الشرق الأوسط العظيم " الممتد من المغرب وحتى باكستان بعضوية إسرائيلية ناجزة، هذا ويشير الاستقراء التاريخي إلى إن اللاعبين الإقليميين سيبقون جاهزين لتهميش مشاريع وتصاميم كبيرة يخطط لها لاعبون خارج المنطقة، ويعود السبب في ذلك إلى إن اللاعبين الإقليميين بغض النظر عن ميولهم في السياسة الخارجية أو اعتمادهم على قوى خارجية يمنحون مصالحهم أهمية اكبر من مسائل النظام العالمي الذي يتجاهل تقليدياً هذه المصالح، خاصة وأن اللاعبين الإقليميين مجهزون أيضاً لتحمّل خسائر اكبر من اللاعبين الخارجيين من اجل الدفاع عن مصالحهم المركزة اقليمياً، ووفقاً للمنطق ذاته قد تعطي التطورات في مرحلة ما بعد الحرب في العراق دليلاً جديداً إلى ما شدد عليه ليونارد بايندر في مقال نشر قبل 45 عاماً، وهو إن القوة المفروضة على منطقة من الخارج سوف "تُحطم" من جانب ديناميكية النظام شبه الإقليمي، وفي عبارات

أخرى، لا يُمكن تأكيد السيطرة في النظام العالمي عندما يتعلق الأمر بمسألة النظام الإقليمي، وحتى القوة العسكرية المتفوقة كما هي الحال في العراق قد لا تترجم إلى قوة في منطق فيبيري (ماكس فيبير)، أي إلى القدرة على حمل الإرادة على التفوق حتى على المقاومة، ولقد درس الكثير من الباحثين بالنسبة إلى الشرق الأوسط الكيفية التي يهزم فيها لاعبون إقليميون تصاميم قوى خارجية داخل نظامهم الخاص (جريدة الشرق الأوسط 2005/12/5).

ولقد أوضح باحثون أكاديميون مثل "ل. كارل براون" وغيره، أثناء الحرب الباردة، هذه الظاهرة بالاعتماد على قدرة اللاعبين الإقليميين على إبعاد القوى الخارجية عبر زجها في صرا عات مع بعضها بعضاً وسحبها نحو صرا عات إقليمية مخالفة لمصالحها، وفيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لن يمنحا اللاعبين الإقليميين فرصاً عدة لابعادهما، فهؤلاء سيحاولون على الأرجح جر أي من هذين اللاعبين إلى الاصطفاف إلى جانبهم في صرا عات إقليمية أو محلية في مواجهة قوى أخرى (روسيا واليابان أو قوى في العالم الثالث مثل الصين والهند)، وقد تتوافر مثل هذه الفرص في إطار ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب. وبذلك يمكن للحرب على الإرهاب إن تتحول إلى فخ غير محسوب للولايات المتحدة، التي اخترعت هذه الحرب بهدف التوظيف الاستراتيجي لتغطية طموحاتها الإستراتيجية وتوريتها خلف ستار الدفاع عن الأمن الأميركي وعن امن العالم ضد الإرهاب (جريدة الشرق الأوسط 2005/12/5).

وفي نفس الوقت أي مشروع جديد للعالم وللشرق الأوسط بالتحديد يجب أن يقوم على أساس الشراكة وليس الاملاءات والفرض على الدول أو استغلال الظروف السياسية والاقتصادية للدول الفقيرة كما هو حاصل في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط التي تعاني من ويلات الصراعات والفقر والتضخم الاقتصادي والديون الصراعات السياسية المستمرة.

وعلى هذا الأساس فان الولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها أن تعيد النظر في إستراتيجيتها للسلام والأمن الدوليين، ولابد أن تبدأ بإعادة التفكير في مبادئها الأساسية التي قامت عليها بشعارات القيم الديمقراطية والحريات الشخصية للناس، لأنه كما وضح الكاتب " **ويسلي كلارك**" (القائد السابق لحلف الاطلنطي بأوروبا) "بان فكرة الإمبراطورية الأمريكية هي بحد ذاتها خطر على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأفكار البالية عن الإمبراطورية يجب أن تستبدل برؤية إستراتيجية جديدة".

وعليه فان مبدأ استخدام القوة والعسكر واستعمار الدول كمفهوم قديم جديد للسياسة الخارجية الأمريكية يضر أكثر مما لو استخدم مفهوم الإستراتيجية المدنية "الناعمة" في التعامل والمصالح مع العالم ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط، حيث إن مشروع الولايات المتحدة للشرق الأوسط يجب أن يكون في سياق العمل على مساعدة الدول ودعم الاقتصاد الحر والتنمية وتطوير القيادات والكفاءات العلمية وتعزيز فرص العمل والتعليم والتبادل الثقافي، والحرص على

الوصول إلى علاقات قائمة على التنافس المتبادل الشريف بين الدول، وفي نفس الوقت من اجل أن تكسب الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب على وصف كلارك، يتطلب من دول العالم العربي والشرق الأوسط عموا القيام بعمليات الإصلاح الواسعة تشمل التعليم والنشاط الاقتصادية والمشاركة السياسية الأوسع، لان " **مسلمين متطرفين**" على حد قوله جذورا لأسباب الإرهاب في الشرق الأوسط، وإن أسباب الإرهاب تنبع من الشعور بالظلم والقهر والتي من المفترض علاجها بمفاهيم الديمقراطية والمشاركة (الغمري، ع. 2004).

وفي النهاية، فإننا نرى بأنه لا يمكن تجاهل حقيقة أخرى تستحكم في الشارع العربي في أوقاتنا الحالية على انه إذا كانت الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي هما رسالة ومطلب هذا المشروع الأجنبي فان الشعوب العربية (280 مليون نسمة)، تتفق في غالبيتها العظمى على رسالة ومطلب يخصها حتى قبل الزحف الصاخب للمشروع الأمريكي، وهي أولوية التغيير بينما العالم كله يتغير ويتطور ويتقدم ويبدع على صعد الإصلاح السياسي والحكم الصالح والفكر الاقتصادي الخلاق الذي يشكل له قاعدة صلبة تحميه من زحف المشروعات الخارجية والوصاية.

إن القدرة على البقاء والتملص من محاولات ابتلاع الكبار للعالم العربي والاستيلاء على أرادته تحتاج إلى:

1 – المعرفة بحقيقة ما يجري وما هو متوقع في العالم.

2 – الإبداع في أفكار وسياسات تنهض بالدولة علما وتعلمياً وثقافة واقتصادا وإدارة.

3 – التطور بالخروج من تقاليد الثبات على نظم وسياسات وأفكار عتيقة ثبت بالتجربة على مر السنيين إنها لا تقدم ولا تؤخر بل تأتي بالجمود والركود.

ومما تقدم فان أمام الشارع العربي خياريين: **أولاً:** إما أن يظل حركته محصورة في مجرد الرفض للمشروع الأجنبي. **ثانيا:** أو التحول إلى نهضة حقيقية تمنع طمس هوية العرب وإهدار طاقاتهم ومحو قيمهم ووجودهم الثقافي والحضاري، وان ذلك لن يتم إلا باستلهام إرادة الشارع العربي ومطلبه بالمبادرة بمشروع إصلاحي وطني من اجل التغيير والتقدم وإلا سيأتي يوم في تاريخ العالم العربي لن تكون فيه خطوطا فاصلة بين دولة عربية وأخرى فالمحاسبة للجميع والمشروع الأجنبي لا يميز (الغمري، ع. 2004).

وعلى هذا الأساس فان مشروع الشرق الأوسط الكبير أصبح حقيقة شاء العالم العربي أم لم يشأ، بل وأصبح أمراً مفروضاً، ولكن يبقى التساؤل ما هو رد العالم العربي عليه، وكيف سيواجه هذا العالم التدخل الغربي متعدد الأسباب والمبررات في المنطقة العربية؟

ومن هنا فان الباحث يرى أن العالم العربي يجب أن يقوم بمواجه هذا المشروع وفق التصورات الأتية:

1. على العالم العربي أن يقوم بوضع خطط تنموية خاصة بظروفه وأوضاعه.
2. قيام العالم العربي نفسه بعمليات الإصلاح والتغيير من الداخل وليس من الخارج.
3. العمل من دول ومؤسسات العالم العربي بعملية إصلاح داخلية وخارجية شاملة في نظمها وسياساتها بعيدة عن المصالح العربية الفئوية المنفردة.
4. التخلص من حالة انعزال لكل دولة عربية بمفهوم خاص بها للأمن القومي العربي، لان من شان ذلك أن يحول المنطقة العربية أرضاً مكشوفة لكل التأثيرات السلبية، التي من شأنها أن تلقي بنتائجها على العرب مجتمعين، كما أن غياب إستراتيجية واحدة للأمن القومي العربي دون الاتفاق على حد أدنى من القضايا التي تمثل مصلحة مشتركة يبقي الأمن القومي العربي ميدانا مكشوفا بدون أسوار ويغري أياً كان، لأن يتحرك متى شاء وكيفما شاء سواء كان من سيتحرك قوى كبرى أو حتى دول صغيرة من المنطقة تريد أن تحقق لنفسها نفوذا أو مصالح خاصة (الغمري، ع. 2004).
5. على العالم العربي القيام بعملية المصالحة والمكاشفة مع شعوبه من أجل أن يقلل من حجم الفجوات القائمة في هذه المجتمعات، لان عملية الإصلاح في نظم ومؤسسات الدول العربية بحاجة ماسة للدور الشعبي العربي، ولا يمكن الحديث عن عملية تنمية أو إصلاح في العالم العربي بدون الشعوب.

أن التسلح في مواجهة التدخلات الغربية يتطلب الاعتراف بالواقع الراهن في العالم العربي واستيعاب حقيقة أن لا شرعية لأي نظام أو قوة دون أن تصعد عبر رافعة ديمقراطية.

المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

أولا: المراجع العربية:

1. إبراهيم، أ. (2005)، "الوجود العسكري الأمريكي في الخليج"، **المؤتمر** السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية "**مشروع الشرق الأوسط الكبير.. جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية**" القاهرة: (26 – 29 ديسمبر 2005).

2. أبو لبده، ن. (2004): **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1991 – 2000)**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر (رسالة دكتوراه).

3. أحمد، م. (1997)، **الشرق أوسطية، الأبعاد السياسية والثقافية** ، في نادية مضمض (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7–9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، 1997، ص:205 .

4. **آمال أمريكا في مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الدكتور عبدا لله ماهنازن توركيش نيوزلاين.

5. أنور، م. (2004)، **الشرق الأوسط الكبير، هل هو خطر قادم أم خير دائم** ، الأهرام، القاهرة، مصر. 2/26 / 2004.

6. باسم، خ. (2005)، **القوة في العقل الأمريكي**,موقع مفكرة الإسلام.

7. البرصان، أ. (2004)، **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** : الأبعاد السياسية والإستراتيجية– السياسة الدولية– العدد 158 أكتوبر 2004 ، ص:43 .

8. بودون، ر، وف. بويكو. 1986، ترجمة الكتور سليم حداد، المعجم النقدي لعلم الاجتماع. Ed. Press universitaires de France.

9. بوقنطار، ال. (2002)، **السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات** ، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط 2002 ،ص:124.

10. بيريز، ش. (1994)، **الشرق الأوسط الجديد** ، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994 .

11. تقرير صادر من المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت، (2005)، "**الحوار الغربي مع الجماعات الإسلامية في منظمة الشرق الأوسط 00الرؤيتنان الأمريكية والأوربية**" ، (2005/5/8).

12. تيري، ج. (2002): **دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط** ، في الوطن العربي، السياسة الأمريكية، الطبعة الأول مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت، ص 14–15.

13. جرجس، ف. (1998) : **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟** ومن يصنعها؟ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية (ص 26).

14. **حمد، ج. (2000)، بناء الدولة والتحول للديمقراطية ، الحالة الفلسطينية** ، رسالة الدكتوراه. جامعة النوتردام. الولايات المتحدة الأمريكية. باللغة الإنجليزية.

15. حول أمريكا، (2005)، **دستور الولايات الأمريكية مع ملاحظات تفسيرية** ، وزارة الخارجية الأمريكية مكتب برامج الإعلام الخارجي (ص 6).

16. زلوم، ع. (2004)، **حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد**، القاهرة، مصر.

17. ساوندرز، ب.(2002): **الولايات المتحدة والقومية العربية**، دمشق: دار نيوني للدراسات والنشر والتوزيع (ص177– ص195– ص 196–197–ص199–ص200–ص201).

18. سعودي، هـ (1992): **منظمات العرب الأمريكية والقضايا العربية** ، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ص 15.

19. سعودي، هـ (1982): **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967–1937)**، رسالة دكتوراه منشورة مركز دراسات الوحدة العربية القاهرة (ص145).

20. شرابي، ن.(1990): **أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

21. العقاد، ص.(1979): **المشرق العربي المعاصر** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية (ص119– ص122).

22. الغمري، ع. **(2004)، الشرق الأوسط الكبير**، دار الحرية للصحافة والنشر، الطبعة الأولى، ش، م، م. القاهرة، مصر.

23. قرني، ب. و د.علي الدين هلال.(1994)، **السياسة الخارجية للدول العربية**، ترجمة د. جابر سعيد عوض، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى.

24. كلبرت، ا. (2004)، **خطة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير** ، لوموند ديبلوماتيك، نيسان 2004.

25. كنعان، ح. (2005) : **مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية** ، لبنان : دار الخيال، للطباعة والنشر والتوزيع ص 75.

26. ليش، د. (2005): **الشرق الأوسط والولايات المتحدة، إعادة تقييم تاريخي وسياسي**، القاهرة: المجلس الأعلى للكثافة للنشر والترجمة (ص215 – ص312).

27. مجدوب، ط. وآخرون (2001): **الإمبراطورية الأمريكية**، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الشروق.

28. مقلد، أ.(1986): **الصراع الأمريكي– السوفيتي حول الشرق الأوسط، الأبعاد الإقليمية والدولية**، الكويت: ذات السلال للنشر والتوزيع (ص16–ص25–ص158–ص164–ص264).

29. المدنيات/ الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في فلسطين، مجموعة مؤلفين، الطبعة الثانية 1999. مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية/ نابلس.

30. مسعد، ن .(2002): **السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد 11/ سبتمبر**.

31. مطر، ج. (1986)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، شتنبر 1986 ، ص: 30 .

32. يوسف، م . حمزة (محرران) **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية**، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام، القاهرة . ص 185.

ثانياً: الدوريات

33. بوقنطار، ال. (1994)، **القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية، التحديات السياسية والرهانات الاقتصادية**، جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 28 أكتوبر 1994 .

34. بوقنطار، ال. (2004)، **حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، الإصلاح الإقليمي والمؤسساتي والتدبيري** ، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 7529 بتاريخ 25 مارس 2004، ص:8 .

35. **حول الشرق الأوسط الكبير** ، محمد سيد احمد الأهرام الأسبوعية، العدد 679 – 2/26– 2004/3/3

36. فضيلة الشيخ عبد المحسن العبيكان. التوزيع في المملكة العربية السعودية– الرياض . توزيع مؤسسة الجريسي. دار الوطن للنشر.

37. خليل أ. (1997) : **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية** ، السياسة الدولية العدد 127 ص82.

38. **صدى الجامعة**، تصدر عن دائرة العلاقات العامة في الجامعة العربية الأمريكية، جنين. العدد التجريبي الأول 9–11–2002 مقالة بعنوان" **مفهوم الديمقراطية الفلسطينية**" بقلم د. جهاد حمد/ أستاذ علم الاجتماع وحقوق الإنسان.

39. سيد احمد، م. (2004)، **حول الشرق الأوسط الكبير** ، الأهرام الأسبوعية، العدد 679 – 2/26– 2004/3/3.

40. شوقي، م.(1996)، **الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية** ، السياسة الدولية– العدد 125 – يوليوز 1996 .ص:126 .

41. عبد العظيم، أ. (2003)، **النموذج الأمريكي للديموقراطية** ، قراءة في فلسفة الخطاب، السياسة الدولية– العدد 153 ، يوليو2003، ص:150

42. عبد الله، ك. (2004)، **الشرق الأوسط و إفريقيا في قمة مجموعة الثماني** –السياسة الدولية– العدد 157 – يوليو 2004 ، ص 170.

43. علي، ط. (2001). **العلاقات العربية الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية**، دمشق، سوريا، معلومات دولية، العدد 67 شتاء 2001 ص 76– 74.

44. فندي، م. (2005)، **مصر المحظورة**، الشرق الأوسط 2005/12/5.

45. **حول الخيار الديمقراطي**، دراسات نقدية. مجموعة من المؤلفين. الطبعة الأولى. تشرين أول. مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ رام الله.

46. كوثراني، و. (1995)، **الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل** ، البعد التارخي وإشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 23 ، صيف 1995 ص: 9 .

47. كيالي، م. (2004)، شؤون الشرق الأوسط، **مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية وتركيا**، عدد 36، 2004/12.

48. ليتل، د. (1990): **الحرب الباردة والفعل الخفي** (مجلة الشرق الأوسط، المجلد 44 ، العدد الأول.

49. **مجلة النور**، عدد 156 – أيار 2004.

50. **مجلة النور**، أيار (2004) الخطاب الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير، عدد 156.

51. **المشاريع الشرق أوسطية دوافعها وأبعادها وإشكالياتها** ، ماجد كيالي، البيان الإماراتية – 2004/6/29.

52. مصطفى، ن. (1995)، **المشروع شرق أوسطي والمستقبل العربي**، ومنصف السليمي: إعلان الدار البيضاء، تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، المستقبل العربي، العدد 193 ، مارس 1995 ، ص:14–29 .

53. النابلسي، م أ. (2005)، **مجلة الشاهد**، مايو، عدد 121.

ثالثاً: الصحف والمجلات

54. جريدة السفير، نور الدين، س. 2004/3/6.

55. جريدة يديعوت أحرونوت يوم 2006/7/27.

56. صحيفة الحياة اللندنية، (2004)، **نص مبادرة الشرق الأوسط الكبير**، الصادرة يتاريخ 3 فبراير 2004 .

57. **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، أمين هويدي، الحياة 2004/3/15

58. رابعاً : صفحات الأنترنت

59. **الشرق الأوسط الموسع، استمرار التحدي الحضاري** ، 2007/6/19، الموقع اليكتروني (www.almowaten.org) .

60. **الشرق أوسط الكبير والأوسطية العربية**، الموقع الاليكتروني، (www.znet.com).
61. **شرق أوسط كبير أم شكوك كبيرة ؟**، 2/19/ 2004، المنتدى السويسري للأنباء والإعلام (http://www. swissinfo.org)
62. **الشرق أوسطية الجديدة**، موقع اليكتروني، (www.znet.com).
63. الشوربجي، م. (1995): **الانتخابات الأمريكية 1994 رئيس ديمقراطي وكونجرس جمهوري**، السياسة الدولية عدد 119 ص214 .
64. الداعور، س. (2004)، **مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة** – الشرق الأوسط الكبير أم الجديد، (www.al-jazirah.com/magazine).
65. **الشرق الأوسط الكبير، أسئلة تبحث عن أجوبة** ، 2004/2/16، الموقع اليكتروني(www.almowaten.org).
66. بيترز، رالف،"الحدود الدموية كيف سيبدو الشرق الأوسط الأفضل"، ()http://www.ikhwanweb.com.
67. ثابت، أ. (2004)، **الشرق الأوسط الكبير**، www.islamonline.net
68. خالد، ع. (2006)، **الدور الأمريكي في عملية الإصلاح السياسي في مصر** ، موقع(http://www.tharwaproject.org).
69. رالف، ب. (2007)، " **الحدود الدموية كيف سيبدو الشرق الأوسط الأفضل** "،(http://www.ikhwanweb.com).
70. سلامة، م. (2005)، "**الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية** ", موقع الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (www.ahram.org.eg) .
71. عباس، أ.(2005)، الحوار المتمدن، العدد: 1073 **قراءة ثقافية في المشروع الشرق الأوسطي** – مهدي نجار – موقع اليكتروني (www.znet.com).
72. عرفة، م. (2005)، **برلمان مصر 00 المستقلون ينقذون الوطن كالعادة**، ()www.islamonline.net، 2005/11/27.
73. عبد الفتاح، ال. (2007). **التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية**، إسلام أون لاين.
74. عبد المجيد، و. (2005)، **أمريكا والإخوان الصاعدون** . موقع وجهات الالكتروني(www.wajiat.com) 2005/12/1.
75. **العولمة و الشرق الأوسط الكبير**، الموقع اليكتروني، (www.almowaten.org) .
76. فهمي حامد، ش. (2002)، **الإعلان الإمبراطوري الأمريكي** , إسلام أون لاين.نت, 2002/10/05.

77. كانتزمان ك. **الديموقراطية ليس رصاصة سحرية ضد الإرهاب** : قضايا الساعة: مركز الأهرام للدراسات و البحوث الإستراتيجية: (www.ecssr.ac.ae/cda).

78. لويس، ج. Gaddis John Lewis (2005)، أعدها ياسمين الفيومي، " **الإستراتيجية الكبرى في فترة الولاية الثانية** "، موقع الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (www.ahram.org.eg).

79. **مبادرة للتحول الديمقراطي** ، عبد الماجد عبد الحميد، الموقع اليكتروني، (www.almowaten.org).

80. محمد، ي. (2005)، **تأثير الانتخابات المصرية على العلاقات الأمريكية** ، موقع تقرير واشنطن.(www.Tagrir.org) ،2005/12/3.

81. **المسيري، ع. (2007)**، الجزيرة نت.

82. **مقال حول مشروع الشرق الأوسط الكبير**، ساطع نورالين، جريدة السفير 2004/3/6

83. ميلفين، ل. (2004)، إعداد على محجوب, **إعادة التفكير في سياسة بوش الخارجية** , موقع الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (www.ahram.org.eg).

خامساً: التقارير

84. تقرير التنمية العربية المتهافتان: **أساس مشروع الشرق أوسط الكبير**، المواطن، موقع منظمة حقوق الإنسان.

85. سلسة دراسات وأبحاث، (1993)، **حول الخيار الديمقراطي**. جورج جقمان. عزمي بشارة وآخرون. الطبعة الأولى. تشرين أول، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

86. سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، (1995)، **الديمقراطية الفلسطينية** . موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة. الطبعة الأولى.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

87.Abu-Amr, Ziad, 1994.The Elections and Democracy, Al Quds, no.12, Jerusalem, Al Quds. (Arabic).

88.Abu-Lughd, Ibrahim, Abu-Amr, Ziad, Shikaki, Khalil, Jerbawi, Ali. 1993. Center for Palestinian Research and Studies (CPRS), The Palestinian Election, Nablus, West Bank. (Arabic)

89.Al lntikhabat AI Filastiniyya [Palestinian elections], October issue 1994. p. 39.

90.Al Nahar Newspaper, (Arabic). January 12, 1995. Palestinian Elections -viewpoints of the Palestinian political groups. p. 3A

91.Al Nahar Newspaper, (Arabic). May 24, 1999. Comments on the Israeli Electoral System. p. 3B

92.Al Quds Newspaper, (Arabic). Interview with Haider Abdul Shafi, June 16, 1994. p. 2A

93.Al Quds Newspaper, (Arabic). Interview with Sa'eb Erakat, October 23, 1994. p. 2A
94.Al Quds Newspaper, (Arabic). July 21, 1995. p. 8A
95.Al Quds Newspaper, (Arabic). May 27, 1999. p. 7A
96.Al Quds Newspaper, (Arabic). November 21,1994. p. 8A
97.Al Quds Newspaper, (Arabic). October 11,1999. p. 6A
98.Al Siyasa Al Filastiniyya (Summer 1997) [in Arabic].
99.Al Siyasa Al Filastiniyya (Winter 1995) [in Arabic].
100. Aruri, Nasser and Carrol, John.1994. The Palestinian constitution and the old regime, Middle East International.
101. Bobbio, Norberto. 1989. Democracy and Dictatorship: The Nature and Limits of State Power. Minneapolis: The University of Minnesota Press.
102. Carl J .Schramm, 2004, Building Entrepreneurial Economies, Foreign Affairs,Vol.83, No.4
103. Chomsky, Noam. 1982. The Fateful Triangle, Massachusetts: South End Press.
104. Council of Foriegn Relations, 1999. Growing a part: N.Y. Press.
105. Dahl, Robert. 1971. Polyarchy, New Haven: Yale University Press.
106. Dahl, Robert. 1989. Democracy and Its Critics, New Haven: Yale Universit Press.
107. Doyle, Michael.1986. Liberalism and World Politics, American Political Science Review, p. 80, no. 4.
108. Eizenstat, Appendix: 1999. Washington; D.C.: Department of State, Bureau of Public Affairs, Office of the Historian.
109. Eizenstat, Stuart. Special Policy Forum: Economic Security and the Middle East (the Washington Institute for Near East Policy, March 17, 1999), No. 375.
110. El Haq", Palestinian Organization for Human Rights, Ramalla, West Bank, 1999.
111. Erakat, Sa'eb, October 1994. Interview: Journal of Palestine Studies, p. 21
112. Goldon, Haim, and Rivca. 1995. Struggle A Newsletter on Israeli Democracy, Foundation for Democracy in Israel.
113. Hanf, Theodor.1993. Coexistence in War Time Lebanon, London: Center for Lebanese Studies in association with L.B. Tauris.
114. Hassassian, Manuel. 1998. The Palestinian Democracy, Al Siyasa Al Filastiniyya (Summer 1997) [in Arabic].
115. Hilsman , R.(1967):" to move a nation", New York: Doubleday, p p7-12.

116. Hovland, Janis. and Kelley, 1953. Communication and Persuasion: Psychological Studies of Opinion Change, New Haven, Yale University Press.
117. Linz, Juan & Alfred Stepan. 1996. Problems of Democratic Transitions and Consolidation, Johns Hopkins University Press. Baltimore.
118. Linz, Juan & Alfred Stephan. 1978. Breakdown of Democratic Regimes, Johns Hopkins University Press. Baltimore.
119. Lockman, Zachary and Joel Beinin. 2000. Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation. Boston: South End Press. p. 241.
120. Mainwaring, Scott, O'Donnell, Guillermo, and Valenzuela, Samuel. 1992. Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press.
121. McGuire, James. 1986. Labor in Contemporary Latin America, Notre Dame, Ind: Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre dame Press.
122. McGuire, Joseph. 1969. Inequality: The Poor and the Rich in America, Belmonet, California Wadsworth Pub. Co.
123. Milbrath,L.(1967): Interest Groups and foreign policy, In Jamesn. Roseau , Ed., Domestics sources of foreign policy(New York: free press).
124. Mills, C. Wright. 1956. The Power Elite. New York. Oxford University Press.
125. Moore, Barrington. 1966. Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World. Beacon Press. Boston.
126. National Democratic Council for Human Rights. Documentation on The Israeli Violations to Human Rights. Gaza, Gaza Strip 1999.
127. O'Donnell and Schmitter. 1986. Transitions from Authoritarian Rule, Baltimore, Johns Hopkins University Press.
128. Oskamp, Stuart. 1991. Attitudes and Opinions, Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall.
129. Oslo Accord, September 13, 1993. Making Peace with the PLO, Boulder, Colo.: West View Press.
130. Pederson, Julie.1998. From The Gulf States and Beyond, Tuscaloosa: University of Alabama Press.
131. Quandt, W. (1996): " New u. policies for a new middle insist ?" unpaved w.lesch- the middle is act and the united states : Historical and political Reassess med,(Colorado west viewers, Toinity university) pp. 413-417.
132. Quandt. William. B., 1994.The Palestinian Future: The Urge for Democracy, Foreign Affairs.

133. Rogers Brubaker. 1994. National Minorities, Nationalizing States, and External Homelands in the New Europe: Notes Toward a Relational Analysis. New York: Cambridge University Press..
134. Rubenberg, Chetyl. 1983. Israel and American National Interest, Urbana: University of Illinois Press.
135. Russett, Bruce. 1990. Political and Alternative Security: Towards a More Democratic and therefore More Peaceful World, in Alternative Security: Living without Nuclear Deterrence, ed. Burns H. Western, Boulder, CO: West view Press.
136. Rustow, Dankwart. 1970. "Transition to Democracy: Toward a Dynamic Model," Comparative Politics 2, no. 3. p. 301.
137. Sadowski, Yahya. 1993. Political Culture and Democracy in Developing Countries, Buulder: Rienner Publishers.
138. Sadowski, Yahya. 1994. The New Orientalism and the Democracy Debate, Middle East Report, no. 183. pp. 88-89.
139. Sahliyeh, Emile. 1987. In Search of Leadership: West Bank Politics Since 1967, Washington: Brookings Institution.
140. Said, Edward.1993. The Morning after, London Review of Books. p. 25.
141. See Chomsky and Herman, Political Economy and Human Rights, vol. I. p. 363. 1982.
142. Sheila Carapico, 2002, Foreign Aid and Democratization Projects in the Arab World, prepared by Ali Mahjoub, The Middle East Journal, Vol. 56, No. 3. Cairo, Egypt.